سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية.

د / محمد عوض البربري
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد
كلية التربية – جامعة الزقازيق

ملخص

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في البحث عن سيناريوهات مقترحة، يمكن من خلالها أن تحقق الجامعات المصرية مركزاً متقدماً في بعض التصنيفات العالمية، وتلبية معاييرها ومؤشراتها. ولتحقيق هذا الهدف تطلب الأمر توضيح ماهية السيناريو كأحد تقنيات الدراسات المستقبلية، وماهية التصنيفات العالمية للجامعات، ثم عرض لملامح وخبرات بعض الدول الآسيوية وجامعاتها، وخاصة ما يتعلق بالمقومات والسياسات والإجراءات والبرامج التي اتبعتها حتى تمكنت من تلبية متطلبات هذه التصنيفات ومؤشراتها. وباستخدام المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي، وعلم البيبلومتريا، وما يتضمنه من مؤشرات تمكن الجامعات المصرية من المقارنة مع غيرها من جامعات النخبة العالمية، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد مميزات الخبرات الآسيوية. وبعد تحليل واقع الجامعات المصرية للوقوف على أهم التحديات التي تعيقها عن تحقيق مكانة مرموقة بهذه التصنيفات، طرحت الدراسة لعدد من السيناريوهات المقترح اتباعها من قبل الجامعات المصرية لتعزيز مكانتها وتحقيق مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، تمثلت في سيناريو الاستقطاب، وسيناريو دعم تميز البوابات الإليكترونية للجامعات المصرية، وسيناريو التوأمة، وسيناريو التدويل، وأخيرا سيناريو التمويل الذاتي.

الكلمات المفتاحية: السيناريو، الترتيب، الجامعات، التصنيف، تحليل مقارن.

Abstract

The main objective was to study the search for a proposed scenarios, which they can check ahead of Egyptian universities in some international rankings, and meet the criteria and indicators. To achieve this objective, clarify what the scenario as future studies techniques, and what the international rankings of universities required, then display the features and experiences of some Asian countries and its universities, particularly with regard to the tenets and

policies, procedures and programs pursued to be able to meet the requirements of these categories and indicators. Using a comparative approach, descriptive and analytical, and science Bibliométrie, which include indicators enable the Egyptian universities comparison with other universities of the global elite to stand on the draw similarities and differences between the comparisons countries, and to identify features of the Asian experiences. After analyzing and read the reality of the Egyptian universities to identify the most important challenges that hampered from achieving a prominent place these classifications. The study introduced of a number of the proposed scenarios followed by the Egyptian universities to strengthen its classification and to achieve an advanced position in international rankings of universities: Polarization Scenario, Support Marked by Electronic Gates of Egyptian Universities Scenario, Twinning Scenario, Internationalization Scenario, and finally, Self-Financing Scenario.

Keywords: Scenario, Rankings, Universities, Classification, Comparative Analysis.

مقدمة :

يهتم عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية بتصنيف الجامعات حول العالم، حيث أصبحت بعض تلك التصنيفات معتمدة من قبل الكثير من المؤسسات الأكاديمية في العالم، ويعتمد تصنيف تلك المؤسسات على عدة معايير تختلف من تصنيف لآخر. وتتصدر المراكز والمكاتب الدولية المهتمة بتصنيف الجامعات، تقاريرها السنوية المتضمنة تصنيف جامعات العالم كل عام، وفق معاييرها الخاصة(Rauhvargers, 2011, p.11). وهذه المعايير ليست أكثر من مؤشرات اجتهد واضعوها باعتمادها، كمؤشرات لقياس مدى رصانة وجودة أداء كل جامعة لرسالتها ووظائفها المتمثلة بالتعليم، وإعداد الكوادر التي يحتاجها المجتمع، والإسهام بحل ما يواجهه من معضلات، والإسهام بإنماء المعرفة ونشرها، وتفاعلها الثقافي والحضاري محلياً وإقليمياً ودولياً، فضلا عن شهرتها وسمعتها في الأوساط الجامعية الدولية، ومدى فاعلية ترابطها مع سوق العمل وتلبية حاجاته (Yat Wai Lo, 2014, p. 13).

إن ما عُرِفَ بعالمية الجامعات وتدويلها دخل مرحلة جديدة، حين أخذت حكومات كل الدول تعلق آمالها على الجامعات كمصدر للقدرة التنافسية لتلك الدولة، لا سيما وأنه يزداد طلب المجتمع على تنشئة وإعداد الموارد البشرية التي يمكنها أن تعمل بشكل فعال على الساحة العالمية. كما يزداد انتقال الطلاب والباحثين وبهذا يشتد التنافس بين الجامعات في الحصول على موارد بشرية من الطلاب الأجانب وأعضاء هيئة التدريس والمشاريع البحثية.

يتم تداول كلمة "العولمة" كمصطلح عصري مبهم بدون معنى محدد، بّيدَ أن الكلمة تبدو مناسبة لوصف المتغيرات التي يتعرض لها قطاع التعليم العالي منذ تسعينيات القرن الماضي. فالعولمة انتشرت بشكل كبير ومرّكز في الأوساط الأكاديمية، والتي هي عبارة عن حركة عابرة للحدود تشمل الطلاب والأساتذة ورأس المال المتمثل في تدويل وعولمة التعليم العالي(Guruz, May 2011, p.17).

ولقد شُرع بعولمة التعليم العالي جنباً إلى جنب مع عولمة القوى العاملة، حيث يعبر الناس الحدود بغية التعلم والحصول على شهادات علمية، ومن ثم مغادرة أوطانهم للدخول في سوق العمل كموارد بشرية مطلوبة بشكل كبير. كما تعد التصنيفات العالمية للجامعات التي تجتذب اهتماماً متزايداً من بين الجامعات العالمية مظهراً آخراً لظاهرة العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع حدة المنافسة العالمية الحقيقية بين الجامعات في الدول المختلفة(Acosta and Centeno, 2011, p.477).

بدأت خلال السنوات الأخيرة العديد من الدول والمنظمات الجهوية باعتماد تصنيفات خاصة، حيث توجد اليوم أكثر من ستين دولة حول العالم، ولاسيما في الاقتصادات الناشئة، تعتمد تصنيفاً وطنياً لجامعاتها، كما ظهر عدد من التصنيفات الجهوية المتخصصة والمهنية أيضاً، وتعود هذه الظاهرة لأسباب عدة شعور بعض الدول بأن التصنيفات القائمة لا تنصف جامعاتها إما بسبب اللغة، وإما لأن المعايير المعتمدة غير متوازنة والسعي إلى تحفيز التنافسية بين الجامعات الوطنية والجهوية، والرغبة في تحديد مركز جامعاتها التي ليست

لها حظوظ الظهور على باقي التصنيفات العالمية التي لا تعلن إلا لائحة محدودة(Hazelkorn, 2013, p.74).

ولذا تشهد مؤسسات التعليم العالي في أنحاء العالم حركة نشطة، وبخاصة في مجالات التخطيط الاستراتيجي والجودة والاعتماد الأكاديمي، إذ تسعى الجامعات لتحسين أدائها الأكاديمي والإداري والفني والبحثي، لتحقيق المخرجات التي يتطلع إليها المجتمع لرفع مستوى رفاهيته وتقدمه، ولا شك أن الجامعات المصرية جزء من هذا الحراك النشط، ويلاحظ المراقب للساحة الأكاديمية مدى التقدم الذي بلغته الكثير من جامعات في بعض الدول الآسيوية من خلال تقدمها على سلم التصنيفات العالمية للجامعات، وتحقيق بعضها مراكز جيدة في هذه التصنيفات مقارنة بما سبق.

مشكلة الدراسة:

أدركت دول النمور الآسيوية وغيرها أهمية تصنيف الجامعات على تطوير أدائها الأكاديمي والبحثي والافتراضي، لما لذلك من آثار إيجابية على نموها الاقتصادي وقدرتها التنافسية على استقطاب عديد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب الدوليين، ومن أمثلة هذه الدول اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان(Yug, 2014) حيث اتبعت بعض الجامعات الآسيوية العديد من السياسات والبرامج المستحدثة لتعزيز مكانتها في التصنيف العالمي للجامعات من خلال دعم قدرتها التنافسية في الأداء الأكاديمي والتدريسي والبحثي والبيئي.

وأصبح ولوج نادي جامعات النخبة ليس فقط دليل التقدم العلمي للدولة، بل أيضا مبعثاً للمجد الوطني، ومثال ذلك السعودية والصين وسنغافورة وفيتنام(الصديق، ٢٠١٤، ص ص ٨- ١٠) وبُغية التأكد من هذا حتى في تلك الدول، هناك نوع من القدرة التنافسية المتوهمة على المستوى الدولي، على شكل تصنيف دولي للجامعات، أو شيء من هذا القبيل. لكن خارج إطار الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، فأن نتائج هذه التصنيفات لا تتمتع بأي تأثير جوهري على السوق المحلية للتعليم الجامعي. ومهما كانت صورة المنافسة موجودة إلا أنها

تبقى محدودة على الساحة المحلية. فهي لا تنطوي على أية عناصر دولية(The Global Competitiveness Index 2014–2015 Rankings).

وقد أكدت الدراسات السابقة (عمار،٢٠١٤) و (عمارة و تفات وعطية، ٢٠١٤) و (الصديقي، ٢٠١٤) و (حيدر، ٢٠١١) و (الفيصل، ٢٠١٣) على أن التصنيفات العالمية للجامعات أصبحت إحدى وسائل تقويم الجامعات، ولا سيما في مجال البحث العلمي، والجامعات المصرية لا تعيش بمعزل عن ما يحدث في العالم، ولذلك كان لازماً على الجامعات المصرية أن تواكب ما يستجد من تطورات في الحركة العلمية، إذ لم تحظى بمكانه تليق بها على خريطة تصنيف الجامعات في العالم، ولذلك من الممكن أن تشكل هذه التصنيفات العالمية ومعاييرها سبيلاً لتطوير الجامعات المصرية وإعادة تشكيلها وتحديد أهدافها.

وفوق ذلك، يدور جدل في الأوساط الأكاديمية والإعلامية المصرية، بشأن التقارير التي تصدرها بعض المؤسسات العلمية والبحثية العالمية، حول قوائم تصنيف الجامعات في العالم لخلوها من الجامعات العربية بشكل عام والجامعات المصرية بشكل خاص.(لبيب السباعي، ٢٠١٤) والواقع أن تلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية تعمل على تقييم الجامعات المحلية والعالمية باستخدام معايير مختلفة، تكون علمية في بعض جوانبها وتجارية في الجوانب الأخرى، ويدور أيضا الكثير من النقاش بين التربويين وخاصة في مجال التربية المقارنة حول الجامعات المصرية، والحاجة إلى تعزيز قدراتها التنافسية على المستوى الدولي. لَكّن بدون وعي شامل للفجوة القائمة بين المنافسة الحقيقية والوهمية، لن يكون هناك أي تأثيرٌ حقيقي للإصلاحات الجامعية.

والهدف هنا ليس إعادة التأكيد ببساطة على الحقيقة التي تشير أن للجامعات المصرية نقطة ضعف كبيرة. وإنّما ما تهتم به الدراسة الحالية هو الاتجاه الذي من خلاله تكون أو لا تكون القدرة التنافسية على المستوى الدولي بين الجامعات، والتي تُشَكلُ بدورها مُعضِلَةّ ذات صلة بالجامعات المصرية، ضمن سياق ما يتناسب وطبيعة الجامعات المصرية. حيث يمكن الكشف عن المشاكل

الحقيقية لنظام التعليم الجامعي المصري، وما يعتري جامعاته ومؤسساتها من معوقات وتحديات تحول دون حصولها على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

وفي ضوء ذلك تحاول الدراسة الحالية الوقوف على جهود بعض الجامعات الآسيوية والمصرية التي تندرج ضمن استراتيجيات تحقيق التنافسية في التصنيفات العالمية للجامعات، حيث تجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الخبرات الآسيوية في وضع سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات ؟

والذي يتفرع إلى عدد من الأسئلة كالآتي:

١. **ما مفهوم السيناريو ؟ وما أبعاده كإحدى تقنيات الدراسات المستقبلية ؟**
٢. **ما معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات ؟ وما مؤشراتها ؟**
٣. **ما السياسات والبرامج التي انتهجتها بعض الخبرات الآسيوية لتحقيق مرتبة متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات ؟**
٤. **ما أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة ؟ وما مميزات الخبرات الآسيوية ؟**
٥. **ما الجهود المصرية للحصول على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات ؟ وما التحديات والعقبات التي تعيقها في هذا الشأن ؟**
٦. **ما السيناريوهات المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات ؟**

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في البحث عن سيناريوهات مقترحة، يمكن من خلالها أن تحقق الجامعات المصرية مركزاً متقدماً في التصنيفات العالمية وتلبية معاييرها ومؤشراتها.

ولتحقيق هذا الهدف تطلب الأمر تحقيق عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

- بيان وتوضيح ماهية السيناريو كأحد تقنيات الدراسات المستقبلية.
- بيان وتوضيح ماهية بعض التصنيفات العالمية للجامعات، من حيث النشأة والأهمية والمعايير والمؤشرات، والاستراتيجيات المطلوبة لتحقيق معاييرها ومؤشراتها.
- عرض ملامح وخبرات جامعات بعض الدول الآسيوية، وخاصة ما يتعلق بالسيناريوهات (المقومات والسياسات والإجراءات والبرامج) التي اتبعتها حتى تمكنت من تلبية متطلبات هذه التصنيفات ومؤشراتها.
- الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة، وتحديد مميزات الخبرات الآسيوية.
- تحليل وقراءة واقع الجامعات المصرية للوقوف على أهم السلبيات والعقبات التي تعيقها عن تحقيق مكانة مرموقة بهذه التصنيفات.
- تحديد بعض السيناريوهات المقترحة التي يجب اتباعها من قبل الجامعات المصرية لتعزيز مكانتها وتحقيق مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من منطلق:

- أن التصنيفات العالمية للجامعات أصبحت مع بداية القرن الواحد والعشرين أحد وسائل تقييم التعليم العالي، لاسيما في مجال البحث العلمي، والقدرة على اجتذاب الطلاب الدوليين وتدويل الجامعات، كما باتت الكثير من الدول يحدوها أمل وصول جامعاتها إلى نادي جامعات النخبة العالمية.
- ما تثيره التصنيفات العالمية للجامعات من جدل واسع بين الأوساط الأكاديمية المصرية والعالمية.
- لاحظ الباحث عدم تفريق البعض بين التصنيف الذي تقوم به جامعة جياو جونغ شنانغهاي الصينية، وتصنيف مجموعة "الويبومتريكس" الأسبانية،

وتصنيف كيو إس QS، وغيرها من التصنيفات، إلا أنها جميعا تشير إلى تأخر الجامعات المصرية في الترتيب بين جامعات النخبة العالمية.

- محاولة طرح سيناريوهات ورؤى مستقبلية لتحقيق التقدم للجامعات المصرية وتحسين ترتيبها في هذه التصنيفات.

منهج الدراسة:

تفرض طبيعة الدراسة استخدام المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي، في التعرف على التصنيفات العالمية للجامعات، والوقوف على بعض الخبرات الآسيوية التي استطاعت تلبية معايير التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها، وأحرزت جامعاتها مكانة متميزة في بعض هذه التصنيفات، ومحاولة استفادت الجامعات المصرية منها.

حدود الدراسة:

إن قياس ترتيب الجامعة وتصنيفها وتحديد نقاط قوتها وضعفها في المقارنة مع بلدان أخرى بدون فائدة على الإطلاق، ولكن يجب أن نضع في أذهاننا حقيقة أن أسواق كل من مصر والسعودية وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان من حيث (فرص وسوق العمل، ومستويات وجودة التعليم الجامعي، وكفاءة الخريجين) منيعة - إلى حد ما – بسبب حاجز اللغة سواء العربية أو الكورية أو التايوانية أو اليابانية أو غيرها. فمقياس هذه الأسواق الذي صنعه أكثر من أربعمائة مليون شخص مثلاً من السكان الذين يتحدثون اللغة العربية، أو مائة مليون شخص يتحدثون اللغة اليابانية بطلاقة، هو ما يجعل الدخول لهذه الأسواق المحلية ممكنا، ولذا اقتصرت الدراسة الحالية على:

- ما ورد في تصنيف معهد التعليم العالي بجامعة دياتوتونج بشنغهاي Shanghai Ranking، وتصنيف الحضور العلمي الافتراضي Webometrics ، وتصنيف كيو أس البريطاني (التايمزTHE-QS) (Times Higher Education - Quacquarelli Symonds) بشأن جامعات دول المقارنة، ومبررات اختيار هذه التصنيفات الثلاث، أنها الأقدم والأشهر، كما أن

المعايير الأكاديمية التي يستند إليها تصنيف جامعة شنغهاي مثلاً تجعل أهميته غير محصورة في الجامعات الصينية، بل يمكن أن تستفيد منها أي جامعة في العالم، ولذا تسعى جامعات العالم إلى احتلال موقع متميز ضمنها حتى تضمن سمعة علمية عالية.

- اختيار كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والسعودية كأمثلة للدول الاسيوية، لكون جامعات كل منها صنفت في مراتب متقدمة في بعض هذه التصنيفات على مستوى العالم، وحصلت على مكانة على مستوى آسيا (OECD,2011) فمثلا كل من اليابان وتايوان حصلت كل منهما على مكانه في أول (١٠٠) جامعة على مستوى العالم في خلال عشر سنوات(Yat Wai Lo, 2014, p.156) ، وكذلك الحال بالنسبة لجامعات كوريا الجنوبية وبعض الجامعات السعودية(Altbach, 2012, p.p.1-2) فكلها تجارب وخبرات متميزة تستحق الدراسة والتحليل لاستنباط دروس مستفادة منها، والأهم من ذلك أن كل هذه الدول ليست لغتها الأصلية اللغة الإنجليزية، وهذا ما يتشابه مع جمهورية مصر العربية.

مصطلحات الدراسة:

يعد **السيناريو** Scenario وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض(العيسوي،٢٠٠٠، ص ٧).

و يقصد **بالتصنيف** (Ranking) لغوياً: صنف الشيء، أي ميَّز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء أي جعله أصنافاً، ومن ثم تمييز الأشياء بعضها من بعض(ابن منظور، د.ت، ص ٣٤٩).

ويقصد **بالتصنيف الأكاديمي للجامعات** ما يعرف بأنه قائمة للجامعات يتم ترتيبها بناء على مجموعة من المؤشرات، بعضها يعتمد بشكل أساسي على

مؤشرات البحث العلمي، وأخرى تعتمد على إجراء بعض المسوح(Nadim, 2011).

كما يعرف بأنه نهج شائع يهدف إلى قياس جودة مؤسسات التعليم الجامعي، ومقارناتها بمثيلاتها على مستوى العالم(Dill and Soo, Jan 2004) أي أن الهدف من التصنيف هو المقارنة الدولية بين الجامعات بناء على بيانات أكاديمية(Sadlak and L. N., 2007).

و يقصد **بالتصنيف أو الترتيب** Ranking إجرائياً:

الدرجة الكلية التي تحصل عليها الجامعة في أحد التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال جمع المعايير والمؤشرات المختلفة. وتخضع لعمليات حسابية و تطبيق أوزان معينة، ومن ثم تستخرج النتيجة الكلية للجامعة المعنية. ويتم تحديد ترتيبها من بين عدد الجامعات المتقدمة للحصول على مركز ما، وفق أحد هذه المقاييس والتصنيفات العالمية.

الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسات والبحوث السابقة إلى دراسات عامة تناولت المقارنة بين التصنيفات العالمية ومؤشراتها، وأخرى تناولت موقع بعض الجامعات العربية والعالمية منها كما يأتي:

أولا: دراسات تناولت الدراسات المستقبلية والسيناريوهات:

١. الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠(العيسوي، ٢٠٠٠): هدفت إلى تنشيط حركة الدراسات المستقبلية التي تشتد الحاجة إليها في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي، وأشارت في جزئها الأول إلى أن الدراسات المستقبلية ميدان من ميادين المعرفة يزداد الاهتمام به، ويترسخ دوره في عملية صناعة القرارات، وأشارت إلى ما حدث من تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته، وصلتها بعمليات التنمية والتخطيط وصناعة القرارات. أما القسم الثاني فقدم مثالاً لدراسة مستقبلية كبيرة جرت في مصر منذ أواخر عام ١٩٩٧م، وهى الدراسة المعروفة بمشروع مصر

٢٠٢٠، فشرحت خطوات الإعداد لهذه الدراسة، والأسباب التي دعت إلى القيام بها، ومجالات البحث في المشروع، وعرضت للسمات المميزة لمنهجية دراسة المستقبلات المصرية البديلة، مع إيضاح لأسلوب تنظيم العمل في المشروع، وإشارة إلى بعض منتجاته التي ظهرت، وأخيراً قدمت بياناً بعدد من الصعوبات التي واجهت المشروع.

٢. الدراسات المستقبلية: منظور تربوي (فليه و الزكي، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣) هدفت إلى تأصيل العلاقة بين التربية ودراسة المستقبل وتوجيه نظر الباحثين إلى أهميتها، وضرورة تبنى رؤية مستقبلية واضحة المعالم في كل ما يصدر من جهود بحثية هدفها الأساسي المستقبل، واستخدمت كل من المنهج التاريخي للوقوف على نشأة دراسات المستقبل وتطورها التاريخي وأهداف الدراسات المستقبلية ومهامها ومبادئها وأسسها وشروطها، وكيفية بنائها والتحديات والصعوبات التي تواجهها، ثم عرضت لأنواع الدراسات المستقبلية مستخدمة المنهج الوصفي، فأوضحت أهمية دراسة المستقبل في التربية، وعلاقة التأثير المتبادلة بين التعليم والمستقبل، وقدمت أحد نماذج الدراسات المستقبلية، وهي الوثيقة التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان مدرسة المستقبل.

٣. الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، ملخص تنفيذي للإطار العام (منصور، ٢٠٠٦) هدفت إلى بناء رؤية مستقبلية شاملة لمصر، واستخدمت المنهج الاستهدافي، وانطلقت نحو صياغة رؤية استهدافية معيارية غير مشروطة من نقطة محورية مؤداها، أن مصر لم يعد بإمكانها أن تواصل السير طبقاً لسيناريوهات مرجعية تدور في فلك الوضع الراهن ولا تتجاوزه، وقد كانت تجارب الدول الأخرى التي صاغت رؤاها المستقبلية لآفاق تغطى العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، مثل مشروع بريطانيا ٢٠١٠ والرؤية الإندونيسية التي حملت عنوان "الحلم الإندونيسي" والهند ٢٠٢٠ رؤية للألفية الثالثة، وماليزيا ٢٠٢٠ وغيرها، بالإضافة إلى تقييم بعض التجارب

المصرية مثل "مصر والقرن الحادي والعشرين: رؤية لمصر ٢٠١٧" "ومشروع مصر ٢٠٢٠ وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ واستراتيجية التنمية الصناعية ٢٠٠٥- ٢٠٢٥"، تجارب غنية بالدروس والخبرات المستفادة في مرحلة التمهيد لبناء رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠، وأكدت على أن تحشد حولها دعماً وتأييداً سياسياً واسعاً، وحاولت تحديد القوى والفواعل الاجتماعية الداخلية والخارجية الأكثر تأثيراً في المستقبل، والتي من الممكن تسخيرها للتعجيل بالعملية التنموية، بالإضافة إلى تحديد العقبات والمفارقات الزمنية التي يجب التغلب عليها.

٤. سيناريوهات المستقبل التربوي: الاستطلاع أم الاستهداف ؟ الإمكانية أم الاحتمال؟(الصباغ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩): هدفت إلى توضيح كيف أن الدراسات المستقبلية تستخدم العديد من التقنيات العلمية في تصور المستقبل وتوقعه، تمهيداً لاتخاذ قرارات الحاضر بصدد ذلك المستقبل الممكن أو المحتمل، وتساءلت عن ماهية السيناريو كتقنية من تقنيات الدراسات المستقبلية؟ واستخدمت المنهج الوصفي، فأوضحت أنواع السيناريوهات الاستطلاعية والاستهدافية وتقسيمات كل منها، ثم حددت أهداف السيناريوهات وطرق وخطوات بنائها، وأخيرا تحليل السيناريو، واستخدامه وتطبيقاته في مجال الإدارة التربوية.

٥. استراتيجيات دراسة المستقبل، الأسس المعرفية المنهجية(جلبي،٢٠١١): هدفت الدراسة إلى محاولة إضفاء الطابع المستقبلي على فكر المتخصصين في النظم الفكرية المتباينة، واستثارة نظمهم الفكرية والعمل على توسيع منظوراهم لتشمل الدراسات المستقبلية، ومن ثم الإسهام في تنمية الوعي بهذه الدراسات لمساعدة القادة على خلق مستقبل أفضل لمنظماتهم، واستخدمت المنهج الوصفي، فتناولت أسس الدراسات المستقبلية بالجزء الأول منها، من حيث نماذج الدراسات المستقبلية المحلية والعالمية، والمراصد في العالم، والأسس المعرفية والمنهجية للدراسات المستقبلية، وفي الجزء الثاني

تناولت أنماط البحوث المستقبلية وبناء السيناريوهات، واهتمت باستراتيجية توجيه التغير الاجتماعي وتعديل مساراته نحو تحديث مصر، وأخيرا تناولت استراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر رؤية مستقبلية.

٦. الدراسات المستقبلية: شغف العلم وإشكالات المنهج (الجهني، ٢٠١٢)، هدفت إلى الإجابة عن تساؤلات تُثار حول الدراسات المستقبلية، هل هي أساليب علمية ؟ أم أنها مجرد تخرّصات ورجم بالغيب دون سند علمي؟ وهل نتائجها أقرب إلى الحتمية أم أنها مجرد احتمالات قد تقع أو لا تقع؟ وهل هناك فرق بين الأساليب التقليدية للتنبؤ بالمستقبل وبين الأساليب المستحدثة لهذا الغرض، بحيث يمكن الجزم بأنه قد تبلورت منهجيات علمية محددة للدراسات المستقبلية؟ وهل هي دراسات كمية أم دراسات نوعية كيفية؟ وما هي هوية الدراسات المستقبلية بالتحديد؟ أهي دراسات استكشافية (تعرّفنا بصورة المستقبل) أم أنها دراسات استهدافية (تحاول أن تصل بنا إلى مستقبل معين)؟ وهل أصبحت دراسة المستقبل تخصصًا مستقلاً أم أنها تتقاطع مع العديد من التخصصات العلمية والإنسانية؟ واستخدمت المنهج الوصفي، فأوضحت أن ثمة إشكاليات ما زالت تعترض طريق الدراسات المستقبلية نحو تبلورها كعلم وكمنهجية علمية يمكن الاعتداد بها والوثوق بافتراضاتها وتقنياتها ونتائجها، وانتهت بتوضيح وشرح تفصيلي للأساليب المستحدثة للتنبؤ بالمستقبل وتصميم الدراسات المستقبلية، خاصة أسلوب السيناريوهات.

ثانيا: دراسات تناولت مقارنة للتصنيفات العالمية ومؤشراتها:

٧. دراسة مقارنة للتصنيفات الأكاديمية الدولية لجامعة جراندا(Gualberto BU Ela.et al, 2007) هدفت إلى المقارنة بين أربع تصنيفات عالمية للجامعات من خلال القيام بتحليل مقارن بين التصنيفات الأربع لأشهر المقاييس العالمية HEEACT و ARWA وQS وتصنيف جامعة جراندا، مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات والوزن النسبي، واستخدمت المنهج المقارن بمدخله

الوصفي، وتوصلت إلى وجود بعض المؤشرات التي تختلف بتصنيف عن التصنيفات الأخرى، وأن هناك مؤشرات فريدة في التصنيفات الأربعة، ولكن المؤشرات الخاصة بالبحث والإنتاج العلمي للجامعات وأعضاء هيئة التدريس كانت حاضرة في كل التصنيفات، لتشكل فيما بينها مؤشرات مشتركة بين جميع التصنيفات.

٨. مقارنه بين أشهر ثلاث تصنيفات أكاديمية للجامعات على مستوى العالم (Huang, 2011) هدفت إلى إجراء تحليل مقارن بين أشهر ثلاثة تصنيفات عالمية للجامعات، وهم تصنيف HEEACT الذي يقوم به سنوياً مركز التقييم والاعتماد بدولة تايوان، والذى يركز على عدد الأبحاث الدولية والأداء البحثي للجامعات في العالم، وتصنيف جامعة شنغهاي بالصين ARWA، والذى يركز على تقييم أداء الجامعات من خلال مجموعة من المؤشرات مثل عدد الحاصلين على جائزة نوبل وميدالية فيلدز للرياضيات، و تصنيف QS World University Ranking والذى يركز على إعطاء وزن نسبى لكل جامعة، واستخدمت المنهج المقارن ن وتوصلت إلى وجود اختلافات جوهرية بين أول عشرين جامعة في كل من التصنيفات الثلاثة، باستثناء جامعة هارفارد التي حققت المركز الأول في كل التصنيفات الثلاثة، وأشارت الدراسة إلى ما يحدث من مجاملة في تصنيف QS لبعض جامعات المملكة البريطانية المتحدة.

٩. عولمة الكلية والتصنيفات الجامعية (Altbach, 2012) هدفت الدراسة إلى تحليل التصنيفات العالمية للجامعات وكيفية تحقيق التنافسية العالمية بين الكليات والجامعات في مختلف دول العالم المختلفة النامية والمتقدمة خاصة في تصنيف عام ٢٠١١م، واستخدمت المنهج المقارن بمدخله الوصفي، متسائلة عن أهمية استخدام التصنيفات العالمية للجامعات، فشارت إلى دخول بعض الجامعات الآسيوية في سباق التصنيفات العالمية مثل جامعات اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والسعودية كخبرات أسيوية، نتيجة لإجرائها

لعدد من الإصلاحات واتباع سيناريوهات وسياسات جعلتها تحقق مراتب متقدمة بهذه التصنيفات، وأوضحت أهمية التدويل وأشارت إلى بعض مشكلات التصنيفات مثل غياب التدريس عنها، والتركيز على البحث العلمي وأبعاده المختلفة، وأشارت إلى كيفية تحقيق مرتبة متقدمة بهذه التصنيفات بمقابلة كل مؤسسة جامعية لمعاييرها، واقترحت ضرورة التوسع في إنشاء مراكز للتميز والإبداع بها وضرورة تحقيق التنوع الطلابي، وأشارت أيضا إلى سهولة تحقيق المعايير المطلوبة خاصة في عصر العولمة.

١٠. نظام ويبوميتريكس لترتيب الجامعات على الإنترنت، تحليل وصفي نقدي لترتيب الجامعات العربية(الهاشم والمجالي والشبلي، يناير٢٠١٢) هدفت إلى تقديم تحليلا نقديا لنتائج الجامعات العشرين العربية الأولى في تصنيف ويبومتريكس وتأكيد أهمية التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي يستخدمها هذا التصنيف، واستخدمت المنهج الوصفي وأدوات مساعدة أهمها أليكسا Alexa لتحليل البيانات، وأكدت على الطابع الجزئي لعملية التصنيف والترتيب المبني اعتمادا عليها، خاصة ظهور آثار الانحياز اللغوي من حيث تحصيل حاصل لمصلحة اللغة الإنجليزية، وأن من الصعب تقويم مواقع إليكترونية للجامعات العربية جل محتواها باللغة العربية وغيرها، لأن هذا التصنيف وغيره، وأوصت بضرورة الارتقاء بترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية.

١١. جامعات القمة الأسيوية في ست نظم عالمية لتصنيف الجامعات (Khosrowjergh, 2013) هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من حقيقة أن مؤشرات التصنيفات العالمية تتشابه فيما بينها، وتساءلت هل يمكن دمج التصنيفات العالمية للجامعات في تصنيف واحد لضمان عدم تكرار المعايير والمؤشرات فيما بينها، واستخدمت المنهج المقارن للمقارنة بين ست تصنيفات عالمية هي: Shanghai, QS, HEEACT, Webometrics, Leiden , The

University Ranking, Times Higher Education وتوصلت إلى نتيجة أن التصنيفات السته تختلف فيما بينها في المؤشرات المتبعة في كل تصنيف، وأكدت على توازى النتائج فيما بينهم، كما أكدت أيضا على موضوعية هذه التصنيفات وعلى عدم مجاملة التصنيفات لجامعات الدولة صاحبة التصنيف.

ثالثا: دراسات تناولت تجارب الدول في التصنيفات العالمية:

١. نظام تصنيف الكليات والجامعات: الأبعاد العالمية والتحديات الأمريكية (Institute for Higher Education Policy, April 2007) هدفت الدراسة إلى فهم طرق إعداد ونظم تصنيف الجامعات، وسعت للوقوف على الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول التي وضعت لها مكاناً في هذه التصنيفات، والتي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت هذه الدراسة بالتعاون بين عدد من الباحثين والمسئولين عن إعداد تصنيف للجامعات في مختلف أنحاء العالم، وتضمنت الأبعاد المختلفة للتصنيف العالمي للجامعات، والدروس المستفادة من هذه التجارب، والتي يمكن أن تستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. أثر تصنيف الكليات على اتخاذ القرار المؤسسي: دراسة حالة لأربع دول (Institute for Higher Education Policy, May 2009) هدفت الدراسة إلى دراسة أثر ظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات على اتخاذ القرار في عدد من المؤسسات الجامعية، خاصة ما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسة الجامعية، و نظام الجودة بها ، وتخصيص الموارد، وفرص التمويل، وسياسة القبول المتبعة بالجامعات، والمساعدات المالية في أربع دول هي: استراليا، وألمانيا، واليابان، وكندا، واتبعت الدراسة المنهج الإحصائي في جمع البيانات، وذلك لتحديد أثر ظاهرة التصنيفات العالمية للجامعات على الأبعاد المحددة آنفا في جامعات الدول الأربع، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من اختلاف السياق الثقافي للدول الأربعة إلا

أنهم جميعاً استجابوا بشكل متشابه لظاهرة تصنيف الجامعات، ومحاولة تحقيق مؤشراتها، مثل زيادة الإنتاج البحثي للجامعات، وآليات اختيار الطلاب الأجانب، وقد ظهر ذلك في مبادرات التخطيط الاستراتيجي للجامعات، وأكدت الدراسة أن من أهم النقاط التي اشتركت فيها الجامعات في الدول الأربعة هم العمل على جذب الطلاب الأجانب قدر المستطاع.

٣. التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية منها (الفيصل، ٢٠١١) هدفت الدراسة إلى الوقوف على بناء تقييم موضوعي لحالة الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، موضحة التحديات التي تواجه الجامعات العربية وتداعياتها واستحقاقاتها، واستخدمت المنهج الوصفي، متسائلة هل تدويل أم عولمة الجامعات، وما يطلبه ذلك من ضرورة التكيف وإجراء تعديلات في النظم والهياكل، ثم تناولت قضية الجودة والتصنيف الدولي للجامعات، والتصنيف الدولي للجامعات العربية، وحاولت تفسير غياب الجامعات العربية عنها مستخدمة مدخل التحليل التاريخي، ورصدت موقع الجامعات السعودية في هذه التصنيفات، وضرورة تواصل مسيرتها وتشبثها بإنجازاتها في هذا المضمار.

٤. التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها(بخيت، ٢٠١١) هدفت إلى التحقق من فرضية مفادها أن واقع الجامعات العراقية بعيدة عن التطور العلمي والعمراني الحاصل في جامعات العالم بصورة عامة وجامعات الدول العربية بصورة خاصة، واستخدمت المنهج الوصفي، وتناولت أنواع التصنيفات العالمية ومعاييرها المختلفة، وترتيب الجامعات العالمية وفقاً إلى التصنيفات المختلفة، ثم عرضت لواقع الجامعات العربية وفقا للتصنيفات العالمية، واستعرضت بعد ذلك واقع الجامعات العراقية ، وتوصلت إلى أنه على الرغم من تعدد الجهات المصنفة للجامعات العالمية، وبالتالي اختلاف المعايير المعتمدة من جهة إلى أخرى، إلا أنه

سيطرت جامعات ومؤسسات تعود إلى نفس مجموعة الدول على المراتب المتقدمة من التصنيفات المختلفة، وغياب الجامعات العربية عن المراتب المتقدمة للتصنيفات العالمية الأخيرة باستثناء بعض الجامعات السعودية، ثم اقترحت عددا من المعايير لتصنيف المؤسسات التعليمية محلياً.

٥. الجامعات السعودية على الخارطة الدولية (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ /٢٠١٤م) هدفت إلى رصد ستة من المؤشرات العالمية التي ظهرت جامعات المملكة العربية السعودية في تصنيفاتها في العام ٢٠١٢م، واستخدمت المنهج الوصفي، وأوضحت أن السمعة الأكاديمية للجامعة بأبعادها المختلفة، تمثل جانبا مهما من الميزة التنافسية لها، وأن التصنيفات المنشورة من منظمات دولية تعكس قيمة الجامعة النسبية مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية، وأوضحت المؤشرات والمعايير القياسية لكل من مؤشر كيو إس للتعليم العالي، ومؤشر تايمز للتعليم العالي، ومؤشر تقرير الأخبار الأمريكي العالمي، ومؤشر ويبوميتريكس ومؤشر شنغهاي والتصنيف البحثي للجامعات. وأوضحت ايضا أن لكل تصنيف منتقدوه من مؤيدين ومعارضين، وأن لكل تصنيف مزايا وعيوب، إلا أن دليل الترتيب الدولي للجامعات هو أداة قيمة لبيان ما يحدث من تغيرات في الوضع الإقليمي والدولي لكل جامعة.

٦. الجامعات العربية وتحدى التصنيف العالمي" الطريق إلى التميز" (الصديق، ٢٠١٤) هدفت إلى تقييم المخرجات العلمية للجامعات العربية من خلال التصنيفات العالمية، وذلك بقصد تشكيل صورة عامة عن الوضع الحالي للجامعات العربية في مجال البحث العلمي، وعرضت معالم خطة عمل لتطوير أداء الجامعات العربية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتناولت نوعين من التصنيفات العالمية وهما تصنيف شنغهاي وتصنيف ويبوميتركس، وخلصت الدراسة إلى أن الجامعات العربية اليوم لا تعكس الريادة العلمية التي تبوأتها سابقاً، كما أن الفجوة العلمية الحالية بين الجامعات العربية

ونظيراتها في الدول المتقدمة، تستلزم تضافر الجهود لتقليصها، ثم اقترحت عدة مبادئ يمكن أن تشكل أعمدة لخطة عمل لأى جامعة تريد أن تكون في مصاف جامعات النخبة العالمية.

٧. معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس(عمار، ٢٠١٤) هدف البحث إلى التعرف على معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في أشهر التصنيفات العالمية للجامعات(شنغهاي -الويب ماتريكس - التايمز -كيو أس) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم بناء استبانة تكونت من (22) فقرة طُبقت على عينة مكونة من (54) عضو هيئة التدريس في بعض كليات الجامعات المصرية والعربية، اختيرت بشكل مقصود، وقد كشفت النتائج عن أن تدني مواقع الجامعات العربية في التصنيفات المذكورة يعود إلى أسباب تتعلق بوضع البحث والنشر العلميين في الجامعات العربية، وأسباب تتعلق بطبيعة معايير التصنيفات نفسهن، وقدمت عددا من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تحسين ترتيب الجامعات العربية في هذه التصنيفات

٨. تصنيف المؤسسات الجامعية العربية بالتركيز على ARWU لعام ٢٠١٣(عمارة و تفات و عطية، ٢٠١٤) هدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على موضوع تصنيف المؤسسات الجامعية العربية بحسب تقرير ARWUلعام ٢٠١٣م، فضلا عن الإشارة إلى تصنيف هيئات أخرى والمعايير المتخذة لهذه التصنيفات، وذلك من خلال تحديد واقع المؤسسات الجامعية العربية وتحليله، واستخدمت المنهج الوصفي وقامت باستعراض أهم المعوقات ونقاط الضعف التي تعاني منها، بالإضافة إلى نقد تصنيف ARWU وخرجت بمعايير لتصنيف جامعات الدول العربية بما يضمن لها تحسين جودة خدماتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مصطلحات ومحاور الدراسة الحالية المتعلقة بالدراسات المستقبلية والسيناريوهات كإحدى تقنياتها، وكذلك تعريف وتحديد الترتيبات والتصنيفات العالمية للجامعات، والوقوف على معايير ومؤشرات كل تصنيف منها، فضلا عن خبرات و واقع بعض الجامعات الدولية، والآسيوية والعربية على وجه الخصوص في هذه التصنيفات، وتحليل المقومات التي أدت إلى ذلك، من سياسات جامعية وبرامج وآليات مستحدثة، وكذلك اختيار وتحديد دول المقارنة.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفقا للخطوات التالية:

١. الإطار العام للدراسة.
٢. الإطار النظري ويتناول تحديد ماهية السيناريوهات كإحدى تقنيات الدراسات المستقبلية.
٣. السياسات والبرامج التي اتبعتها بعض جامعات كل من تايوان واليابان وكوريا الجنوبية والسعودية التي أحرزت مكانة متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات.
٤. التحديد لأوجه التشابه والاختلاف والتحليل المقارن بين دول المقارنة وتفسيرها، ثم عرض لمميزات الخبرات الآسيوية.
٥. رصد الجهود التي بذلتها بعض جامعات مصر، خاصة التي أحرزت مكانة في التصنيفات العالمية للجامعات، ثم عرض للتحديات التي تتعرض لها.
٦. سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.

المحور الأول : الدراسات المستقبلية وتقنية السيناريوهات

نتيجة لتسارع عملية التغيّر خلال العقود الأخيرة، إضافة إلى تنامي حدّة التنافسية بين الأفراد والمنظمات والدول والتكتلات، ظهر اتجاه علمي نحو المستقبل تخيلاً فحلمًا فاستشرافًا؛ وذلك رغبة في التفوق على المنافسين وتحقيق قصب السبق والتفوق، ويمكن التعبير عن هذا الاهتمام المتنامي بالمستقبل بالاتجاه المستقبلي.(الصباغ، ٢٠٠٩، ص ٤٤) وتبعًا للاتجاه المستقبلي بصبغته العلمية، والذي ظهر خلال القرن العشرين الميلادي، ظهر اتجاه جديد في حقل البحوث والدراسات العلمية، وهو ما يعرف بالدراسات المستقبلية Future Studies أو علم المستقبل Futurology أو بحوث المستقبل Research Future أو دراسات البصيرة Studies Foresight أو التحركات المستقبلية Future Movements وغيرها من المرادفات التي من أشهرها مصطلح المستقبليات(الجميل، ٢٠١٢، ص ص ٢٨- ٢٩).

وكان المؤرخ الألماني أوسيب فلنختاهيم أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل عام ١٩٣٠م، تحت اسم Futurology وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospective للعالم جاستون برجيه ويطلق عليه أحيانًا مصطلح Future Studies (نبيه، ٢٠٠٢، ص٩).

أولا: الدراسات المستقبلية:

يمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل (فلية و الزكي، ٢٠٠٣، ص ١٧) وتعرف أيضا بأنها التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي(زاهر،٢٠٠٤، ص ٥١) أو أنها تخصص علمي يهتم

بصقل البيانات، وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، والغرض منه مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين(الجميل،٢٠١٢، ص ٢٨) وتوسِّع الجمعية الدولية للمستقبلات من مفهوم الدراسات المستقبلية على أساس طبيعتها من خلال أربعة عناصر رئيسية هي (زاهر،٢٠٠٤، ص ٥١):

١. أنها تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
٢. أنها تتضمن الجهود الفلسفية والفنية جنبًا إلى جنب مع الجهود العلمية.
٣. أنها تتعامل مع نطاق لبدائل النمو الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محدّدة للمستقبل.
٤. أنها تتناول المستقبل في آماد زمنية تتراوح بين ٥ سنوات و٥٠ سنة.

والدراسات المستقبلية تعتمد على تحديد البدائل لظاهرة مستقبلية، من أجل استكشاف التفاعلات والعلاقات المتبادلة لنفس الظاهرة أو مع السياق المحيط بها. وبما ان مختلف الرؤى المستقبلية تسعى إلى استكشاف العلاقات والمسارات في عالم مجهول، لذلك، من أهم أهداف هذه الدراسات هي الرغبة في معرفة كيف سيكون المستقبل وكيف يمكن إحداث تعديلات عليه، وتستند الدراسات المستقبلية إلى عدة مبادئ، يمكن استخدامها بصورة مطورة، بالتركيز على المستقبلات المرغوبة التي نحب أن توجد، وذلك بالإصرار في الحاضر على أن نغير ما نفعله الآن، ومن أهم مبادئ الدراسات المستقبلية (نبيه، ٢٠٠٢، ص١٠):

- مبدأ الاستمرارية Continuity وهو توقع المستقبل امتدادًا للحاضر خاصة الحقائق العلمية، واستمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل.
- مبدأ التماثل:Analogy وهو توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر.
- مبدأ التراكم :Accumulation وهو تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع مع اختلاف الأشخاص لمدد تتفاوت تاريخيًا.

ثانيا: أهداف الدراسات المستقبلية:

تساعد الدراسات المستقبلية على صنع مستقبل أفضل، وذلك بفضل ما تؤمّنه من منافع متعددة، من أهمها (العيسوي،٢٠٠٠،ص٨):

١. اكتشاف المشكلات قبل وقوعها: ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها، أي تقوم بوظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، والتأهل للتحكم فيه.
٢. إعادة اكتشاف الموارد والطاقات: خاصة ما هو كامن منها، والذي يمكن أن يتحول إلى موارد وطاقات فعلية. وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق ما نصبو إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة.
٣. بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها: وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج.

وبهذا يتضح أن الدراسات المستقبلية ميدان من ميادين المعرفة يزداد الاهتمام به في الدول المتقدمة، ويترسخ دوره في عملية صناعة القرارات سواء على مستوى الدول أم على مستوى المؤسسات المدنية والعسكرية والشركات الكبرى. وقد شهد هذا الميدان - ولم يزل - تطورات متلاحقة في أساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة، باعتباره علما من العلوم الاجتماعية، هو علم المستقبليات.

ثالثا: مهام الدراسات المستقبلية:

تحقق الدراسات المستقبلية ما تهدف إليه من أغراض من خلال اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة، ويمكن تفصيل المهام المحددة للدراسات المستقبلية فيما يلي (Wendell, 2007, p.p. 24-38):

١. إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة: بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً، وهو ما يؤدى إلى توسيع نطاق الخيارات.

٢. دراسة مستقبلات محتملة: أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمنى معلوم وفق شروط محددة، وغالبا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.

٣. دراسة صور المستقبل: أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة، وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها. وذلك في ضوء التصورات حول المستقبل، ومن ثم تؤثر فيما يتخذ من قرارات في الوقت الحاضر.

٤. دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية: وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها.

٥. تفسير الماضي وتوجيه الحاضر: الكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات لها تأثيرها على تشكيل المستقبل.

٦. إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة: من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي، ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما، هي معارف تنتمى إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها. ولذلك يطلق على الدارسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية Integrative أو الدراسات العابرة للتخصصات Trans Disciplinary.

٧. تبنى صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها: باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك تبنى أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

رابعا: تقنيات الدراسات المستقبلية:

يمكن تقسيم أساليب الدراسات المستقبلية وفق معايير متنوعة، ومن أشهر معايير التصنيف هذه هو تصنيفها حسب درجة اعتمادها على قياسات كمية صريحة إلى طرق كمية Quantitative وطرق كيفية Qualitative ولكن يعيب هذا التقسيم أن التمايزات ليست قاطعة بين ما هو كمي وما هو كيفي من طرق البحث المستقبلي، وكثيرًا ما يكون الفرق بينهما فرقًا في الدرجة لا في النوع، حيث يندر أن تعتمد الدراسات المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحدها دون اللجوء إلى الطرق الكيفية، على الأقل في مرحلة التحليل والتفسير والتوصل إلى استنتاجات (سواء استكشاف أم استهداف) (العيسوي، ٢٠٠٠، ص ١٧).

وتستخدم الدراسات المستقبلية العديد من التقنيات العلمية في تصور المستقبل وتوقعه، تمهيدًا لاتخاذ قرارات الحاضر بصدد ذلك المستقبل الممكن أو المحتمل؛ ومن هذه التقنيات: العصف الذهني Storming Brain (استمطار الأفكار)، وتتبع الظواهر Monitoring، والبحث المستقبلي الاثنوجرافي Research Futures Ethnographic، وتحليل الآثار المقطعية Impact Cross Analysis، ونماذج المحاكاة Models Simulation، وطرق السلاسل الزمنية Methods Series Time، وأسلوب دلفي Method Delphi أو تقنية دلفي Delphi Technique، إضافة إلى طريقة أو تقنية السيناريوهات Method Scenarios(عبد الفضيل،١٩٨٨، ص ١١٢).

خامسا: تقنية السيناريوهات:

تصنف طرق البحث المستقبلي إلى طرق استطلاعية Exploratory تقدم صوراً مستقبلية احتمالية، وطرق استهدافية normative تقدم صوراً لمستقبلات مرغوب فيها. وقد يميز بين طرق نظامية أو موضوعية من جهة، وطرق غير نظامية أو ذاتية من جهة أخرى.

والعبرة هنا هي بما إذا كانت الطريقة المستخدمة في البحث المستقبلي تعتمد على أساليب مقننة واضحة المعالم، أو على نماذج صريحة للظاهرة محل

الدراسة، أو أنها تعتمد على الحدس والخيال والخبرة والتقدير الذاتي، دون تبنى نماذج صريحة للظاهرة موضع البحث.

وتدخل تقنية السيناريوهات ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات. لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر.

والسيناريوهات عادة ما تكون بدائل، حيث يتم بناء أكثر من سيناريو، ونقطة البداية هي وصف للوضع الحالي انطلاقا من بيانات كمية وكيفية. ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين، وثمة تساؤل يطرح نفسه حول ماهية السيناريو، فما هو السيناريو كأحد تقنيات الدراسات المستقبلية ؟ والأصل أن تنتهى كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي.

ولهذا فإن بعض المهتمين بدراسات المستقبل يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطى للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية Methodological Unity، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً. فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بأي من الطرق السابق ذكرها أو بمجموعات معينة منها. كما أنها يمكن أن تبنى بطرق أخرى لم تتعرض لها، كالسيناريوهات التي نعتمد اعتماداً كلياً على الخيال العلمي أو الإبداع الأدبي أو الحدس أو الاستبصار Foresight والتي قد ينفرد بكتابتها شخص واحد - لا فريق من الباحثين العلميين(الجهني، ٢٠١٢، ص٢٣).

وهذا المعيار قد يصعب تطبيقه على الكثير من طرق البحث المستقبلي. فما يبدو لأول وهلة موضوعياً (كالنماذج) كثيراً ما تعتمد على اختيارات ذاتية (للمتغيرات أو لتعريفها وغير ذلك كثير) ولا يستغنى عن قدر من الحدس والخبرة. وما يبدو لأول وهلة ذاتياً، كثيراً ما يمكن استنتاج خطوات أو إجراءات محددة لتطبيقه (مثل طريقة دلفي).ولهذا تعد السيناريوهات Scenarios. أحد طرق الدراسات المستقبلية. والسيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض(العيسوي، ٢٠٠٠، ص٢).

وعموماً، فإن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة بحلوها ومرها. وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله. ويتوقف ذلك على التوجه الذى يأخذ به واضعو السيناريوهات، ما إذا كان توجهاً استطلاعياً أم توجهاً استهدافياً.

- **أنواع السيناريوهات:**

تتعدد السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة، وذلك لعدد من الأسباب لعل أهمها ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، علاوة على صعوبات وتعقيدات التعامل مع المستقبل. وفي الأساس تصنّف السيناريوهات إلى صنفين هما (الصباغ، ٢٠٠٩، ص ٤٥):

أ- **سيناريوهات استطلاعية Exploratory**: ونقطة الانطلاق فيها وضع ابتدائي فعلي أو مفترض، وتقسّم السيناريوهات الاستطلاعية إلى:

١. سيناريوهات الاتجاه العام (المرجعي) ويفترض استمرار الوضع القائم.
٢. سيناريو محتمل Probable، سيناريو متوقع حدوثه من وضع ابتدائي فعلي.

٣. سيناريو ممكن Possible وهو السيناريو الممكن تحقيقه من وضع ابتدائي مفترض (يجب ضمان تحقيق هذا الوضع المفترض حتى يمكن توقع السيناريو الممكن).

ب- **سيناريوهات استهدافية أو مرغوب فيها preferable/Desired:** ونقطة الانطلاق في هذه السيناريوهات هي وضع مستقبلي أو صورة مستقبلية مرجوة. هذا ويمكن أن تتعدد السيناريوهات الاستهدافية تعددًا كبيرًا.

ويشير تعريف السيناريو كإحدى التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية بدقة وشمول، إلى أنه لابد من توافر عناصر رئيسة كما يلي:(الصباغ،٢٠٠٩، ص٤٦)

١. **وصف وضع مستقبلي:** يجب التمييز بين نوعين أساسيين هما:

- **السيناريو الاستطلاعي:** حينما يكون الوضع المستقبلي الذي نقوم بدراسته هو وصف مستقبلي ممكن أو محتمل الحدوث، يكون السيناريو سيناريو استطلاعيًا Exploratory، أي البدء بالمعطيات والاتجاهات العامة القائمة فعلياً، في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث أو التصرفات المحتملة والممكنة من تطورات في المستقبل، وذلك دون التزام مسبق بصورة أو أهداف محددة نسعى لبلوغها. وهنا يتيح السيناريو الفرصة لعدد كبير من الاحتمالات أو البدائل، وتسمى هذه السيناريوهات سيناريوهات متوجهة للأمام Scenarios Forward.
- **السيناريو الاستهدافي:** حينما يمثل الوضع المستقبلي في نهاية الفترة محل الاستشراف (الدراسة والتحليل) وصفًا مرغوبًا فيه Desired يمكن القول إننا بصدد سيناريوهات استهدافية Normative أو سيناريوهات مرجوة Anticipatory. ونقطة البدء هنا مجموعة أهداف محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل ويتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة.

٢. **وصف مسار أو مسارات مستقبلية:** ويقصد بالمسارات المستقبلية التتابع المفترض للمشاهد (الأحداث) أو النوعيات المقصودة للظاهرة (الظواهر)

موضع البحث عبر الزمن. وذلك انطلاقاً من الوضع الابتدائي (الفعلي أو المفترض) في حالة السيناريوهات الاستطلاعية، أو من الصورة المستقبلية المرجوة في حالة السيناريوهات المستهدفة. ويتشكل المسار المستقبلي من خلال تحليل لجملة من الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي تنشأ بينها والآثار التي تنتج عنها عبر الزمن، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- الأحداث Events: وهي وقائع غير مقصودة لا يمكن التحكم فيها خلال الفترة الزمنية التي يغطيها السيناريو، مثل الاكتشافات التكنولوجية وبخاصة في المجتمعات غير المنتجة للعلم والتكنولوجيا.
- التصرفات Actions: وتمثل التغيرات المقصودة في الظواهر الداخلة في السيناريوهات، ومن ثم فهي تخضع لاتخاذ قرار بشأنها، أو لتصورات كاتب السيناريو. وفي حالة السيناريوهات الاستطلاعية يمكن استقراء التصرفات من خلال فهم مصالح الفاعلين وسلوكياتهم وحدود حركاتهم، أما في حالة السيناريوهات الاستهدافية فيمكن استقراء التصرفات من خلال نوعية الأهداف المرجوة.
- الوضع الابتدائي: (الصباغ،٢٠٠٩، ص٤٤) لكل سيناريو نقطة انطلاق أو مجموعة شروط أولية Conditions Initial ومن المهم التحديد الدقيق لهذه الشروط، فهي في السيناريو الاستطلاعي ستكون الخلفية لإطار حركة تؤدي في نهاية المطاف إلى صورة مستقبلية أو أخرى، أما في حالة السيناريو الاستهدافي فإنها ستكون نقطة الأصل التي يتعين الرجوع إليها من الصورة المستقبلية المبتغاة عبر مسار أو مسارات بديلة.

ومن الضروري أن نميز في كلتا الحالتين بين الوقائع والقوى الفاعلة، كما يلي:

- **الوقائع**: حقائق ومشاهدات فعلية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التكنولوجية والسياسية والمؤثرات الخارجية، والاتجاهات العامة السائدة والاتجاهات المغايرة.

- **القوى الفاعلة**: قوى رسمية أو غير رسمية، صاحبة أكبر الأثر في تشكيل الأحداث سواء بالفعل أو برد الفعل.

ويعتبر تحديد هذه القوى والوقوف على مشروعاتها وخططها للمستقبل، وتحديد ما تملكه من إمكانات أو وسائل لتحويل مشروعاتها إلى واقع، من أكثر أبعاد أو عناصر بناء السيناريو أهمية. ويمكن أن يكون الوضع الابتدائي للسيناريو على صيغتين أساسيتين هما:

١. حالة السيناريو المرجعي (من السيناريوهات الاستطلاعية): مجموعة من الظروف الفعلية، ومن تحليل هذه الظروف والبحث في احتمالات تغيرها، ونشوء ظروف جديدة بفعل أحداث أو تصرفات معينة، يمكن رسم المسار أو المسارات المستقبلية.
٢. حالة السيناريو الإصلاحي الابتكاري (من السيناريوهات الاستهدافية): مجموعة من الظروف المفترضة أو المتخيلة التي تنطوي على تغييرات معينة في الوضع الابتدائي الفعلي؛ كافتراض نجاح تغيير جوهري في هيكل العلاقات الخارجية للمجتمع مثلاً.

ويمثل السيناريو المرجعي أقل أنواع السيناريوهات قابلية للاستمرار، وذلك لأن التاريخ لا يعيد نفسه، علاوة على المخاطر والفرص في التغيير السريع. ولكنه – أي السيناريو المرجعي – ضرورة وذلك للأسباب التالية:

١. يوفر إطارًا مرجعيًا لأغراض مقارنة السيناريوهات.
٢. لا تظهر الحاجة إلى تبديل مساره بوضوح.
٣. إمكان تحليله وفحصه بدقة من أجل السيناريوهات الأخرى.

سادسا: العدد المناسب من السيناريوهات في دراسة مستقبلية:

هناك تقسيمات متنوعة للسيناريوهات، منها التقسيم الذي يصنفها إلى سيناريو مرجعي أو استمرار الوضع القائم، وسيناريو الانهيار، أي بلوغ تناقضات

النظام حدًا يفجره من الداخل، وسيناريو العصر الذهبي، وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة، وسيناريو التحول الجوهري، ويمثل نقلة نوعية في حياة المجتمع.(العيسوي، ٢٠٠٠، ص ٩) وهناك تقسيم آخر للسيناريوهات يقسمها إلى(عامر،٢٠٠٨، ص١٨٤):

١. سيناريو مرجعي: الأكثر احتمالًا لتطور الظاهرة.
٢. سيناريو متفائل: أقصى احتمال لتطور الظاهرة.
٣. سيناريو متشائم: أدنى احتمال لتطور الظاهرة.

ويتراوح العدد المناسب للسيناريوهات في الدراسات المستقبلية بين اثنين وأربعة سيناريوهات. فأقل من اثنين- أي سيناريو واحد - يتضمن نفي فكرة المستقبلات البديلة، وهي من لزوميات أو ضروريات الدارسات المستقبلية. وأكثر من أربعة سيناريوهات – وإن أكد فكرة تعدد البدائل المستقبلية – إلا أنه يؤدي إلى صعوبة في التعامل مع المتغيرات المتعددة والمتشابكة في رسم صورة المستقبل.

ولذا تجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع (بوقارة، ٢٠٠٤، ص ١٩٤- ١٩٥):

١. السيناريو الاتجاه (الخطي): وهو يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، مما يستلزم استمرار نوعية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن لاتجاه وصورة الظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي للحاضر على المستقبل.
٢. الاتجاه الإصلاحي(التفاؤلي): وينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة، مما يسمح من بلوغ الأهداف لتطور الظاهرة.

٣. السيناريو التحولي أو الراديكالي(التشاؤمي): يتم الاعتماد في إطاره على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال.

سابعا: معايير جودة السيناريوهات:

تتعدد خصائص السيناريوهات الجيدة بأن تكون قادرة على استكشاف النتائج والآثار المحتملة للخيارات والسياسات، ودعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي للمستقبل، وزيادة الثقة في خيارات المستقبل، ودراسة العواقب المحتملة لعدم اليقين من المستقبل، وأن تكون واضحة ومتميزة عن بعضها، لتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة.

وهناك عدة معايير يمكن استخدامها في تقويم السيناريوهات المطروحة حول المستقبل، والحكم على جودتها وصلاحيتها للتنبؤ بدرجة عالية من الدقة، ومن هذه المعايير ما يلي: (جلبي، ٢٠١١، ص١٣٣)

١. توافر قدر واضح وملموس من التمايز والاختلاف بين السيناريوهات: فلا فائدة تُرجى من عدد كبير من السيناريوهات إذا كانت الاختلافات بينها طفيفة.
٢. الاتساق الداخلي: أي التناسق بين مكوناته، ويوصف الاتساق الداخلي بأنه يعني الخلو من التنافر أو التناقض، ولكن ينبغي الانتباه من جهة أخرى إلى أنه لما كانت السيناريوهات لا تمثل أوضاعًا مثالية، وإنما تمثل أوضاعًا ممكنة، وهي محرك للسيناريو ومولد التطور.
٣. سهولة الفهم: لمساعدة الناس على التعلم والتواؤم وتعديل التصرفات، ومعاونتهم على تنظيم مداركهم وترتيب أولوياتهم وتوجيه أنظارهم إلى إشارات التحذير والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات على طريق المستقبل.

٤. المعقولية: السيناريو الجيد هو سيناريو ممكن الحدوث possible وليس محض خيال، ولذا ينبغي أن يتصف السيناريو الجيد بالمعقولية، يسرد قصة الانتقال من الوضع الابتدائي إلى الوضع المستقبلي بطريقة منطقية منظمة.

٥. توقع الاضطرابات ونقاط التحوّل: والقدرة على الكشف عن الانقطاع أو نقاط التحول في المسارات، والقدرة على توقع الأحداث المثيرة للاضطراب في السيناريو أو المؤدية إلى انحرافه عن مساره الطبيعي.

٦. أساس لاتخاذ قرارات والتخطيط: لا خير في السيناريوهات، ولا معنى لعملية تحليلها، إن لم يكن فيها فائدة لعملية صناعة القرارات والتخطيط لمستقبل أفضل.

٧. اشتراك المستخدمين في بنائها: بدلاً من مواجهتهم بعد إتمامها بمنتج نهائي قد يرون أنه لا يخاطب قضايا مهمة من وجهة نظرهم، أو يطرح معالجات لمشكلات يعتقدون أنها لا تدخل في حيز الإمكان حسبما يتصورونه.

ثامنا: أهداف السيناريوهات:

ينبغي التفريق بين وجهتي نظر أساسيتين ومتباينتين حول الدراسات المستقبلية، هما(**الصباغ، ٢٠٠٩، ص٤٧**):

١. **وجهة نظر موضوعية**: ترى نزع السمة الاستهدافية عنها، لذا فإن أهداف الدراسات المستقبلية عمومًا، وتحليل السيناريوهات خصوصًا، من وجهة النظر الموضوعية هي الأهداف التالية:

- عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة.
- عرض النتائج المترتبة على هذه الخيارات أو البدائل المختلفة.
- التركيز على الفاعلين الرئيسيين واستراتيجياتهم وعملياتهم.
- التركيز على القضايا ذات الأولوية في اهتمامات الفاعلين.
- إثارة النقاش بين الناس ومساعدتهم في اتخاذ قرارات أفضل بشأن المستقبل.

٢. **وجهة نظر قيمية**: وتنطلق من مقولة أن الدراسات المستقبلية بعامة والسيناريوهات بخاصة يفترض أن تكون علمية لأنها تعتمد على العقل والمنطق في التعامل مع الحاضر وتطورات المستقبل وتنطلق من علاقات العلمية أو السببية، واستهدافية لأنها ليست ولا يمكن أن تكون محايدة. وهذه السيناريوهات تستند إلى أهداف وقيم تترجم إلى معايير أو مؤشرات يتم الاعتماد عليها في تقييم السيناريوهات البديلة والمفاضلة بينها. وتتحدد أهداف السيناريوهات من وجهة نظرهم في(الصباغ، ٢٠٠٩، ص ٤٧):

- تغيير العالم لا فهمه فقط.
- تبني رؤية مستقبلية مرغوبة.
- تعديل القرارات في اتجاه تحويل الرؤية المرغوب فيها إلى واقع.
- تقديم توصيات صريحة بشأن الاختيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها للوصول إلى الوضع المستقبلي المرغوب فيه.

والهدف الرئيس للسيناريوهات في الدراسة الحالية، يتمثل في طرح رؤى وتصورات مقترحة مثل غاية أي دراسة مستقبلية بتوفير إطار زمنى طويل المدى لما قد يتخذ من قرارات اليوم. ومن ثم العمل، لا على هدى الماضي، ولا بأسلوب خطوة خطوة، ولا بأسلوب إطفاء الحرائق بعد ما تقع، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمنى طويل نسبياً. فهذا أمر تمليه سرعة التغير، وتزايد التعقد بالنسبة لمعايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات، وتنامى اللايقين في كل ما يحيط بالجامعات المصرية، فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتميز والخروج من مراتب التأخر بهذه التصنيفات.

من جهة أخرى، فإن ما تتيحه هذه السيناريوهات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على تفكير القائمين على شئون الجامعات المصرية، إنما هو علامة مهمة من علامات النضج الجامعي والرشادة في اتخاذ القرارات. ذلك أن ما تتخذه الجامعات المصرية من قرارات اليوم، وما تقوم به من تجديدات

واستحداثات في برامجها وأنشطتها في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبل ترتيبها في التصنيفات العالمية.

المحور الثاني : معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها

يهتم عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية بتصنيف الجامعات حول العالم، حيث أصبحت بعض تلك التصنيفات معتمدة من قبل الكثير من المؤسسات الأكاديمية في العالم، ويعتمد تصنيف تلك المؤسسات على عدة معايير تختلف من تصنيف لآخر(Altbach, 2012, p.2).

أولا: نشأة التصنيفات العالمية:

يعود تاريخ التصنيفات العالمية للجامعات إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث نشرت دراسة في المملكة المتحدة باسم "Where we get our best men" والتي هدفت بشكل خاص إلى معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات، وركزت الدراسة على خصائص الشخصيات البارزة في ذلك الزمان، ومن ضمنها العائلة ومكان الولادة، والجامعة التي ارتادوها، ونشر على ظهر الكتاب تصنيفاً للجامعات بناء على عدد خريجيها من هذه الشخصيات البارزة(P.T.Wells, P.T.M Marope and H.zolkom (Eds), 2013, p.8).

وفى عام ١٩٨٣م بدأ تصنيف الجامعات في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشر "بوب موريس " تقريراً بعنوان American Best College، ثم توالت التقارير بعد ذلك سنوياً لتشكل في مطلع القرن الحادي والعشرين ظاهرة عالمية(Alogehgr, Sep. 2010, p.56).

وبعد عقد كامل وتحديداً في العام ١٩٩٣م نشرت المملكة المتحدة مرة أخرى دليلاً لأفضل الجامعات بها بعنوان Times Good University Guide للترويج لجامعاتها، وفى العام ٢٠٠٣م صدرت أولى إصدارات تصنيف جامعة شنغهاي، وبعد ذلك بعام ظهر تصنيف أخر على مستوى العالم بعنوان " Times Higher Education" (The International Council of Scientists, 2010).

ومن أشهر التصنيفات العالمية الحالية تصنيف جامعة شنغهاي Shanghai ranking (بالصين)، تصنيف الويبوميتركس Webometrics(بإسبانيا)، تصنيف Times Higher Education (بالمملكة المتحدة)، تصنيف HEEACT (بتايوان)، تصنيف Leiden (بدولة أيسلندا) (Khosorowjerdi, Dec.2013, p.p.3-4).

ثانيا: التصنيف الأكاديمي للجامعات:

يقصد بالتصنيف الأكاديمي للجامعات ذلك الترتيب المصُنف من قبل معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ ويضم كبرى مؤسسات التعليم العالي مُصنفة وفقاً لصيغة محددة تعتمد على عدة معايير لتصنيف أفضل الجامعات في العالم بشكل مستقل، وكان الهدف الأصلي لهذا التصنيف هو تحديد موقع الجامعات الصينية في مجال التعليم العالي، ومحاولة تقليص الهوة بينها وبين أفضل الجامعات النخبوية في العالم(Altbach,2012,p.P.2-3).

والمعايير الموضوعية التي يستند إليها هذا التصنيف جعلته يحتل أهمية عند الجامعات التي تتنافس لاحتلال موقع متميز فيه، حتى تضمن سمعة علمية عالمية جيدة، ويقوم هذا التصنيف على فحص ألفي جامعة في العالم من أصل قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة. وخلال الخطوة الثانية من الفحص، يتم تصنيف ألف جامعة منها، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل ٥٠٠ جامعة.

والتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم يثير الجدل من مؤسسات عديدة من مدراء مؤسسات التعليم العالي في أمريكا الشمالية و ARWU أيضاً، ففي العام 2007 نُشر في دورية سينتومتريك Scientometrics أن النتائج التي وجدت في تصنيف شانغهاي ترتيب لا يمكن استنساخها من البيانات الخام التي تُستخدم في صيغة التصنيف(Altbach,2012,p.1).

ثالثا: كيف يتم تصنيف الجامعات العالمية ؟

أضحى إعلان نتائج تصنيفات الجامعات عبر العالم بناء على جودتها التعليمية يحظى كل سنة بترقب كبير، لأن المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها، ولم يعد هذا الاهتمام محصوراً على الدول المتقدمة التي توجد بها الجامعات الكبرى والعريقة، أو ما يسمى بجامعات النخبة العالمية، بل بدأت الدول النامية تتابع بانشغال كبير نتائج هذه التصنيفات أيضا.(الصديقي، ٢٠١٤، ص٩) فالترتيب العالمي للجامعات يعتبر أداة قيمة لبيان ما يحدث من تغييرات بمرور الزمن في الوضع الإقليمي والعالمي لكل جامعة، وأداة لمساعدة واضعي السياسة التعليمية الجامعية في تحديد نقاط الضعف والقيود والمعوقات التي تواجهها الجامعات من ناحية الكفاءة والجودة، وتحديد أفضل الطرق والممارسات لتطوير المستوى التنافسي للجامعة، من خلال الاقتداء بأفضل جامعات العالم(وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣، ص ٣٩).

وعلى مستوى العالم ظهر اهتمام واضح بقضية التصنيف العالمي للجامعات، وذلك من خلال مقارنة تصنيف كل جامعة، عن طريق مجموعة من المعايير والمؤشرات الموضوعية(Rauhavar, 2011, p.11) مثل جودة العملية التعليمية وجودة هيئة التدريس ومخرجات البحث ونصيب الفرد من الأداء وفقاً لتصنيف شنغهاي، والحضور الافتراضي على شبكة الإنترنت وفقاً لتصنيف الويبوميتركس. والمسألة الأكثر أهمية في هذه التصنيفات ليست المرتبة التي تحتلها الجامعات في هذا السلم العالمي في حد ذاتها، بل في جودة نشاطاتها البحثية والتدريسية التي بوأتها هذه المكانة المرموقة في مصاف الجامعات الكبرى في العالم، وقدرتها على التوجه الذاتي للجامعة نحو التنمية العلمية والمعرفية في المستقبل(الصديقي، ٢٠١٤، ص١١).

وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد على أن تصنيف الجامعات يؤثر إيجاباً على الجامعات التي حققت مكانه متقدمة في هذه التصنيفات وظهر هذا الأثر تحديداً على اتخاذ القرار الأكاديمي مثل تعديل المناهج الدراسية، نشر إنتاجها

البحثي باللغة الإنجليزية، وإعادة التوازن بين البحث والتدريس، وما يتبعه من إجراءات وانعكاس ذلك على بنية النظام الجامعي وعلى المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع المخصصات المالية (Hazelkorn, 2009,p.5). وأشهر ثلاث قوائم لترتيب الجامعات هي تصنيف شانغهاي، وتصنيف ويبوميتريكس، وتصنيف كيو إس، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

(أ) التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (تصنيف معهد التعليم العالي بجامعة دياتوتونج بشنغهاي):

Academic Ranking of World Universities ARWU

بدأ تصنيف شنغهاي في الانتشار عالمياً منذ العام ٢٠٠٣ م، عندما أعلن معهد التعليم العالي التابع لجامعة شنغهاي بالصين نتيجة التصنيف الأول في العالم، وبدأ منذ ذلك الحين الاهتمام والترقب لنتيجة هذا التصنيف عاماً بعد آخر(Khosorowwjerdi, Dec.2013, p.4).

وقد صدر كأول تصنيف من معهد التعليم العالي بالجامعة، وكان الهدف من إصداره معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزاً فيه وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم هذا التصنيف على فحص ٢٠٠٠ جامعة في العالم من أصل قرابة ١٠٠٠٠ جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة ، ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة، وعلى مدى حصولها على جائزة نوبل أو أوسمه فيلدز للرياضيات، وتقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة (جودة التعليم، نوعية أعضاء هيئة التدريس، الإنتاج البحثي، الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية).

ثم بدأت الصين بنشر نتيجة هذا التصنيف سنوياً، وتضم هذه النتيجة لائحة لأفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم ويتم إعداد هذه اللائحة اعتماداً على معايير موضوعية وبشكل مستقل من قبل فريق تابع للمعهد لغايات

أكاديمية دون أي دعم مالي خارج الجامعة ودون غرض تجارى. ويتمثل الهدف الأصلي لهذا التصنيف في تحديد مركز الجامعات الصينية بهدف تضييق الفجوة بينها وبين ما يسمى بجامعات النخبة العالمية لذلك سعت الكثير من الجامعات الصينية إلى صياغة أهدافها الاستراتيجية وفق جامعات النخبة من أجل تحسين ترتيبها ضمن مختلف التصنيفات الأكاديمية في العالم(Rauhvargers, 2011, p.25). والمعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعات وجودتها في هذا التصنيف (Rauhvargers, 2011, p.25) كالتالي:

١. معيار جودة التعليم وهو معيار لخريجي المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز، ونسبته ١٠٪ من المجموع النهائي.
٢. معيار جودة هيئة التدريس وهو معيار لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فليدز ونسبته٢٠٪، وأيضاً في هذا المعيار مؤشر للباحثين الأكثر استشهاداً بهم في ٢١ تخصصاً علمياً ويأخذ نسبة ٢٠.%.
٣. معيار مخرجات البحث وهو معيار للمقالات المنشورة في مجلتي Nature و Science ونسبته٢٠٪ أيضاً المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية ونسبته ٢٠.%
٤. معيار حجم المؤسسة وهو معيار للإنجاز الأكاديمي نسبة إلى المعايير أعلاه ويأخذ نسبة ١٠.%

وثمة عدد من الدلائل التي تعزز من مصداقية هذا التصنيف، تطغى إلى حد كبير على أي محاولة للتشكيك في أهدافه وموضوعيته. وتتمثل أهم مؤشرات مصداقية هذا التصنيف فيما يأتي(Rauhvargers, 2011, p.p. 26-27):

- الاعتماد على معايير موضوعية يمكن التحقق منها.

- الاستناد إلى بيانات يمكن الوصول إليها بكل يسر على شبكة الإنترنت كما أن نشرها على شبكة الإنترنت، وترشيد المهتمين إلى المصادر التي استقى منها المكلفون بالتصنيف بياناتهم يعززان موضوعيتها.
- نشر النتائج ومنهجية التصنيف والمعايير المعتمدة على شبكة الإنترنت مما يعزز شفافية التصنيف.
- احتلال الجامعة الصينية التي أشرفت على التصنيف المرتبة(١٥١) سنه ٢٠١٣م، بعدما كانت في المرتبة(٤٠٤) سنه ٢٠٠٧ م وهى مرتبة متأخرة جداً، ويؤكد ذلك على عدم تلاعب القائمين على هذا التصنيف بالمؤشرات المستخدمة فيه.
- خلو لائحة أحسن مائة جامعة في العالم من أي جامعة صينية، مما يعنى عدم تحيز المنظمين لهذا التصنيف لبلادهم.
- مجيء جامعة تايوان في المرتبة (١٠١) عالمياً برغم حساسية الصينين شعباً وحكومة لمثل هذا الأمر.
- الهدف الأصلي للتصنيف الذى يتمثل في معرفة موقع الجامعات الصينية لمركزها الدولي وتحفيزه للحاق بجامعات النخبة العالمية مما يعزز من مصداقية هذا التصنيف.
- الاستقلال المالي للقائمين على التصنيف.
- خلو أهداف التصنيف من الأغراض التجارية(الصديقي، ٢٠١٤، ص١٥).

ولذا يعد تصنيف جامعة جياو جونغ شانغهاي ARWU والمعروف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية من أصدق التصنيفات.

ويتضح مما سبق أن الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم وفقا لتصنيف شانغهاي" هو ما اصطلح على تسميته ترتيب أفضل خمسمائة جامعة في العالم أو تصنيف شنغهاي. ويضم هذا الترتيب المؤشرات التالية: عدد الحاصلين على جائزة نوبل من خريجي الجامعة كمؤشر لجودة التعليم، وعدد الحاصلين على جائزة نوبل من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كمؤشر لجودة أعضاء هيئة

التدريس، علاوة على مؤشر عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأكثر من حيث عدد مرات الإشارة إلى أبحاثهم في أبحاث لاحقة "Citation" كمؤشر آخر لجودة أعضاء هيئة التدريس، ومؤشري الأبحاث المنشورة في مجلتي "نيتشر"، و / أو "ساينس" Science or / and Nature وعدد الأبحاث التي تم نشرها وتحمل الانتماء المهني والأكاديمي للجامعة، وعدد الاستشهادات المرجعية "Citation" المرتبطة بهذه الأبحاث كمؤشرين لناتج البحث العلمي(Rauhvargers, 2011, p.27).

ومعيار "حجم الجامعة" هو مقياس لكفاءة اعضاء هيئة التدريس بالجامعة حيث يتم حسابه عن طريق قسمة ما تحصل عليه الجامعة من درجات في الثلاثة معايير الاولى (جودة التعليم وجودة اعضاء هيئة التدريس وناتج البحث العلمي) على عدد اعضاء هيئة التدريس بالجامعة. أي أن الجامعة الاقل عددا في عدد اعضاء هيئة التدريس تحصل على درجات أعلى في هذا المعيار اذا تساوت مع جامعة اخرى في درجات باقي المعايير.

(ب) تصنيف الويبوميتركس الإسباني لتقييم الجامعات والمعاهد:

قامت مجموعة سايبر ميتريكس للأبحاث Cybermetrics Research Group بإجراء دراسة كمية على الإنترنت فيما يتعلق بالاتصالات التعليمية، وقامت هذه المجموعة بتطوير البوابات الإلكترونيةWebometrics CSIC : Web metrics Ranking وإصدار مجلة علمية إلكترونية تدعى Cybermetrics عام ١٩٩٧م.

ومن أهم أعمال هذه المجموعة إصدار تقييم لمواقع الجامعات العالمية وتصنيفها حسب معايير محددة وتتبع مجموعة سايبرميتركس للأبحاث مركز المعلومات العلمية Center for Scientific Research Council وهو إحدى الهيئات التابعة للمجلس الوطني للأبحاث National Research Council أكبر الهيئات البحثية في إسبانيا، وينصب اهتمام Cybermetrics Lap على التحليل الكمي للنشاط العلمي على شبكة الإنترنت، والشرط الأساسي لولوج

أي جامعة تصنيف ويبوميتريكس هو توافر حضور إلكتروني مستقل من خلال نظام إلكتروني خاص. وهو ما يسمح لعدد كبير من المؤسسات بمعرفة تصنيفها الحالي ومراقبته وتطوير مكانتها مستقبلاً، واتباع سياسات ملائمة(WWW.Webometrics/info/en /About.us).

ويقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National Research Council, CSIC) بمدريد في إسبانيا ويعرف بتصنيف الويبوميتركس (Web metrics Ranking of World Universities)، وقد بدأ هذا التصنيف سنة ٢٠٠٤ م، بتصنيف عدد (١٦٠٠٠) جامعة، ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت، وليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات، بل ترتيباً لموقع الجامعة .(Ranking Web) ويتم عمل هذا التصنيف في شهري يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية (الحجم - الإشارة إلى الأبحاث - الأثر العام) ويرتكز تصنيف الويبوميتركس على سلسلة من المؤشرات التي تقيس عدة أوجه لموقع الجامعة، حيث يقيس عدد الصفحات الإلكترونية التي أنشأتها الجامعات ووضوحها(WWW.Webometrics/info/en /About.us).

والهدف الأساسي لتصنيف الويبوميتركس هو تعزيز النشر العلمي على شبكة الإنترنت، والذى يتميز بتغطية شاملة مقارنة بغيره من التصنيفات في هذا المجال. أي أنه يهدف إلى تحفيز العلماء والأكاديميين والجامعات ليكون لهم حضور افتراضي يعكس نشاطهم العلمي، وذلك من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الإنترنت وجعله متاحاً لزملائهم وللباحثين عامة أينما وجدوا. وإذا كانت كفاءة الجامعات على شبكة الإنترنت أدنى من جودتها الأكاديمية فعليها أن تعيد التفكير في سياستها الافتراضية، كما يهدف هذا التصنيف إلى تقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية

بين مختلف الجامعات في العالم المتقدم والعالم النامي (WWW.Webometrics/info/en /About.us). وتشمل معايير تصنيف ويبومتريكس كل من معيار الوضوح والفعالية للبوابة الإليكترونية، كما يلي:

١. **معيار الوضوح Visibility**: يعتمد هذا المعيار على تأثير جودة محتويات موقع الجامعة، بناء على استفتاء افتراضي من خلال حساب الروابط الخارجية التي يستقبلها الموقع الإلكتروني من مواقع أخرى، حيث يمثل دخول هذه الروابط إلى موقع الجامعة اعترافاً ضمنياً بالمكانة المؤسساتية والأداء الأكاديمي وقيمة المعلومات التي تنشرها.

٢. **معيار الفعالية Activity** : ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهى:

- **مؤشر الحضور** Presence: يشير إلى العدد الإجمالي لصفحات الويب التي تم زيارتها في النطاق الإلكتروني للجامعة.
- **مؤشر الانفتاح** Openness: يشكل هذا المؤشر اعترافاً دولياً بالجهود الدولية الساعية إلى إنشاء مستودع بحثى لمؤسسة، يأخذ في الاعتبار عدد الملفات الغنية (pdf- doc- docx- ppt) المنشورة في المواقع المخصصة بحسب محرك البحث الأكاديمي (Google scholar).
- **مؤشر الجودة** Excellence: يمثل هذا المؤشر عدد الأوراق الأكاديمية المنشورة في المجلات الدولية العالية التأثير والتي تسهم بشكل كبير في تصنيف الجامعات ويشير القائمون على هذا التصنيف أن الاعتماد فقط على العدد الإجمالي للأوراق المنشورة قد يكون مضللاً، لذلك حصر المؤشر في تلك المنشورات المتميزة فقط، فمثلاً تمثل المخرجات العلمية للجامعة ١٠٪من الأوراق الأكثر استشهادا بها في مجالات تخصصاتها العلمية(WWW.Webometrics/info/en /About.us).

ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على

الانترنت، فالتصنيف في بداياته كان عبارة عن نسخة تجريبية أولية، ليس الهدف منها تقييم الجامعات حسب الجودة أو المكانة العلمية لكل جامعة، وإنما هو بمثابة المؤشر لالتزام الجامعات بالاستفادة من الانترنت لعرض ما يتوافر لديها لكي تتم الاستفادة منه من قبل الآخرين. وإذا ما أرادت أي جامعة إحراز تقدم في هذا الترتيب فإن عليها أن تعيد النظر في محتوياتها على الإنترنت لتتناسب مع مكانتها العلمية وستجد أن مركزها في التقييم قد تغير إلى الأفضل في التصنيفات التالية. ويتم عمل هذا التصنيف في الشهر الأول والسابع من كل سنة ميلادية(الهاشم والمجالي والشبلي، يناير٢٠١٢، ص ص ١٧٩،١٧٨).

ويعد تصنيف ويبوميتريكس من التصنيفات الهامة التي تختص بالجامعات حول العالم والتي ذاع صيتها خلال العقد الأخير. يُعنى هذا التصنيف، والذي يشرف عليه مجلس البحث القومي الإسباني منذ العام ٢٠٠٤م ، بقياس حضور الجامعات على شبكة الانترنت من خلال نطاقها وما يحويه من مواقع، ونشاط أكاديمييها وحضورهم من خلال إنتاجهم العلمي على الشبكة بشكل عام. ولذا فقد تم تحديث هذه المعايير وتغيير أوزانها خلال الفترة الأخيرة، وأصبحت بحسب ما يورده موقع ويبوميتريكس تتضمن: (WWW.Webometrics/info/en /About.us).

١. **معيار التأثير**(Impact) :يعكس هذا المعيار نوعية محتويات نطاق الجامعة على الانترنت(web domain) ومكانة هذا النطاق، وأداؤه الأكاديمي، وقيمة المعلومات المتوفرة فيه والخدمات التي يقدمها. ويشكل وزن هذا العامل ٥٠٪ من الوزن الكلي الذي يتحدد على أساسه تصنيف الجامعة. وتشكل العوامل الثلاثة المتبقية ما مجموعه ٥٠٪ من الوزن الكلي بحيث تتوزع هذه النسبة بالتساوي بينها. وتعكس هذه العوامل النشاط الذي يضطلع به نطاق الجامعة على الانترنت، ونشاط الأكاديميين وتميز إنتاجهم البحثي.
٢. **معيار الحضور**(Presence) : وهو يمثل العدد الكلي لصفحات الانترنت التي يتضمنها نطاق الجامعة، والتي يمكن لمحرك جوجل التعرف عليها. وهذا

يعني أن تعزيز حضور الجامعة يتطلب أوسع مشاركة من مؤسسات الجامعة من كليات ومعاهد وأفراد. وبالتالي يقع على مؤسسات الجامعة مسؤولية الاهتمام بهذا الجانب.

٣. **معيار الانفتاح**(Openness) :وهو يتعلق بمدى وجود المستودعات البحثية للمؤسسة (research repositories) والمفتوحة على الخارج، آخذاً بعين الاعتبار عدد ما يسمى بالملفات الغنية التي يسهل تناقلها مثل ملفات (pdf, doc, ppt). وذلك يعني أن الجامعة بحاجة لوجود مثل هذا المستودعات من أجل اتاحة الفرصة للمعنيين من مجتمع الجامعة لتحميل ملفاتهم البحثية والتدريسية من خلالها، بحيث تكون مفتوحة على من يود الاطلاع عليها من أفراد ومؤسسات من خارج الجامعة.

٤. **معيار التميز**(Excellence) : يقيس هذا المعيار تميز المقالات العلمية المنشورة للكادر الأكاديمي، وإنتاج الجامعة العلمي ضمن أعلى ١٠٪ من المقالات الأكثر اقتباساً في حقولها التخصصية. وإن كان يعكس ريادة الجامعة على الصعيد المحلي إلا أنه يشير كذلك للحاجة لمزيد من التميز للجامعات في دولة ما بشكل عام.

واعتماداً على هذه المعايير الأربعة، تتم بلورة معيار جامع بمؤشراته المختلفة ويتحدد من خلاله تصنيف الجامعة على سلم ويبوميتريكس. وبناءً على هذا المعيار الجامع فإن أي جامعة بدولة ما قد تكون الثانية محلياً والخامسة عشر إقليمياً، أما تصنيف الجامعة عالمياً فهو رقم مختلف متأخر جدا مثلا من بين ما يربو على ٢٢ ألف جامعة حول العالم يشملها هذا التصنيف، فتكون مثلاً ضمن الاثنين بالمائة الأفضل إقليمياً وضمن العشرة بالمائة الأفضل عالمياً. (الهاشم والمجالي والشبلي، يناير٢٠١٢، ص ص ١٧٩،١٧٨).

وبناءً على هذا فإن المحافظة على تميز الجامعة والارتقاء بتصنيفها محلياً وإقليمياً وعالمياً يعتمد بشكل مباشر على مساهمة أفراد مجتمع الجامعة من أساتذة وباحثين وطلبة. وهذا الموضوع يتطلب من الجامعة إتاحة الفرصة

للراغبين في إغناء نطاق الجامعة بالإنتاج العلمي والتدريسي والبحثي، من خلال توفير المساحة المطلوبة لذلك والدعم الفني واللوجستي للجامعة عبر تصنيف الويبوميتركس.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى وجود شبكات أكاديمية ومهنية توفر أرضية سهلة التعامل للتعريف بالإنتاج البحثي والمهني والأكاديمي للجامعة، والتفاعل العلمي مع نظرائهم من مختلف دول العالم، من أجل تبادل المعلومات والخبرات. ومن هذه الشبكات والمواقع يمكن ذكر Google Scholar, Research Gate, LinkedIn والتي تشهد نشاطاً ملفتاً خلال السنوات الأخيرة للأكاديميين والباحثين وحتى الطلبة عبر العالم.

وبهذا يتضح أن الهدف الأساسي لتصنيف الويبوميتركس هو تعزيز النشر العلمي على شبكة الإنترنت، أي أنه يهدف إلى تحفيز العلماء والأكاديميين والجامعات ليكون لهم حضور افتراضي يعكس نشاطهم العلمي، وذلك من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الإنترنت وجعله متاحاً، فإذا كانت كفاءة الجامعات على شبكة الإنترنت أدنى من جودتها الأكاديمية، فعليها أن تعيد التفكير في سياستها الافتراضية، كما يهدف هذا التصنيف إلى تقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية بين مختلف الجامعات في العالم المتقدم والعالم النامي(WWW.Webometrics/info/en /About.us).

(ج) تصنيف كيو أس البريطاني (التايمز THE-QS):

وهو تصنيف تصدره المؤسسة البريطاني - Times Higher Education (Quacquarelli Symonds) والتي تأسست عام١٩٩٠م، وهى شركة تعليمية مهنية. ويهدف تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمي، ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات العالمية، وقد حقق تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات

التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييميه تتناول الهيكلية البنيوية لكلٍ من هذه الجامعات(Rauhvargers, 2011, p.30).

ويعتمد هذا التصنيف على المعايير التالية في تصنيف الجامعات: جودة البحث - توظيف الخريجين - النظرة العالمية للجامعة - جودة التعليم، ويشير ترتيب هيئة QS لجامعات العالم QS World University Rankings أن كفاءة البحث العلمي تحتل ٢٠٪ من إجمالي المعايير والمؤشرات التي يتم التقييم بناء عليها حيث يتم تقييم نسبة الاستشهادات المرجعية للأبحاث المنشورة من الجامعة في أبحاث لاحقة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

في هذا المعرض ينبغي الإشارة بشكل خاص إلى أن شبكة Research Gate, والتي يزيد عدد أعضائها حالياً عن أربعة ملايين من دول العالم المختلفة، يشارك في عضويتها ما يقارب مئتين من أفراد الجامعة من أساتذة وطلاب، وأنه من الضروري مشاركة أعداد أكبر لعرض ما يمكن من أبحاثهم (دون الاخلال بحقوق النشر لمؤلفاتهم) والانخراط كذلك في النقاشات التي تدور عبر هذه الشبكة من أجل الارتقاء بترتيب الجامعة على الشبكة، علماً بأن الكثير من هذه النقاشات ينخرط فيها أكاديميون عالميون مرموقون من مختلف التخصصات العلمية.

وفقا لترتيب مجلة تايمز للتعليم العالي لجامعات العالم Times Higher Education World University Rankings يحتل أثر البحث العلمي بهذا التقييم ٣٠٪ من إجمالي المعايير والمؤشرات التي يتم التقييم بناء عليها حيث يتم تقييم معدل الاستشهادات المرجعية بالأبحاث المنشورة من الجامعة في أبحاث لاحقة بالنسبة لعدد الأبحاث، علاوة على تقييم نسبة عدد الأبحاث المنشورة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بوزن ٦٪ من إجمالي المعايير والمؤشرات التي يتم التقييم بناء عليها، ترفع بها إلى احتلال مكانة لائقة في هذه التصنيفات(Rauhvargers, 2011, p.p. 30-31).

ويتضح مما سبق أن القوائم والتصنيفات التي تشتمل على ترتيب عالمي للجامعات، والتي تصدرها جهات مختلفة، وتتباين فيما بينها في المعايير التي يتم بناء عليها إجراء الترتيب. يتم الترتيب في عدد من هذه القوائم المعلنة طبقاً لبعض معايير الجودة القابلة للقياس. ويتم في أخرى بناء على بعض الإحصائيات أو استطلاع رأي الأكاديميين أو الطلاب أو غيرهم من الفئات المشاركة أو المستفيدة من العملية التعليمية.

وتضع معظم هذه القوائم معايير ومؤشرات عديدة بوجه خاص لقياس جودة وكفاءة الانتاج العلمي للجامعات من النواحي الكمية والكيفية المتمثلة في الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات دولية، والمساهمات المختلفة في المؤتمرات العلمية والرسائل والتقارير العلمية.

المحور الثالث : السياسات والبرامج الجامعية ببعض الخبرات الآسيوية لبلوغ مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات

تستعرض الدراسة في هذا المحور السياسات والبرامج التي اتبعتها بعض الجامعات الآسيوية لتحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، وسوف يتم فيما يلي تناول خبرات أربع دول آسيوية، هي على التوالي اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ثم المملكة العربية السعودية:

أولا: سياسات وبرامج دولة اليابان وبعض جامعاتها:

يجب التأكيد على أن التفوق الياباني في الأسواق الاقتصادية الدولية تزامن مع تفوق أخر في مجال التعليم، وخاصة التعليم الجامعي بالمقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة الأخرى. ولعل أهم درس تقدمه اليابان للجامعات المعاصرة هو تعدد النماذج والسيناريوهات التي اتبعتها اليابان في التطور نحو الترتيب والتصنيف العالمي للجامعات، فلم يعد النموذج الغربي والأمريكي بشكل خاص هو النموذج المتفوق في التعليم الجامعي، بل هناك جانب آخر هو النظام الذي يوفّق ما بين التقاليد اليابانية والمفاهيم الغربية الحديثة، ويشمل كل العناصر الداعمة بالجامعات(Yonezawa et al,2002,p.p.374-375) ، والإجابة

على تساؤل: أين تكمن قوة نجاح جامعات اليابان في التصنيفات العالمية؟ فلقد تعددت آليات محاولة تحقيق التنافسية والترتيب العالمي للجامعات اليابانية كما يلي:

١. **إصلاح التعليم العالي:**

اتبعت اليابان عدد من الإصلاحات في التعليم العالي، وما نجم عنها من سياسات تعليمية جامعية، كان من أهم خصائص إصلاح التعليم العالي في اليابان ما يأتي(Curus, May 2011, p.p. 330-334):

- التعاون بين كل الجامعات الوطنية بوصفها وحدات إدارية مستقلة بميزانياتها وهيئاتها التدريسية، مع دمج المؤسسات التي لم تتحقق فيها الشروط من حيث أعداد الطلاب.
- تأسيس جامعات الدراسات العليا بمعزل عن الجامعات الاعتيادية، وتأسيس أستاذية بحثية Research Professorships، مع دمج الكراسي البحثية لتشكيل كراسي بحثية مكبرة.
- تقديم تقنيات إدارية لإدارات الجامعات، وتأسيس مجالس إدارية تشبه مجالس الإدارة الحكومية(Yonezawa et al, 2002, p.P.375-377).
- طرح طرق جديدة في اختيار رؤساء الجامعات، تمكن المجالس من تقديم آرائها في الاختيار، مع تقوية الصلاحيات التقديرية لرؤساء الجامعات في المسائل الإدارية، وإنشاء نيابات رئاسية جامعية بحيث يمكن لأشخاص عاديين تولي مناصبها.
- التنافسية في تمويل البحوث وتخصيص الموارد المالية مع الاعتماد جزئيا على نتائج التقييم من قبل هيئات متخصصة.

٢. **تسهيل القوانين الحكومية المنظمة للتوسع في التعليم العالي:**

إن النظر إلى نظام التعليم العالي في اليابان ضمن سياق التوسع يجعل من خصائص الطريقة اليابانية في حل المشكلة المثلثية بالمحافظة على المعايير

والتساوي بالفرص (العامل الرئيس لتوسيع التعليم العالي) وإبقاء الأعباء المالية ملقاة على عاتق الحكومة إلى حد يمكن تحمله. والمشاكل الأخرى الناجمة عنها موضع اهتمام. فالطريقة اليابانية تعتمد أساساً على المحافظة على الاستثمارات العامة للحكومة بحدها الأدنى. لا سيما وانه يلتحق حوالي ٨٠ بالمائة من الطلاب اليابانيين بالجامعات الخاصة. وبالإضافة لذلك، تؤمن معظم الجامعات الخاصة مصادر دخلها من الرسوم الدراسية المستوفاة من الطلاب، وذلك بشكل يفوق من اعتمادها على المنح الحكومية. (Yūki, 2012) وتحقق لليابان توسع رئيسي في قطاع التعليم العالي بزيادة الجامعات الخاصة، والاعتماد على الرسوم الدراسية لتغطية الجزء الأكبر من النفقات التي تحتاجها الجامعات(Yonezawa et al,2002, p.377).

ولقد كانت اليابان أكثر سرعة من البلدان الأوروبية في زيادة الاستيعاب بمجالات التعليم العالي. حيث تشير إحصاءات حديثة الى أن أكثر من ٥٠٪ من الشباب الذين يبلغون من العمر ما يؤهلهم للالتحاق بالجامعات يلتحقون بنظام تعليمي جامعي مدته أربع سنوات، كما أن أكثر من ٢٥٪ منهم يلتحقون ببعض الكليات التي تبلغ مدة الدراسة فيها سنتين، وهذا يعني أن ٧٥٪ من الشباب بعمر معين يلتحقون بالتعليم العالي. ومعظم الكليات أو المعاهد التي تبلغ مدة الدراسة فيها سنتين هي أيضاً كليات خاصة، وهذا ما يؤكد حقيقة أن اليابان نجحت في خلق "سوق شاملة" للتعليم العالي.

وبهذا تمكنت اليابان من إدخال التعليم العالي في قطاع الأعمال، بما فيها الجامعات التي تبلغ مدة الدراسة فيها أربع سنوات، في حين تُبقي الحكومة على نفقاتها إلى أدنى حد ممكن إضافةً إلى المحافظة على نظام تمارس فيه الحكومة دوراً أقل(Ikuo, 2014, p.4) ، وقد تزامن توسيع التعليم العالي منذ عام ١٩٩٠م مع تسهيل القوانين الحكومية المنظمة لإنشاء المعاهد والجامعات، كما تزامن ذلك أيضاً مع تنافس الجامعات الخاصة في السوق لجذب الطلاب خاصة الأجانب. فقد أضحى هذا النظام يعتمد بشكل كبير على التمويل الخاص من

الأفراد، بحيث يقع العبء الاقتصادي على المستوى الفردي أكثر منه على مستوى عموم الشعب(Yūki, 2012).

٣. التغلب على المشاكل الناجمة عن نظام التعليم العالي الياباني:

ترافقت زيادة الاستيعاب في التعليم العالي مع انخفاض في نوعية التعليم، والذي تفاقم مع التركيز على الجامعات الخاصة (Yonezawa et al, 2002, p.373) والاتجاه القائم لاعتبار التعليم العالي استثماراً شخصياً للطلاب في المقام الأول لأسباب عدة منها:

- اعتماد الجامعات الخاصة ذات المؤسسات المالية الضعيفة بشكل كبير على الإيرادات المستوفاة من الرسوم الجامعية.
- إلقاء الكثير من المحاضرات في قاعة محاضرات كبيرة بهدف تخفيض تكلفة التدريس إلى أدنى مستوى ممكن. وإن كان هذا ما يجعل من عملية تزويد الطلاب بالتوجيه والمتابعة الفردية أمراً في غاية الصعوبة(Yūki, 2012).
- بعض الجامعات التي تبلغ مدة الدراسة فيها أربع سنوات تتيح الفرصة للعديد من الطلاب للتخرج بتعليم يمتد على مدى ثلاث سنوات فقط. وهذا عائد إلى أن معظم الطلاب ينشغلون في البحث عن عمل اعتباراً من الفصل الثاني من السنة الدراسية الثالثة .
- سمعة الجامعة تعتمد على مقدرة خريجيها على النجاح في إيجاد عمل بعد التخرج.

٤. المنافسة الحقيقية والجوانب السلبية لعدم التحدث بالإنجليزية:

قامت اليابان بطرح أكثر من تصنيف داخلي لمؤسسات ما بعد التعليم الثانوي، وذلك من خلال اتباع عدد من المداخل المختلفة لإثراء تطبيقات مختلفة لمستقبل الجامعات اليابانية في ظل سوق متنامي من المؤسسات والجامعات المتنافسة فيما بينها محلياً(Yonezawa et al,2002, p.p.373-374) ، ومن جانب آخر توجد درجة من المنافسة الحقيقية بين الجامعات اليابانية

وغيرها من الجامعات في مختلف دول العالم، فيما يتعلق بالتنافسية من أجل الطلاب والأساتذة والباحثين والتمويل، وبشكل رئيس بين دول ومؤسسات تتخذ من الإنجليزية لغةً للتدريس، وذلك بسبب العولمة.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين اليابان وغيرها من الجامعات الناطقة باللغة الإنجليزية، فمن الواضح أن الجامعات الأمريكية والبريطانية وخاصة ذات المستوى العالمي، تأتي على رأس هذا النوع من المقارنة. لكن في الدول التي لا تتحدث اللغة الإنجليزية كاليابان، فإنّ المنافسة لم تؤد بعد إلى تشكيل سوق حقيقة ينتقل فيها الطلاب والأساتذة الجامعيون عبر الحدود الدولية، على ارغم من اجتذاب عدد كبير من الطلاب الأجانب.

٥. إعلان خطة اجتذاب (٣٠٠) ألف طالبا من الطلاب الأجانب:

سعت الجامعات اليابانية لجلب الدارسين الأجانب من كافة أنحاء العالم، ووضعت استراتيجية جديدة من أجل عولمة الجامعات اليابانية (Ikuo, 2014) حيث أطلقت في إطار ذلك خطة قومية تحت اسم خطة الثلاثمائة ألف طالب أجنبي، حيث تهدف من خلالها استحداث innovation أنظمة جديدة مبتكرة بقطاع التعليم الدولي، المرتبطة باستقطاب وجذب الطلاب الأجانب(Guruz, May 2011, p. 14). ولكن يبدو أنه ماتزال هناك مشكلة تكمن في وجود عدد كبير من الجامعات اليابانية على الرغم من هذا غير قادرة على وضع تصور فعلي لتلك المتغيرات والاستحداثات المطلوبة (Yonezawa et al, 2002, p.P.380-381).

ولكن قبل ذلك ما الذي تعنيه كلمة استحداث أو ابتكار في الأصل؟ حسب التعريف المتفق عليه فإن ما تعنيه كلمة innovation في الأصل هو خلق قيمة إضافية جديدة لشيء ما، ولكن إذا ما فُسر مفهوم الـ innovation كما ما نراه الآن والذي يتجلىّ على شكل محاولات تقوم بها الجامعات اليابانية عن طريق استخدام طرق معتادة زهيدة الثمن، مثل تطعيم الأقسام الدراسية باللغة الانجليزية، من أجل خلق وبيع سلعة غالية الثمن تتميز بها اليابان فقط، ألا

وهي التعليم الجامعي، والمعنى المنشود من هذه الكلمة قد تحقق إلى حد ما وبالتالي لن تكون أيضاً القيمة الإضافية لها على مستوىً عالٍ.(Ikuo, 2014, p. 5)

لذا يرى العض أنه يجب أن تكون فرص الدراسة والتعلم باليابان وفيرةً، ويجب أن تكون ناجحة أي أن السلعة رابحة، وإذا استخدمنا مجازياً التعبير التجاري يجب أن تتميز بقدرتها على إثراء حياة هذا الطالب من خلال إمداده بقيَمٍ فكرية وفلسفية جديدة إلى جانب القيمة العلمية، وذلك حتى تستطيع اليابان بيع تلك السلعة لكافة دول العالم، حيث تعمل المؤسسات والجامعات اليابانية على إيجاد واستحداث هذه القيمة الفريدة لنموذج التعليم الجامعي الياباني(ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).

٦. محاولة التغلب على حاجز اللغة:

ماذا بشأن لغة التدريس في الجامعات اليابانية ؟. إن المعلومات المتعلقة بجودة التعليم والبحث في جامعة ما بالإضافة لإدارتها ووضعها المالي متاحة فقط للأشخاص الذين يستطيعون قراءة اللغة اليابانية، ما لم يتم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. فالعائق الكبير المتمثل باللغة اليابانية، والتي هي لغة غاية في الصعوبة وفق المعايير العالمية، يعني أن ما يجري في الجامعات اليابانية يبقى غير واضح للعالم الخارجي.

ولكن الأبحاث عن موضوعات متعلقة بالعلوم والهندسة والتي تنشر بشكل روتيني باللغة الإنجليزية تُعتَبر استثناءات. في حين تبدو في موضوعات اُخرى أنّ جودة التعليم الجامعي ومستويات التحصيل للطلاب ليست مفتوحة للتدقيق الخارجي، وهذه الحقيقة تشير إلى كيف أن الجامعات اليابانية تحاول مواكبة التنافسية الحقيقية مع باقي جامعات العالم.

٧. الشراكة بجامعات اليابان وتقديم قيمة مضافة فريدة:

تشير تجربة معهد نيسّان للدراسات اليابانية في أكسفورد، وهو منشأة للدراسات الاجتماعية بنيت بتبرعات شركة يابانية. ولربما تكون هناك أمثلة

مشابهة وشائعة جدا في الكثير من أفضل الجامعات في بلدان أخرى. أما في جامعة طوكيو، تم التركيز على إنشاء مركز بحثي مُمول من مؤسسة خارجية (منشأة الأبحاث الفضائية، والتي تتضمن عدة مباني ممولة بمنحة تساوى ٥٧٠ مليون ين من مؤسسة كافلي ومقرها الولايات المتحدة)، ويمكن أن يكون الوضع نوعاً ما مختلفاً في مجالي العلوم والهندسة(Ikuo, 2014).

وهذا لا يعني بالضرورة أنه ليس هناك أهمية عالمية للجامعات اليابانية وأقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية. إذ أن تجربة اليابان في أن تصبح أول دولة غير غربية تقوم بالتحديث ناتجة عن تراكم المعرفة لدى اليابانيين. هي تجربة لها جوانب إيجابية وسلبية. كما يمكن استخدام الكثير من الأشياء التي تعلمها اليابانيون من تاريخهم كمعرفة لبقية العالم. ومن خلال إرسال طلاب تشبعوا بتلك المعرفة إلى العالم، كما تملك اليابان القدرة على المساهمة في إضافة معنى مختلف تماماً للمنافسة على المستوى الدولي.

٨. تبني إجراءات الجودة للبعد عن المنافسة الوهمية:

شهدت السنوات الأخيرة نقاشات حول أهمية جعل الجامعات اليابانية أكثر تنافسية. إن جودة التعليم الجامعي في دولة ما هي عامل مهم بشكل حاسم في تحديد جودة رأس المال البشري. ومن المفهوم أنه ينبغي على الناس أن يشعروا بالقلق حيال القدرة على التنافس على المستوى الدولي في مجال التعليم العالي (Ikuo, 2014) حتى بدون وجود حركة ذهاب وإياب للناس والتمويل عبر الحدود. ويبلغ العدد الكلي للأساتذة الجامعيين الأجانب الذين يُدرسون في الجامعات والكليات اليابانية بدوام كامل (٦٦٠٣) شخص فقط في السنة المالية ٢٠١١ م، أي أقل بـ ٤٪ وتقوم الجامعات بتأمين معظم احتياجاتهم التعليمية والبحثة تقريبا من داخل اليابان(وزارة التعليم والتربية والثقافة والرياضة، ٢٠١٢م).

وقامت جامعت اليابان بتحسينات مستندة إلى الجودة، ضمن سياق هذا النوع من التنافسية ليساعد في تعزيز قدرة اليابان على التنافس عالميا (فيما

يتعلق بالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والسياسات والدبلوماسية ومجالات أخرى). ولكن هذا شيءٌ منفصلٌ تماما عن إيلاء أهمية جدية للمدى الذي تتعرض له الجامعات لمنافسة عالمية حقيقية، والقضايا التي تواجهها نتيجة لذلك. فهناك خطر من أن يختلط الأمر في هاتين المسألتين على المسؤولين عن إجراء الإصلاحات، وأن يحاولوا تعزيز قدرة الجامعات على التنافسية الحقيقية على المستوى الدولي، حتى وإن لم تكن تلك الجامعات ضمن أي منافسة حقيقية(Ikuo, 2014).

٩. استراتيجيات التدويل والمنافسة الحقيقية:

دفعت استراتيجيات العولمة بالجامعات اليابانية لتطبيق إجراءات مثل زيادة عدد الصفوف التي تُدرس باللغة الإنجليزية أو توظيف المزيد من الأساتذة الجامعيين الأجانب في محاولة لتحسين التصنيف العالمي للجامعة (Ikuo, 2014). ولا يقتصر الأمر على ذلك، فتحسين القدرة على التنافس على المستوى الدولي للغالبية العظمى من الجامعات، بهذه الطريقة له تأثير فيما يتعلق بالإجراءات الضرورية فعلاً من الإصلاحات(Guruz, May 2011, p. 17).

ويَجدُر القول أنه في أفضل الجامعات، تتواجد تنافسية حقيقية على المستوى الدولي بقدر مهم فقط في عدد ضئيل من المجالات. وفي تلك المجالات، توجد بالفعل منافسة صعبة على المستوى الدولي. والسبب أن نفس الأشياء لا تحدث في مجالات أخرى أو على مستويات أخرى في عدم الحاجة أو الدافع للمنافسة(ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤). فمثلاً يوجد (٦٪) فقط من الأساتذة في جامعة طوكيو غير يابانيين، بينما في جامعة أكسفورد يشكل غير البريطانيين فيها نحو (٤١٪) من الأساتذة الجامعيين.

والأمر صحيح أيضا بالنسبة للطلاب، ففي جامعة طوكيو، يشكل الطلاب الأجانب فقط (٨٪) من إجمالي الطلاب في جميع الأقسام، من ضمنهم طلاب الدراسات العليا. بينما نسبتهم في جامعة أكسفورد (٢٩٪) أما من حيث عدد طلاب الدراسات العليا فقط، فتبلغ نسبتهم في الجامعتين(١٤٪) و(٥٨٪) على

الترتيب. ولذلك، فمن الواضح أنه حتى أفضل المؤسسات اليابانية لم تنجح في جذب أكثر الأساتذة والطلاب موهبة من مختلف أنحاء العالم (ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).

١٠. خبرات جامعة طوكيو والمنافسة العالمية للحفاظ على التميز:

تتبوأ جامعة طوكيو موقع الصدارة، كأعلى وأشهر الجامعات اليابانية، ضمن تصنيف أفضل الجامعات العالمية. ولقد اتبعت عدة استراتيجيات لرفع قدراتها للتنافس عالمياً كما يلي:

- **عولمة جامعة طوكيو واستشعار الخطر:** العالمية موضوع قديم جديد بالنسبة لجامعة طوكيو، وقد احتل نشاطها الأكاديمي دائما صدارة المستويات العالمية. وتدخل جامعة طوكيو ضمن أفضل عشر جامعات في العالم طبقا للتصنيف الذي تقوم به مجلة "التايمز للتعليم العالي" البريطانية، والتي تستند في تصنيفها إلى تقييم الباحثين. فهنالك (٨) من خريجي جامعة طوكيو ممن حصل على جائزة نوبل وجائزة فيلدز للرياضيات.
- **التدريس باللغة الإنجليزية:** على سبيل المثال منذ عام ١٩٨٢ م يجري إلقاء المحاضرات باللغة الإنجليزية في أقسام هندسة البنية التحتية الاجتماعية بكلية الدراسات العليا، وتشير مجلة التايمز للتعليم العالي World Reputation Rankings للعام ٢٠١٤ إلى حصول جامعة طوكيو على المركز التاسع.(مجلة "التايمز للتعليم العالي" World Reputation (Rankings
- **إنشاء منظمة أبحاث الفضاء Kavli أو (Kavli IP MU):** تم إنشاء المعهد الدولي للدراسات المتقدمة بجامعة طوكيو عام ٢٠١١ م، وذلك من أجل بناء أحدث نظام بحثي أكاديمي. وكانت منظمة أبحاث الفضاء Kavli أول وحدة بحث أنشأت عام ٢٠٠٧م. وهناك نحوَ (٧٩) باحثاً متفرغاً (٥٧٪) منهم أجانب، ويعكفون جميعاً على دراسة كل ما يتعلق بالفضاء وأصل الفضاء ومستقبله بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا ببيركلي، أما الوحدة الثانية من

المعهد فهي منظمة أبحاث علوم الاستدامة، وتتناول معالجة مشاكل متنوعة مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وقد تم تأسيس هذه الوحدة عام ٢٠٠٥ م بهدف بناء مجتمع مستديم، كأول منظمة متعددة التخصصات في جامعة طوكيو، تقوم بنشر دوريات مجلة أكاديمية دولية لعلوم الاستدامة باسم "Sustainability Science" والتعاون مع معاهد البحوث في الخارج.

- **تم إطلاق مركز "ماكس بلانك" كمركز لعلوم التكامل ومعالجة الالتهاب** بجامعة طوكيو (وكواحد من ١٢ مركزاً في العالم يشترك مع تجمع معاهد "ماكس بلانك" الألمانية للبحث العلمي) وذلك اعتبارا من شهر يناير/ كانون الثاني من هذا العام. (ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).
- **التعاون مع الجامعات والمعاهد حول العالم**: أسهم فريق من الجامعة في اجراء دراسات حول "جسيمات هيغز" والتي مُنحت بموجبها جائزة نوبل في الفيزياء لعام ٢٠١٣ م، حيث كان لهذا الفريق اسهام في المشاركة في تجربة أطلس التي تمت بـ "المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية" CERN. وتقوم جامعة طوكيو أيضاً بالتعاون مع مئات من الجامعات والمعاهد حول العالم. ولها أكثر من (٤٠) مقراً خارج اليابان. وقد قامت بتحالف استراتيجي مع جامعة برنستون الأمريكية في عام ٢٠١٣م. كما تواصل التبادل التعليمي والبحثي على نطاق الجامعة كلها مع كل من جامعة "ييل" الأمريكية وجامعة "سيؤول" الكورية وجامعة "تسينغهوا" الصينية.
- **عالمية الجامعة**: وتتلخص في تنوع الباحثين وتعزيز انتقالهم واعتبارا من مايو/ أيار عام ٢٠١٣ م وصلت نسبة الأجانب العاملين في مجالات البحوث بجامعة طوكيو على نطاق الجامعة كلها الى نحو (٨٩٪) وبلغ عدد الباحثين المبتعثين إلى الخارج عام ٢٠١٢ م نحو (١٠٤٣٥) باحثاً. وهذا العدد يشكل نسبة أكثر من (٥٠٪) عما كان عليه عام ٢٠٠٣ م حيث كان (٦٧٩٧) شخصاً آنذاك ومن ناحية أخرى ازداد عدد قبول الباحثين من الخارج بنحو

(٦٠٪) وأصبح (٣٥٢٤) شخصاً عام ٢٠١٢ م مقارنة بـ(٢٢٠٣) شخصاً عام ٢٠٠٣م(ماساكو، ٢٧ يناير٢٠١٤).

- **تطبيق نظام مستحدث للتبادل الطلابي:** تسعى جامعة طوكيو إلى تنشئة موارد بشرية، حيث نصت في ميثاقها على تنشئة نخبة مدنية ذات منظور عالمي(Ikuo, 2014, p. 4) ولذا تولي الجامعة تركيزاً واهتماماً كبيراً بهذه النقطة بالذات في تنفيذ فلسفة واستراتيجية التعليم الخاصة بها. ولقد طّبقت الجامعة منذ عام ٢٠١٠ نظاما للتبادل الطلابي على مستوى الجامعة، على أن يدرس الطالب في الخارج فترة زمنية تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة.
- **تنشئة موارد بشرية عالمية عن طريق تعزيز خبرات الطلاب:** بالنسبة لبرامج الدراسة القصيرة في الخارج، هناك البرامج الصيفية التي ينظمها الاتحاد الدولي للجامعات والاتحاد الدولي للجامعات البحثية (IARU). بالإضافة إلى برنامج الدراسة القصيرة الذي تنظمه الجامعة في الخارج والبرامج الصيفية التي ينظمها أساتذة جامعة طوكيو نفسها، وتقوم الجامعة بدورها بإقامة دورات لأنماط الدراسة في الخارج، وتم بناء موقع إليكتروني لذلك باسم "Go Global" بالإضافة إلى تعريف الطلاب على فرص التدرب والتطوع من أجل تعزيز الخبرات المتنوعة للطلاب في الخارج.
- **توفير دليل الدراسة خارج اليابان وتحقيق التبادل الدولي:** تقوم الجامعة بتوفير برامج التدريب العملي على الأنشطة عن طريق التعاون مع كلٍ من الخريجين والمنظمات الخارجية، ومع وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، حيث شارك ٣٢ طالباً في أنشطة تطوعية قصيرة المدى في كل من نيبال وسريلانكا وتنزانيا خلال شهر مارس من العام ٢٠١٣م، وعلى المدى الطويل تخطط الجامعة الآن لتفعيل عدة أمور على جميع الطلاب.
- **اكتساب خبرات دولية من خلال التعلم**، وذلك بأن يحصل الطالب على نحو ١٠- ١٥٪ من الوحدات الدراسية عن طريق رصيد خبرته في الخارج و

٢٠- ٣٥٪ من التدريب أو البرامج الصيفية. أما الباقي فمن دروس اللغة الإنجليزية والتفاعل مع الطلاب الأجانب.(Ikuo, 2014, p. 7)

- **تعزيز كفاءة الطلاب اليابانيين في اللغة الإنجليزية**: تم افتتاح دورات لتعليم اللغة الانجليزية في كلية التربية لطلاب القسم العلمي بالجامعة وتسمى بدورة Active Learning of English for Science Students أو (ALESS) يتعلم فيها الطلاب التحدث مع أساتذة من أهل اللغة وطرق العرض وطريقة كتابة مقالات صغيرة باللغة الانجليزية. كما تم افتتاح هذه الدورات لطلاب القسم الأدبي أيضا اعتباراً من عام ٢٠١٣م، ومنذ مطلع عام ٢٠١٤م بدأ برنامج "الثلاث لغات" (TLP) وهو برنامج يهدف إلى تنشئة طلاب يجيدون ثلاث لغات تشمل اليابانية والانجليزية ولغة أخرى وعلى رأسها اللغة الصينية. (ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).
- **مع** حلول عام ٢٠١٦م، سوف يتم إطلاق "**برنامج تطوير القيادة العالمية**" والذي يستهدف الطلاب من الصف الثالث والرابع وممن لديه مهارات لغوية ويرغب في تعلم المزيد وبحيث يكون موردا بشريا قادرا على أخذ زمام القيادة في المجتمع العالمي. واضافة الى الدراسة في الخارج فان الطالب يكتسب من خلال هذا البرنامج خبرات ومعلومات تُمكنه من التنافس عالميا، كما تمكّنه من القدرة على حل المشاكل(ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).
- **تنشيط قبول الطلاب الأجانب:** تقبل جامعة طوكيو الطلاب الأجانب من أكثر من(١٠٠) دولة أجنبية كل عام. وقد بلغ عدد الطلاب في شهر مايو/أيار ٢٠١٣ م نحو (٢٩١٢) طالبا، أي ما يشكل نسبة (٤و١٠ ٪) من نسبة جميع الطلاب. والأغلبية منهم من طلبة الدراسات العليا، وبالتالي فانّ نسبة طلبة الدراسات العليا الأجانب هي (٩و١٨ ٪) حيث تشكل نسبة الطلاب الآسيويين أكثر من(٨٠٪) يليها نسبة الطلاب الأوروبيين (١و٨ ٪) ثم لطلبة أمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية بنسبة (٥و٢ ٪)، أما نسبة (٨و١ ٪) فهي

موزعة على الطلاب القادمين من الشرق الأوسط. وللصين النصيب الأكبر، تليها كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، فيتنام، إندونيسيا، ثم تتبعهم الولايات المتحدة(Ikuo, 2014, p. 7).

- **تقديم برامج جامعية مشتركة مع جامعات أجنبية:** إن كلية الدراسات العليا للسياسة العامة التي تأسست في سنة ٢٠٠٤م، تعمل بالتنسيق مع الجامعة الوطنية السنغافورية، وكلية السياسة في باريس بفرنسا، وجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، حيث يتم تقديم برنامج الدرجة العلمية المزدوجة للحصول على درجة علمية من جامعة طوكيو وجامعة أخرى، أي ما مجموعه درجة كليتين من كلية واحدة.
- شهد عام ٢٠١١م، بدء (**برنامج CAMPUS Asia**) بالتعاون مع **جامعة سيؤول الكورية** وجامعة بكين، بالصين. حيث أن البرنامج يشمل الحصول على الدرجة العلمية من كليتين أو كلية واحدة، بعد اتمام مواد ٣ كليات من ضمنها جامعة طوكيو.
- **إعادة تشكيل العام الدراسي والتحول إلى فصل دراسي خريفي:** تتبنى جامعة طوكيو نظاما للتحول إلى فصل دراسي خريفي، يتم فيه قبول أكثر من ٧٠٪ من الطلاب عالمياً، بُغية دفع عجلة تبادل الطلاب والباحثين ؟ وإدراكاً لهذه المشكلة، بدأت الجامعة بدراسة مسألة التحول في شأن بدء العام الدراسي الجامعي من الفصل الدراسي الربيعي إلى الخريفي عام ٢٠١١م. وبالتعاون مع جامعات أخرى تم البحث عن إمكانية النقل إلى النظام الخريفي في نفس الوقت مع الجامعات الأجنبية(ماساكو، ٢٧ يناير٢٠١٤).
- **وضع استراتيجية رمز الجامعة المتداول عالمياً:** من أجل رفع مستوى التنافس العالمي فإن العلاقات مع الدول الأجنبية يعد بمثابة أمر هام في كل حال من الأحوال، وبغية المضي قدماً بالمبادرات الاستراتيجية. وتجدر الاشارة إلى أن الاسم الرسمي لجامعة طوكيو بالإنجليزية هو The University of Tokyo، ولكن عادةً ما يستخدم طاقم التدريس بالجامعة المصطلح Tokyo

University، أو استخدام أي من الاختصارين "Todai" باللغة اليابانية أو "UT"، مما نتج عن ضعف إدراك الأعضاء بمبدأ العلامة المتداولة. وبناءً على ذلك، وبدءً من عام ٢٠١١ م بدأ البحث في استراتيجية العلامة المتداولة، وتم توحيد اختصار اسم الجامعة إلى "UTokyo" باستخدام الاسم المعروف "Tokyo" في الاختصار.

- **إنشاء موقع بحثي إليكتروني تابع للجامعة:** من أجل نقل نتائج البحوث الأكاديمية بشكل فعال إلى الخارج، تم إنشاء موقع إليكتروني تحت اسم "UTokyo Research" في ٢٠١١م. ومن خلاله يتم عرض البحوث المتميزة على مستوى الجامعة باللغتين الإنجليزية واليابانية(ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).
- **منتدى جامعة طوكيو الدولي:** في نوفمبر عام ٢٠١٣م، تم عقد "منتدى جامعة طوكيو" في البرازيل وتشيلي، وحضره أكثر من (١٠٠) شخصاً من طلاب الدراسات العليا والباحثين من كلا البلدين. وذلك لتعزيز التبادل مع الباحثين والطلاب مع الجامعات الكبرى، وتقديم نتائج البحوث للعالم بشكل واسع النطاق، ويتم عقده بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٠ م وحتى الآن.
- **بدء مشروع MOOC:** بدء بعد عام ٢٠١٢م مشروع (الدورات الدراسية المكثفة على الإنترنت) الذي يشهد نمواً سريعاً، وفي خريف عام ٢٠١٣م قامت جامعة طوكيو بتوزيع الدورات الدراسية في العلوم السياسية والفيزياء الفلكية عبر برنامج يسمى (Courseral). ويضم الدورتين الدراسيتين بالإنجليزية، حيث يلتحق أكثر من (٨٠ ألف) طالباً من (١٥٠) دولة مختلفة حول العالم، وقد حصل (٥٣٨٣) خريجاً على شهادات بإتمام الدورة. ولقد أدت المقررات الدراسية المكثفة والمفتوحة على الإنترنت المعروفة اختصاراً باسم "موك MOOC" على مدى السنوات القليلة الماضية انتشاراً غير عادي وبشكل ملحوظ في جميع أنحاء العالم(ماساكو، ٢٧ يناير ٢٠١٤).

- **المشاركة في موقع كروسيرا الإليكتروني:** يعد موقع "كورسيرا "Coursera الذي يتخذ من ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية مقراً له أكبر موقع للدورات التعليمية المفتوحة عبر الانترنت في العالم، حيث يفتخر بوجود أكثر من ٧ ملايين مستخدم مسجل لديه، ويقدم دورات تعليمية مجَّانيِّة من كليات دولية رائدة منها "ستانفورد" و"ييل" بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة "تورونتو" بكندا وجامعة "لندن" ببريطانيا. وقد بدأت جامعة طوكيو في سبتمبر عام ٢٠١٣ بتقديم محاضرات باللغة الإنجليزية من خلال "كورسيرا".

ويتضح مما سبق أنه تم بذل الجهود في العمل على إصلاح التعليم العالي في اليابان بشكل عام، وعلى مستوى الجامعات مثل جامعة طوكيو بشكل خاص، بالتركيز على تعزيز التقدم التعليمي المستقل مع الحفاظ على الكمية وتحسين جودة التعليم. وفي نفس الوقت تم إعادة النظر في كل جوانب التعليم مثل تقديم بعض المناهج الدراسية باللغة الإنجليزية ، والتقييم الأكاديمي وتقديم برامج مشتركة مع جامعات عالمية وآسيوية، وكذلك تعزيز فكرة الجهود التنظيمية لجذب أكبر عدد من الطلاب الأجانب واستقطاب بعض أعضاء هيئة التدريس، وتطوير المواقع الإليكترونية للجامعات، وتوحيد رمز الجامعة الإليكتروني المتداول عالمياً مثل جامعة طوكيو المتداول عالميا، وإطلاق منتدى دولي، لرفع مستوى التعليم بجامعة طوكيو وغيرها من الجامعات اليابانية.

ثانيا: سياسات وبرامج دولة تايوان وبعض جامعاتها:

لمواكبة ظاهرة تصنيف الجامعات قامت دولة تايوان بإعادة هيكلة سياساتها التعليمية المتعلقة بجودة الأداء الأكاديمي والبحثي في الجامعات، وكذلك إدارة الجامعات والسلوكيات الفردية للعاملين بها(Yat Wai Lo, 2014, p. vii) ، وانعكس ذلك إيجاباً على تصنيف جامعاتها، فاحتلت تايوان المنزلة رقم (٣٤) على مستوى العالم في تصنيف شانغهاي، والرابعة على

مستوى آسيا للعام ٢٠١١ (OECD, 2011, p.156) حيث حدد القائمون على السياسة التعليمية بتايوان هدف السياسة التعليمية الجامعية في محاولة بناء جامعات النخبة في العالم، سعياً لحصولها على مكانه في أول (١٠٠) جامعة على مستوى العالم في مدى زمنى لا يتخطى عشر سنوات، والعمل على تطوير المراكز البحثية بالجامعات في كافة التخصصات خلال خمس سنوات فقط ((Yat Wai Lo, 2014, p. 8.

ولقد ظهرت ست جامعات من تايوان في تصنيف أفضل (٥٠٠) جامعة في العام ٢٠١٤م وفقا لتصنيف شانغهاي مثل جامعة تايوان الوطنية، وجامعة تشنغ كونغ، وجامعة تسنغهاوا، وجامعة تشياو تونغ الوطنية، وجامعة تشانغ غونغ، وجامعة يانغ مينغ الوطنية.

(http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2014.html).

ومن أهم السياسات الجامعية التي اتخذتها حكومة تايوان حتى تصل بجامعاتها إلى مصاف جامعات النخبة العالمية(Kaycheng, Oct.2012, p. p. 37-39):

- إعادة تشكيل السياسة التعليمية الجامعية بالتركيز على جودة الأداء واستحداث برامج جديدة مواكبة لمؤشرات ومعايير التصنيفات العالمية.
- إنشاء مفوضية التخطيط بالتعليم العالي والنهوض بمؤسساته صوب التصنيفات العالمية.
- إطلاق برنامج للتميز الجامعي، ومواكبة ذلك بتطبيق خطة للاستثمار الوطني وزيادة فرص التمويل، وتقديم الدعم المادي والمناسب لعدد من المؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات ذات السمعة المتميزة داخل تايوان.
- إطلاق برنامج جامعات القمة، وإنشاء المركز المحلي لاعتماد جودة الجامعات والكليات(Altbach, 2012, p. 3).
- تدويل الجامعات. وبناء القدرة الدولية لأعضاء هيئة التدريس، والتوسع في قبول الطلاب الدوليين.

- تعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات قطاع الأعمال وخاصة القطاع الصناعي.
- دعم الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل.
- تضييق الفجوة بين التخصصات الأكاديمية.
- قامت حكومة تايوان(يوان التنفيذي) بإصدار قانون أساسي للعلوم والتكنولوجيا خاصة بالنسبة لمعاهد البحث العامة وإنجازات البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا التي تمول وتدعم من قبل الحكومة كليا أو جزئيا(ماتيوس و تشيه هو،٢٠٠٧، ص١٧٥).

وفيما يأتي تفصيل لأهم الاستراتيجيات والإجراءات التي انتهجتها تايوان لبلوغ جامعاتها مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات:

١. **إنشاء مفوضية التخطيط بالتعليم العالي بتايوان** Higher Education Macro Planning Commission (HEMPC): في العام ٢٠٠٢م، والتي تمول من قبل الحكومة، وقامت هذه المفوضية بتبني المبادرات لتعزيز حركة التميز وترسيخها بالجامعات التايوانية.
٢. **إعلان الخطة الوطنية للاستثمار**: منذ العام ٢٠٠٣ م طرحت خطة عامة على مستوى الجامعات التايوانية، وطبقت في عدد معين من الجامعات ومراكز البحوث التي تم اختيارها بعناية، لتطوير رأس المال الفكري فيها.
٣. **إطلاق وزارة التعليم التايوانية للعديد من مبادرات التميز:**، والتي مثلت فيما بينها مشروعات أساسية سعت لتحقيق التميز في الجامعات، فاشتملت على عدد من الاستراتيجيات كما يأتي:

- **إعلان الخطة الوطنية لإنشاء جامعات النخبة ومراكز للأبحاث المتميزة**، خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥- ٢٠١٦م)، وتم إطلاق أول برنامج للتميز وفقاً لهذه الخطة مع العام ٢٠٠٦ م، والذى هدف إلى اختراق جامعة واحدة على الأقل في تايوان لقائمة أفضل (١٠٠) جامعة في

العالم في غضون مدة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات على أقصى تقدير(Kaycheng, Oct.2012, p. p. 39-40).

- **إطلاق برنامج جامعات القمة The Top Universities Program** خلال الفترة الزمنية (٢٠١١- ٢٠١٦) والذى هدف إلى تغيير برامج الجامعات إلى ما يسمى بجامعات القمة، مع الاستمرار في الهدف الأساسي، وهو إنشاء جامعة النخبة، ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية منها تدويل الجامعات في تايوان، والتوسع في قبول الطلاب الدوليين، وتشجيع البحوث الجامعية والإبداع والابتكار، وبناء القدرة الدولية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة، ودعم الخريجين بالكفاءات والمهارات لتلبية احتياجات سوق العمل والاحتياجات الاجتماعية.
- **إطلاق مبادرة التعليم للتميز ودعم براءات الاختراع:** على أن يتحقق ذلك التميز في التعليم خلال الفترة الزمنية الممتدة (٢٠٠٥- ٢٠١٤م)، وتم زيادة معدل تسجيل براءات الاختراع المبنية على طاقة الابتكار(ماتيوس و تشيه هو، ٢٠٠٧، ص ١٧٣).
- **إطلاق نموذج الجامعات التقنية:** بدءاً من العام ٢٠١٣م، والتي هدفت إلى تعميم ونشر فرص الالتحاق بتخصصات مستحدثة ومواكبة للعولمة، في مجالات التكنولوجيا والهندسة وعلوم الفضاء(Yonezawa and Yung Chihou, 2014, p.89).

٤. **الاهتمام بمعاهد البحث العامة وتطوير الشراكة التكنولوجية:** رغم أنم الجامعات الحكومية لعبت دور مؤسسات تكوين رأس المال البشري، إلا أن المهام الفعلية في نقل ورفع التكنولوجيا وتوزيعها كامن من فعل معاهد البحث العامة، والتي ظهرت باعتبارها مؤسسات محورية محددة لتجربة اللحاق الشرق آسيوية، خاصة معهد بحوث التكنولوجيا الصناعية في تايوان الذي دخل في اتفاقية نقل التكنولوجيا مع شركة فيليبس الأوربية متعددة

الجنسيات. ولا تزال هذه الشراكة تعظم وتعمق طاقتها التكنولوجية بصفة دائمة(ماتيوس و تشيه هو، ٢٠٠٧، ص ص ١٦٣- ١٦٥).

٥. **إنشاء المركز المحلى لاعتماد جودة الجامعات**: في العام ٢٠٠٥ م، وذلك بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجامعات التايوانية (HEEACT)، وبموجبه تخضع جميع المؤسسات التعليمية إلى التقييم والاعتماد كل ست سنوات من هذا المركز، ويهدف هذا التقييم إلى التأكد من أن الجامعات التايوانية تنفذ خططاً تطويرية فعلية، ولقد قامت كل جامعة منها بوضع خطتها لنفسها، وتتناسب مع إمكاناتها وظروفها، وذلك فيما يتعلق بكل من جوانب البحث والتدريس وخدمة المجتمع. ولقد أصبح هذا المركز بعد ذلك عضواً في منظمات الاعتماد الأكاديمي للجامعات في مختلف مناطق آسيا والمحيط الهادي، ثم الانضمام للشبكة الدولية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي(ww.edu.tw).

٦. **التركيز على العلوم التكنولوجية وتقليص الفجوة بين التخصصات الجامعية:** أصبحت تخصصات العلوم التكنولوجية تأتى على رأس قائمة التخصصات التي يلتحق بها الطلاب في تايوان، يلي ذلك تخصص العلوم الإنسانية، ويرتبط ذلك بطبيعة المدارس المهنية في تايوان، ولذلك نجد أن أكثر من (٥٠٪) من الطلاب يلتحقون بالتخصصات التكنولوجية في الجامعات، ولذا سعت كثير من الجامعات لمحاولة تقليل أعداد الطلاب بتخصصات العلوم الإنسانية، وتوجيهها صوب العلوم التكنولوجية، نظراً لحاجة الاقتصاد الوطني إلى دعم قطاع الصناعة والانتاج.

٧. **تدويل الجامعات وبرامجها**: عملت الجامعات في تايوان على تدويل التعليم الجامعي بها، من خلال قيام أكثرها بتقديم منح للطلاب الأجانب من خارج تايوان، فقد أتاحت (٣٤) جامعة في تايوان الشراكة الدولية مع

جامعات عالمية أخرى، بهدف تقديم درجات علمية جديدة ومشتركة (Kaycheng, Oct.2012, p. 42) وقد أتاح هذا النظام حرية الحركة للطلاب المحليين فيما بين الدول ذات الشراكة واتفاقيات التعاون للحصول على الدرجة العلمية وإتمام برامجها.

٨. **تعزيز التعليم والبحث باللغة الإنجليزية:** تشترط جميع الجامعات في تايوان حصول الطلاب على درجة إجازة في اللغة الإنجليزية وفقاً لأحد الاختبارات العالمية المعروفة قبل التخرج، وقامت داخل الجامعة باستحداث برامج ودورات تدريبية لتعزيز اللغة الإنجليزية عند الطلاب. (Kaycheng, Oct.2012, p. 40)

٩. **دعم التحاق الطلاب الأجانب بالجامعات في تايوان:** حيث عملت الجامعات في تايوان على تشجيع الالتحاق بالجامعات في تايوان من طلاب غير وطنيين.(Minister of Education, 2013-2014, p.12).

١٠. **تعظيم دور الجامعات ومؤسسات البحث في التنمية الاقتصادية:** تمثل تجربة تايوان للحاق بالتطور الصناعي واحدة من أعظم فترات الطور الاقتصادي الحديث في آسيا، والنظر إلى تطوير الطاقة التكنولوجية على أن لها دورا محوريا مركزيا في أنشطة التصنيع، فالعامل الدافع في نجاح الجامعات ومعاهد البحث في تايوان هما المؤسسات المفتاحية في تشكيل التطوير الاقتصادي لتايوان، فقد بدأت من حيث انتهى إليه الآخرون، فقد تم اقتناص التكنولوجيا وتوزيعها وجذب التمويل وخلق صناعات جديدة(ماتيوس و تشيه هو،٢٠٠٧، ص ص ١٥٨- ١٥٩).

١١. **نموذج جامعة تايوان الوطنية وجامعة تيشنغ كونغ الوطنية وخبراتهما في المنافسة العالمية:**

إن ما عُرِفَ بعالمية الجامعات دخل مرحلة جديدة بالنسبة لجامعات تايوان، حين أخذت حكومة تايوان تعلق بعض آمالها على الجامعات كمصدر للقدرة التنافسية لها، لا سيما وأنه يزداد طلب المجتمع على تخريج الموارد البشرية التي

يمكنها أن تعمل بشكل فعال على الساحة العالمية. كما يزداد انتقال الطلاب والباحثين، وبهذا يشتد التنافس بين الجامعات في الحصول على موارد بشرية.

وبالتالي فإن جامعة تايوان الوطنية وغيرها من الجامعات التي جاءت في تصنيف شانغهاي للعام ٢٠١٤م تقوم بعولمة نفسها، وهي تستشعر بدورها الأخطار والإشكالات المتوقعة، ولذا اتجهت كل منها إلى:

أ- **التدويل وتعزيز القدرة التنافسية دون التقيد بالترتيب:** خلال عملية (تصنيف الجامعات عالمياً) وفقاً لـ "التايمز للتعاليم العالي"، فتم الاستعانة بنسبة من طاقم التدريس بشكل أساسي، حيث يكون هناك مؤشرات للقوة التعليمية ومؤشرات للقدرات البحثية، وذلك من خلال الرسائل العلمية التي تم نشرها بالمجلات الأكاديمية في المقام الأول. ومع ذلك، فإن مسألة عدم وجود أي دليل معتمد يمكن مقارنته دولياً بتلك المؤشرات، تصبح المؤشرات المستخدمة في الترتيب جزءاً من الأنشطة البحثية والتعليمية.

ب- إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الطلاب الأجانب وطاقم التدريس، هو بمثابة مؤشر على التدويل، وهو شيء ذا مستوى مرتفع في الجامعات بالدول المتحدثة بالإنجليزية في الأصل، حيث تصبح الجامعات بالدول الإنجليزية بمثابة هيكل يشمل العديد من المزايا. ففي الترتيب القائم لسنة ٢٠١٣ – ٢٠١٤م، لم يكن هناك سوى (٥) جامعات غير ناطقة بالإنجليزية من بين أفضل (١٥٠) جامعة، وقد صنفت جامعة تايوان (ترتيب ١٠١ في المركز الرابع كجامعة غير ناطقة بالإنجليزية. ومن ناحية أخرى، يتم وضع تصنيفات التقييم استناداً إلى المراجعة المقترنة، وكانت جامعة تايوان في الترتيب الثامن إلى التاسع كل عام. وهذا يؤكد على أن تقييم الباحثين من الخارج للدراسة بجامعتي تايوان وتشينغ كونغ الوطنية مرتفع. فغالباً ما يؤخذ بالترتيب كمؤشر على القدرة التنافسية الدولية في الجامعات، ولكن يصعب القول أن هذا يمثل الحالة الفعلية للجامعة. بل بالأحرى فإن

عدم الحاجة للتمسك بالتصنيف العالمي من جانب، والمضي قُدماً وبشكلٍ ملحوظ في الجهود المبذولة بخطة واستراتيجية متوسطة المدى لتعزيز التدويل، أدى في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية إن صح التعبير من جانب آخر.

ج- **تقديم برامج جامعية مزدوجة بإشراف مشترك مع جامعات أخرى آسيوية** بالتنسيق مع الجامعة الوطنية السنغافورية، وجامعة طوكيو اليابانية، وجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، حيث يتم تقديم برنامج الدرجة العلمية المزدوجة للحصول على درجة علمية من جامعة تشينغ كونغ وجامعة أخرى.

د- طّبقت الجامعتان منذ عام ٢٠١٢ م نظاماً التبادل الطلابي على مستوى الجامعة، على أن يدرس الطالب في الخارج فترة زمنية تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة.

ويتضح مما سبق تعدد سياسات وبرامج تايوان نحو التصنيفات العالمية للجامعات، حيث تضمنت العديد من المبادرات، من أهمها التخطيط للتعليم العالي والجامعي المتميز عبر اطلاق الخطة الوطنية لإنشاء جامعات النخبة، ومراكز للأبحاث المتميزة في ظل عدد من مبادرات التميز تحت رعاية وزارة التعليم بتايوان، ثم اطلاق برنامج جامعات القمة اعتباراً من العام ٢٠١١م، ومن جانب آخر اطلاق نموذج جامعات التقنية مواكبة للعولمة، والتوجه نحو اعتماد جودة الجامعات مع التركيز على العلوم التكنولوجية وتدويل الجامعات، وتعزيز التعليم والبحث باللغة الإنجليزية. ولقد تضمنت كل من جامعتي تايوان الوطنية وتشينغ كونغ الوطنية اجراءات ومبادرات بكل منهما أدت إلى تعزيز قدراتهما التنافسية، منها السعي لزيادة أعداد الطلاب الأجانب وقبولهم من خلال انشاء نظام للتبادل الطلابي، وتقديم برامج جامعية بإشراف مشترك بالتعاون مع بعض الجامعات الأسيوية والعالمية المتميزة.

ثالثا: سياسات وبرامج دولة كوريا الجنوبية وبعض جامعاتها:

لعبت الجامعات الكورية دورا خاص جدا في تطور كوريا ليس كدوافع للابتكار على نحو ما يراه الغرب عادة، وإنما كأدوات في تشكيل راس المال البشري وتكوينه. ولقد كانت كوريا الجنوبية بالغة التركيز في نشاطاتها الابتكارية وبراءات الاختراع أكثر من اي دولة في منطقة شرق آسيا(ماتيوس و تشيه هو، ٢٠٠٧، ١٧٢).

منذ العام ٢٠٠٠م والتقييمات الدولية للتعليم والطلاب، تؤكد على أن مؤشرات التعليم العالي في دولة كوريا الجنوبية تتجه نحو انتهاج مبادرات مستحدثة، وإطلاق سياسات جامعية مواكبة لبلوغ مراتب متقدمة في المقاييس والتصنيفات العالمية للجامعات، فاتجهت استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي نحو زيادة التمويل والإنفاق على التعليم الجامعي، وتيسير الفرص التعليمية بالجامعة للشباب الكوري، سعياً نحو تحقيق الإنصاف والمساواة في الفرص التعليمية للجميع(Jambor,2011, p.9) وقياس مواقف الطلاب نحو التعلم الإليكتروني، ومحو الأمية الرقمية ، والسعي لنشر بيئة تعلم جامعية تقترب جداً من المستويات العالمية(OECD, 2014, P.33).

ولذا فقد ظهرت أكثر من جامعة كورية في تصنيف شانغهاي العالمي للعام ٢٠١٤م (http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2014.html) في الفئة (١٠١- ١٥٠) مثل جامعة سيئول الكورية، والفئة (٢٠١- ٣٠٠) مثل معهد كوريا للعلوم والتقنية المتقدمة وجامعة كوريا، وجامعة يونسي، وجامعة كوينغ هي، وفي الفئة (٣٠١- ٤٠٠) جامعة كوريا الكاثوليكية، وجامعة بوهانج للعلوم والتقنية، وجامعة حواء للنساء.

ويرجع ذلك لتعدد الاستراتيجيات والمبادرات التي قامت بها الحكومة الكورية كما يلي (Park and Geo-Sukk, 2014, p.P.65-67):

١. **إطلاق خطة وبرنامج العقل الكوري الملائم لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين:** The Brain Korea 21 (B. K. 21) وذلك خلال الفترة

الزمنية الممتدة من (١٩٩٠- ٢٠١٢ م) ، والذى ركز في المقام الأول على تطوير أداء الجامعات، من خلال تعزيز القدرات التنافسية في البحث العلمي وخاصة في مرحلة الدراسات العليا، فتم دعم الباحثين وطلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وكذلك الباحثين في مرحلة ما بعد درجة الدكتوراه. وذلك بهدف تحويل الجامعات الكورية إلى جامعات أكثر قدرة على التنافسية وجامعات ذات درجة عالمية أولى، وترتب على تنفيذ هذه الخطة نجاح كوريا في احتلال مركز متقدم في ترتيب الجامعات وفقا لملحق جريدة التايمز اللندنية للتعليم العالي بحصول جامعة بوهانج للعلوم التكنولوجيا على الترتيب الثامن والعشرين من بين افضل مئتي جامعة وكانت جامعة سيئول تشغل الترتيب (٤٧) لأفضل الجامعات عام ٢٠٠٩(حجي،٢٠١٢، ص ٢٥).

٢. **إطلاق مبادرة الحكومة الكورية لإعداد جامعات النخبة** The World Class University (WCU): والذى تم تنفيذه اعتباراً من العام ٢٠٠٨م، ليمتد بمدى زمني وقياسي ينتهي خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٨- ٢٠١٣م)، والذى هدف إلى تنمية رأس المال البشرى في الجامعات الكورية، من خلال إعداده بصورة فردية، تتيح الاهتمام بالقدرات الإبداعية والمهارات العملية لكل خريج، كي يستطيع من خلالها المساهمة في زيادة معدلات إنتاج الثروة القومية لمجتمع كوريا الجنوبية(Wildavsky,2010, p.80).

٣. **الاستفادة من الملكية الفكرية:** سعت كثير من الدول الآسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان نحو منح الجامعات ومعاهد البحث العامة أو المشروعات الاستثمارية، فيها طاقات أكبر لتستفيد من مبادرات توليد الملكية الفكرية، وكان نتيجة ذلك ارتفاع عائدات التراخيص التكنولوجية لبراءات الاختراع التي سجلتها الجامعات الكورية(ماتيوس و تشيه هو، ٢٠٠٧، ص ١٧٥).

٤. **انتهاج استراتيجية صريحة للاستقطاب الدولي للعلماء والباحثين من** مختلف دول العالم: حيث تم جذب أفضل الأساتذة والموهوبين على مستوى العالم، وتوطينهم للالتحاق بالجامعات الكورية، وإتاحة فرص العمل لهم عبر المشاريع البحثية المشتركة، والاستفادة من أبحاثهم المنشورة دولياً، وجوائزهم الحاصلين عليها في مسابقات عالمية لتحسين ترتيب الجامعات الكورية عالمياً(Jambor,2011, p.10).

٥. **تقديم برامج تعليمية باللغة الإنجليزية**: قامت بعض الجامعات الكورية على نطاق موسع بتعزيز التدريس والتعلم باللغة الإنجليزية لبعض البرامج الجامعية التي تقدمها، وذلك في ضوء ما أوضحته التصنيفات العالمية للجامعات خاصة تصنيف(The-Reuters 2010 University Rankings)، ومن جهة أخرى للسعي نحو عولمة الجامعات الكورية، وإمكانية جذب الطلاب الأجانب من مختلف دول العالم(Jambor,2011, p.3).

٦. **إطلاق برنامج العقل الكوري المتطور للقرن الحادي والعشرين** The Brain Korea 21 Plus (B. K. 21 Plus)، وذلك بدءاً من العام ٢٠١٣ م، وهو مشروع شامل يجمع بين مشروعي The Brain Korea 21 (B.K.21) و The World Class University (WCU) السابقين، والذى حدد له تاريخ نهايته بحلول العام ٢٠١٩ م، هادفاً إلى تشخيص قضايا ومشكلات الجامعات الكورية الرئيسة الحالية، والعمل باستمرار على دعم جودة التعليم الجامعي البحث العلمي والنشر الدولي(Park and Suk, 2015,p.25).

٧. **تدويل الجامعات الكورية**: أدى نمو ظاهرة العولمة ومجتمع المعرفة إلى تغييرات مؤسساتية في نظم التعليم العالي الكوري، ودفعه إلى الانخراط في السياق العالمي بسرعة وكثافة، وتعتبر الجامعات البحثية رائدة حركية تدويل التعليم العالي الكورية، وجعل جامعاتها تتجاوز الحدود الوطنية، لتشكل هذه الجامعات الكبرى نقاط التقاء رئيسة لعالم متنوع ومترابط فيما بينها بشكل متنامٍ .وما يؤكد سرعة وتيرة عولمة أو تدويل التعليم

العالي أن أكثر من 3.3 ملايين طالب يدرسون اليوم خارج أوطانهم(Altbach,2012,p.p. 3-5) ويمكن رصد عملية تدويل الجامعات الكورية على مستويات ثلاثة كما يلي (Park and Geo-Sukk, 2014,p.p.72-74):

- أصبحت معظم الجامعات الكورية تأخذ شيئاً فشيئاً طابعاً دوليا، الأمر الذي دفعها إلى توسيع نطاق نشاطاتها خارج الحدود الوطنية، فمثلاً للجامعات الكورية اليوم أكثر من 23 فرعاً تابعاً لها في الخارج من العام ٢٠٠٩م، ولاشك في أن الجامعات الكورية لها أكثر من هذا الرقم بكثير، فضلا عن إقامة عدد من البرامج المشتركة مع الجامعات اليابانية والتايوانية والبريطانية والاسترالية والأمريكية .
- تطلب التدويل انتهاج استراتيجيتين متكاملتين لتعزيز الأبعاد الدولية لوظائف الجامعة الكورية والحفاظ عليها، وهما استراتيجيات البرنامج والاستراتيجيات التنظيمية، فشملت الاستراتيجية الأولى مبادرات أكاديمية مختلفة في مجالات التدريس والبحث والخدمات الجامعية، أما الاستراتيجية الثانية فشملت المبادرات التنظيمية لتسهيل ومَأْسَسة الأبعاد الدولية للجامعات من خلال نظم الإدارة المرنة والتخفيف من قيود البيروقراطية الإدارية والمالية (Wildavsky,2010, p.86).
- الدور الحاسم للدولة في عملية تدويل التعليم العالي ؛ حيث سعت الحكومات في ظل عالم يقوم على المعرفة، لتكون لها جامعات عالمية تنافس الجامعات الأخرى في جميع أنحاء العالم وتتعاون معها(الصديقي،٢٠١٤، ص ٢٦).

٨. **الاستقطاب والشراكة بين الجامعات الكورية والباحثين الأجانب:** شكل هذا الطموح إحدى ركائز برامج كوريا الجنوبية لدعم جامعاتها، لتكون في مصاف الجامعات الكبرى في العالم، وذلك من خلال الاعتماد بشكل كبير على الشراكات مع الباحثين الأكاديميين الأجانب، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

٩. **أطلقت كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٨م برنامجها لجامعات النخبة:** بميزانية تقدر بـ(٨٠٠) مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لاستقطاب أساتذة أجانب، أغلبهم غير متفرغين، للتدريس بل لإنجاز البحوث والمشاريع المختلفة والمرتبط بعالم الصناعة والتكنولوجيا، ولقد أعلنت في غضون ذلك المؤسسة الكورية للعلوم والهندسة التي تدير هذا البرنامج أن (١٠٠٠) أكاديمي أجنبي قدم طلبه للعمل بهذا البرنامج، كان % 40 منهم من الولايات المتحدة الأمريكية ن ومن ضمنهم أحد عشر حائزاً على جائزة نوبل، وثمانية أعضاء من الأكاديمية الأمريكية للهندسة(Wildavsky,2010, p.81).

١٠. **شَهدَ العام ٢٠١١م بدء (برنامج CAMPUS Asia) بالتعاون مع جامعة طوكيو وجامعة بكين بالصين.** حيث أن البرنامج يشمل الحصول على الدرجة العلمية من كليتين أو كلية واحدة، بعد اتمام مواد ٣ كليات من ضمنها جامعة سيؤول الكورية.

١١. **مؤتمر الاقتصاد الخلاق وحدائق الابتكار وتعظيم دور الجامعات:** شهدت سيئول منذ العام ٢٠٠٥م، وبرعاية دولية من اليونيسكو والجمعية الدولية لحدائق التكنولوجيا ومشاركة مؤسسة العلوم في كوريا الجنوبية التبادل السنوي للخبرات في "الاقتصاد الخلاق وحدائق الابتكار وتعظيم دور الجامعات"، وفي مؤتمر العام ٢٠١٣م المخصص لكوادر وقيادات الابتكار في العالم، والتي نظمتها كوريا الجنوبية، على مدار 3أيام، برعاية كل من منظمة "اليونيسكو" الأمم المتحدة لتربية والعلوم والثقافة والجمعية الدولية لحدائق التكنولوجيا، وشاركت المؤسسة في فعاليات هذه الورشة الدولية. إن هذا الحدث الدولي يتمتع بوزن وأهمية كبيرة لتبادل الخبرات بين مختلف دول العالم، حيث يشارك في فعاليات مؤتمر "الاقتصاد الخلاق" أكثر من ١٢٠ دولة تضم خبراء ومتخصصين في مجالات الابتكار والابداع العلمي والتكنولوجي. ويتزامن مع فعاليات المؤتمر السنوي تنظيم معرض

للابتكار، يعرض فيه عدد كبير من الابتكارات، التي تحولت إلى شركات مبدعة في نطاق حدائق التكنولوجيا(UNESCO-WTA, 2013, p.3).

١٢. **تعلم اللغة الصينية والإنجليزية**: ثمة رؤية مفادها الاعتقاد بالتوجه نحو دراسة اللغة الصينية كلغة للمستقبل، وصرف النظر عن اللغة لإنجليزية، اعتقادا بأن الصين هي مستقبل ومركز الثقل العالمي الجديد. ونتج عن ذلك خروج الطلاب الكوريين للدراسات قبل الجامعية والجامعية في جمهورية الصين الشعبية، للجمع بين التوجهات الغربية والآسيوية، فأرسلت بعض الأسر أبنائها للدراسة في سنغافورة حتى يمكنهم دراسة اللغتين الإنجليزية والصينية معا.(حجي،٢٠١٢، ص ٢٥).

١٣. **الدراسة المبكرة في الخارج Early Study Abroad**: سعت كوريا الجنوبية لإرسال شبابها من طلاب المدارس الثانوية والجامعيين وخريجي الجامعات إلى الخارج، إما للتعليم العالي للتدريب في معامل جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وغيرها، للالتحاق بالدراسات العليا بها، في ظاهرة تسمى الدراسة المبكرة في الخارج، أو الدراسة قبل الجامعية بالخارج، حيث وصل عدد الطلاب الكوريين الذين يدرسون بالخارج إلى (٢٧) ألفا في العام ٢٠٠٨م، بهدف إكسابهم ثقافات أخرى، فضلا عن إتقان أعلى للغة الإنجليزية(حجي،٢٠١٢، ص ٢٥).

١٤. **خبرة جامعة سيئول الكورية ومعهد كوريا للعلوم والتقنية المتقدمة وجامعة كوريا**: تشير إلى انتهاج آلية التدويل وتعزيز القدرة التنافسية دون التقيد بالترتيب: خلال عملية (تصنيف الجامعات عالمياً) وفقاً لـ "التايمز للتعاليم العالي"، يتم استقطاب عدد كبير من الطلاب الدوليين (Park and Geo-Sukk, 2014,p72) والاستعانة بنسبة من طاقم التدريس بشكل أساسي، حيث تكون هناك مؤشرات للقوة التعليمية ومؤشرات للقدرات البحثية، وذلك من خلال الدراسات والرسائل العلمية التي تم نشرها بالمجلات الأكاديمية في المقام الأول، حيث أن مسألة وجود دليل معتمد يمكن

مقارنته دولياً بتلك المؤشرات، تصبح المؤشرات المستخدمة في الترتيب جزءاً من الأنشطة البحثية والتعليمية، وهنا تتجلى المشكلة بصورة واضحة. ففي العلوم الإنسانية والاجتماعية، هناك عرف شائع بشأن نشر نتائج البحوث من خلال نشر الكتب، لكن هذا لا ينعكس على التصنيف العالمي. كما أن المساهمات قد لا تنعكس في المجلات الأكاديمية بلغات أخرى غير الإنجليزية، حتى ولو كان البحث ممتازاً. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الطلاب الأجانب وطاقم التدريس، هو بمثابة مؤشر على التدويل، وهو شيء ذا مستوى مرتفع في جامعات القمة خاصة جامعتي سيئول و يونسي من ١٠٠٠الجامعات الكورية(Guruz, May 2011, p.14).

وبهذا يمكن القول أن حكومة كوريا الجنوبية اتبعت العديد من المبادرات والسياسات لتطوير جامعاتها وبرامجها، لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها، والتي أتت ثمارها، حيث نجحت بالفعل بعض جامعات كوريا الجنوبية في تبوأ بعض المراكز المتقدمة بهذه التصنيفات، مثل جامعة سيئول، وجامعة كوريا.

ولقد اتجهت كوريا الجنوبية منذ عقد ونصف معنية بقضية تطوير استراتيجيات وبرامج جامعاتها، بهدف جعلها ضمن جامعات النخبة العالمية، من خلال إطلاق برنامج العقل الكوري والعقل الكوري المتطور لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين، وإطلاق مبادرة إعداد جامعات النخبة، ودعم قدرات جامعاتها التنافسية في الأداء الأكاديمي والبحثي، فضلاً عن الاستقطاب للعديد من أعضاء هيئة التدريس البارزين عالمياً من خلال برامج تدويل الجامعات الكورية والشراكة مع بعض الجامعات الآسيوية والعالمية.

رابعا: سياسات وبرامج المملكة العربية السعودية وبعض جامعاتها:

وصلت بعض جامعات المملكة العربية السعودية لمكانة جيدة بين دول العالم في أغلب تصنيفات الجامعات العالمية، بعدما اتبعت سياسات متطورة بالتعليم الجامعي، ويتضح ذلك من خلال جملة من المؤشرات والمقارنات الدولية، فيما

يتعلق بأعضاء هيئة التدريس والطلاب المقيدين وسخاء الإنفاق على التعليم العالي (Altbach, 20120, p.1) ، ففي العام ٢٠١٠م تقدمت جامعة الملك سعود لتكون في المرتبة (٣٩١) متصدرة بذلك الجامعات العربية، ودخلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التصنيف لأول مرة واحتلت المركز (٤٨٠).

وفي تصنيف شنغهاي لعام ٢٠١٣م احتلت الجامعات السعودية أربع مراتب متقدمة في المجالات العلمية؛ حيث احتلت جامعة الملك عبدالعزيز المرتبة (٢٢) في مجال الرياضيات متقدمة على أعرق الجامعات في العالم مثل جامعات كورنيل وييل وكولومبيا الأمريكية، وفي التخصص نفسه احتلت جامعة فهد للبترول والمعادن المرتبة (٤٥)عالمياً، أما جامعة الملك سعود فجاءت ضمن لائحة (٥١- ٧٥) .وفي مجال الكيمياء احتلت جامعة الملك عبدالعزيز المرتبة (٥١- ٧٥) وجامعة الملك سعود المرتبة (١٠١- ١٥٠) أما في مجال علوم الحاسوب فجاءت جامعة الملك عبدالعزيز ضمن لائحة (١٠١- ١٥٠) لأحسن الجامعات في العالم في هذا التخصص .وفي مجال الطب والصيدلة احتلت جامعة الملك عبدالعزيز المرتبة (١٥١- ٢٠٠٠) عالمياً.

في حين صُنفت كل من جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ضمن الفئة (٣٠٠- ٤٠٠) للعام ٢٠١١م، وقد صُنفت جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد ضمن الفئة الثالثة(١٠١- ١٠٥) من (٢٠٠) من الجامعات الأولى عالمياً في العلوم والهندسة وتقنية المعلومات .وبالإضافة لذلك صُنفت جامعة الملك سعود ضمن الفئة الرابعة (١٥١- ٢٠٠) من (٢٠٠) جامعة في تخصصات الحياة والزراعة (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣، ص ١٢٤). وبحسب مؤشر تصُنف شنغهاي للعام ٢٠١٤ م صنفت كل من جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود ضمن الفئة الثالثة من (١٥١- ٢٠٠) في الخمسمائة جامعة الأولى على مستوى العالم متقدمة عما كان في تصنيف ٢٠١١م.

ويشير تصنيف مجلس تايوان لتقييم واعتماد التعليم العالي Higher education evaluation and accreditation council of Taiwan ففي العام ٢٠١٤ مظهرت جامعتين سعوديتين هما بالترتيب و جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود. وتعد الجامعات السعودية المصنفة في ترتيب شنغهاي دليل على هذه الظاهرة العامة، إذ يبدو بوضوح عند الاطلاع على العلامات التي حصلت عليها هذه الجامعات السعودية في المجالات العلمية، أن هذه الأخيرة هي التي أهلتها لتبوئ هذه المراتب المتقدمة عالمياً.

وبرغم هذا التقدم الهائل للجامعات السعودية في مجال العلوم البحتة، يبقى التحدي أمامها هو تحقيق التوازن في جودة مخرجاتها العلمية في مختلف التخصصات بما في ذلك مجالا العلوم الاجتماعية والاقتصاد. ولقد حظيت جامعات المملكة العربية السعودية بدعم حكومي كبير مادى ومعنوي استطاعت خلال العقد الأخير اختراق القلعة المحصنة لهذه النخبة من الجامعات الرائدة في العالم، ومن أهم السياسات التي اتبعتها الحكومة السعودية لمحاولة بناء جامعات نخبة ما يأتي: (الصديقي، ٢٠١٤، ص ٨)

- **السعي نحو تحقيق التميز في تعليم الطلاب**. Excellence in Educating Students
- **اتباع آلية النهج الابتكاري**. Innovative Approaches لبعض البرامج والممارسات الجامعية نحو تحقيق جودة الأداء والتميز، ومن بينه إنشاء مراكز للتميز. Centers of Excellence في أغلب الجامعات وخاصة في منطقتي جدة والرياض.
- **التوجه إلى الاستفادة من آليات التخطيط الاستراتيجي** ودعم الإدارة الجامعية. Strategic Planning Directives and Governance
- **تطبيق تكنولوجيا المعلومات**: كأداة تمكين إدارية بمختلف الجامعات السعودية، وتعميم تحقيق الإدارة الإليكترونية في معظم الجامعات والكليات، ومن ثم اتباع أدوات توظيف جديدة للتقنية New Hiring Instruments في البرامج الإدارية والتنظيمية بالجامعات.

- **تنمية المجتمع الجامعي وتوفير المناخ البحثي الإيجابي**: والداعم للابتكار والابداعResearch, Community Development and Research Cloud ، مع توفير دعم مادي كبير لإجراء بعض البحوث والمشاريع العلمية المشتركة مع جامعات الابتعاث للطلاب السعوديين وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية والاسترالية.
- **إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية(كاوست)**، حيث يشكل الأساتذة والطلاب الأجانب عمودها الفقري، وهي منشأة كجامعة وطنية وفق معايير عالمية متميزة من نقطة الصفر. وفتحت "كاوست" تخصصاتها البحثية في خمسة مجالات هي الهندسة الكيميائية والرياضيات التطبيقية وعلوم الحاسب الآلي والهندسة الميكانيكية وهندسة العلوم البيئية والمدنية، وفق أساس أكاديمي غير تقليدي، يقوم بالدرجة الأولى على أساس البحث العلمي والاقتصاد المعرفي. وتهدف الجامعة إلى تحويل بحوث الطلاب المتميزين بجميع الأقسام إلى منتج صناعي واقتصادي بالقطاعين العام والخاص لتنمية عجلة الوطن والمواطن والعالم أجمع(البشري،٢٠١٠،ص ٣)

وفيما يلي توضيح لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة السعودية لترجمة هذه السياسات التعليمية إلى استراتيجيات وإجراءات أتت ثمارها في وقت وجيز(Smith and Abouammoh,2013, p.P.17-19):

١. **انتهاج استراتيجيات متنوعة نحو بلوغ جامعات النخبة:** اتبعت المملكة العربية السعودية استراتيجيات واضحة للسير نحو الأمام في إنشاء جامعات النخبة وعدها استراتيجية اختيار الفائزين Picking Winners وهي التي أمكن للحكومات من خلالها تطوير عدد قليل من الجامعات القائمة التي يتوافر لديها القدرة على النجاح والتميز، فاختارت جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك عبد الله، وجامعة الملك فهد للبترول والتعدين.
٢. **تطبيق آلية ونهج السجل النظيف(Clean-Slate Approach)** حيث قامت من خلالها الحكومة السعودية بإنشاء جامعة من نقطة الصفر، ذات علامة

تجارية عالمية لجامعات جديدة، أي على مستوى عالمي، فأنشأت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية(كاوست)، والتي استطاعت في ظرف زمني وجيز جداً أن تخترق قلعة جامعات النخبة العالمية، باستقطابها ألمع الأساتذة والطلاب من مختلف أنحاء العالم، ولكن كان وراء هذا الاستثناء تمويل عام مفتوح ودعم حكومي استثنائي(الصديقي، ٢٠١٤، ص ٢٢).

٣. **انتهاج آلية التوأمة والتعاون المشترك** مع الجامعات الأجنبية: مع عدد من مؤسسات وجامعات النخبة العالمية في عدد من دول العالم المتقدم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا وفرنسا Collaboration with World Class Institutions ، فمثلا اختارت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا طريقة جديدة لتأمين انطلاقتها وتبدو جلية في الهيئة الأكاديمية، فشراكات التعاون في مجال البحوث التي أقامتها جامعة الملك عبدالله مع الجامعات والقطاع الصناعي الخاص في مختلف أنحاء العالم؛ تعني أن الجامعة انطلقت على أسس سليمة، كما استعانت هذه الشراكات ببعض أفضل العلماء في العالم من الحائزين على جائزة نوبل عند التفكير في كيفية وضع المناهج، وأنواع الموارد المختبرية التي تحتاجها، فأحدثت نقلة نوعية للتعليم العالي بالمملكة وأحيت روح البحث وحفزت بقية الجامعات لاهتمام بالأبحاث وعقد الشراكات العلمية مع جامعات خارجية متقدمة(البشري،٢٠١٠، ص ٣).

٤. **إطلاق خطة ومشروع آفاق. AAFAQ Plan للجامعات السعودية**، والتوسع في مبادرات الابتعاث لجامعات دول العالم المتقدم، حيث وصل عدد الطلاب المبتعثين وفي برامج شراكة إلى (١٠٠) ألف ما بين طالب مبتعث أو عضو هيئة تدريس في برنامج تدريبي على اللغة أو إجراء المشاريع البحثية مع علماء بارزين.

٥. **إنشاء الكراسي البحثية والعلمية**: أو ما يعرف بالحدائق العلمية والتقنية وأودية التكنولوجيا Science Parks and Techno Valleys بجهوده حكومية وأخرى أهلية لدعم المشاريع والبحوث العلمية والانتاجية.

٦. **إنشاء الجامعات البحثية**: اتخذت جامعة الملك عبدالله قرار التأكيد على نوع العلوم التي ستفيد المنطقة في نهاية المطاف، وهذا قرار منطقي للغاية، ويرجع ذلك من ناحية إلى وجود عدد قليل جداً من الجامعات البحثية الجيدة في المنطقة، ومن ثم إلى وجود عدد قليل جداً من التركيز على المشكلات الخاصة بالمنطقة، مثل: الملوحة، وتحلية المياه، ومشكلة مستقبل بيئة البحر الأحمر المهدّدة، بسبب تغيّر المناخ أو تدهور نوعية المياه فيه. وهذه هي القضايا التي لها صلة مباشرة برفاه السعودية، فهذه مشكلات مثيرة للاهتمام حقاً وصعبة وجديرة بالدراسة، ويتوقع أن تكون جامعة الملك عبدالله في طليعة الجامعات التي تشق طرق المنهج الحديث على مستوى العالم في القرن ٢١. وذلك إذا نظرنا إلى كل الأمور الجديدة التي نفذتها الجامعة أو التي أنشأتها على مدى الأعوام العشرة الماضية، فجميعها تقف عند حدود التخصصات، ولم يكن شيء منها في إطار أي تخصص.. أي أن جامعة الملك عبدالله تؤكد على التعاون والعمل الجماعي ومتعدّد التخصصات(البشري،٢٠١٠، ص ٣).

٧. **تطبيق الجودة واعتماد المؤسسات الجامعية** Institutional Accreditation وتقديم ورش عمل للقيادات الجامعية Leadership Workshops ، بهدف توسيع قاعدة التخطيط الاستراتيجي بالجامعات، وإعادة تنشيط الثقافة التنظيمية في عدد كبير منها (Sadic, 2011, p.2). من خصائص جامعة الملك عبدالله أنها يدعمها وقف يبلغ عدة بلايين من الدولارات، و يحكمها مجلس أمناء مستقل، كما تعتمد الجدارة أساسا لعملها وترحب بالرجال والنساء من جميع أنحاء العالم(البشري،٢٠١٠، ص ٣).

٨. **توفير الدعم المالي اللازم ورفع الأجور والمرتبات للعاملين بالجامعات:** رصدت الحكومة السعودية خلال السنوات الأخيرة ميزانيات ضخمة لتشجيع البحث العلمي، وبقى الحكم على هذه المبادرات المهمة مرهوناً بما أفضت إليه من سعة مخرجات البحث العلمي وجودتها خلال سنوات وجيزة، واتجه مجمل الإنفاق الحكومي على البحث العلمي الذي تصل نسبته إلى % 89 إلى تغطية رواتب العاملين، كما تغلبت على الانخفاض الحاد في مرتَّبات الأساتذة بما يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، فضلاً عن البحث العلمي. إن توافر موارد مالية عالية سمح للمؤسسات الجامعية باستقطاب المزيد من كبار الأساتذة والباحثين وإحداث نوع من المنافسة بين الجامعات حتى داخل المملكة، حيث تشير الإحصاءات السنوية للأجور أن الجامعات السعودية تدفع لأساتذتها أكثر من % 30 من معدل ما تدفعه الجامعات الأم لهم، لذلك لم يكن من المفاجئ أن تصنف بعض الجامعات السعودية ضمن التصنيفات العالمية(وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ، ص ٢٧).

٩. **إنشاء المراكز البحثية المتميزة بعدد من الجامعات:** إذا كانت الجامعات العربية تعاني من الغياب الكامل للمنافسة فيما بينها، وعدم تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجاً للبحوث العالمية، حيث تتعامل الحكومات إلى حد كبير مع كل الجامعات الحكومية على قدم المساواة، فيما يتعلق بالميزانية وتعيين الموظفين، ما يجعل من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء (مراكز للتميز) مع تركيز كبير على كبار الباحثين، نجد أن السعودية استطاعت أن تخطو خطوات مهمة نحو تطوير مجموعة من الجامعات التي منحت لها امتيازات خاصة، مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ثم جامعة الملك سعود، ثم لحقت بهما جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية تعتزم الجامعة زيادة أعداد مراكزها البحثية الى اكثر من ٢٠ مركزا بحثيا مع العام ٢٠٢٠م، الى جانب المراكز البحثية التسعة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالتقنيات

المستخدمة لمقياس النانو والتصنيع المتناهي الصغر التي أسستها الجامعة مؤخرا، كباكورة لمراكزها البحثية مع انطلاق اعمالها(البشري،٢٠١٠، ص ٣) وأخيراً جامعة الملك عبدالعزيز، والتي بلغ عددها (٧) في العام ٢٠١٢م (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ، ص ٣٦) ومن جانب آخر يعكس تنوع جنسيات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في أي جامعة مستوى تدويلها أيضاً، فقد كان من مميزات فكرة إنشاء جامعات النخبة العالمية التي اتبعتها المملكة، هي محاولة استيعابها لنسبة عالية من الباحثين الموهوبين الأجانب بحكم عدم وجود وطنيين.

١٠. تجربة جامعة الملك سعود في استقطاب بعض الحائزين على جوائز عالمية(استقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم):

- تبنت تجربة الجامعة خططاً لاستقطاب كفاءات علمية عالمية . فعلى سبيل المثال، شرعت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الآونة الأخيرة في تحسين نوعية هيئتها التدريسية، من خلال استقطاب علماء رفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم، استناداً إلى توجهات وزارة التعليم العالي ؛ حيث تم في هذا الإطار إنشاء مخططات تحمل عناوين مختلفة مثل أساتذة زائرين، وأساتذة كرسي، وأساتذة كرسي للبحوث(الصديقي،٢٠١٤، ص٢٤)
- تم اختيار بعض الأساتذة من قائمة الباحثين الأكثر استشهاداً بهم التي توفرها مؤسسة رويترز تومسون وجذبهم للالتحاق بالجامعة فترة زمنية.
- استقطبت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية عشرات العلماء حيث السمعة العالمية التي تملكها تلك الكفاءات الأكاديمية والبحثية،
- أنشأت الجامعة برنامجها الخاص لاستقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين ؛ بقصد تحقيق الريادة العلمية للجامعة من خلال توفير الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية والمستوى المتميز خدمة للعملية البحثية والتعليمية. (http://aofr.ksu.edu.sa/Arabic/Default.aspx).

- أنشأت الجامعة موقعا إلكترونيا لاجتذاب الأستاذة والباحثين، تتم فيه مراعاة بعض متطلبات تصنيف ويبوميتريكس من حيث عدد الزيارات والاستشهادات والاقتباس.

أي أنه مع إنشاء الجامعات ذات الطابع العالمي والبحثي على أرض المملكة العربية السعودية وتنفيذ خطط التطوير بالتعليم العالي فيها، ومن ثم ازدادت مكانتها علواً بين الجامعات المتميزة على المستوى الدولي، وأصبحت الجامعات السعودية ذات وظيفة تطويرية إنمائية استطاعت من خلالها أن تقدم مواد مهمة وقيمة للنهوض بالصناعة والتجارة والتنمية المجتمعية، وتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المعايير الأكاديمية العالمية والحاجات الوطنية والهوية والتقاليد المحلية، وكذلك من خلال تحسين طرق كسب المعرفة وإدارتها ونشرها وتطويرها والتحكم فيها(وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ، ص ٣٦).

ويتضح مما سبق أن بعض جامعات المملكة العربية السعودية وصلت لمراتب متقدمة في التصنيفات العالمية بسبب ما انتهجته من سياسات واجراءات نحو بلوغ جامعات القمة من أهمها تطبيق آلية السجل النظيف وانشاء جامعات من نقطة الصفر على مستوى عالمي، واتباع آلية التوأمة وآلية التعاون المشترك مع نخبة من الجامعات العالمية، وإطلاق مشروع آفاق، وإنشاء الكراسي البحثية فضلا عن تطبيق الجودة والاعتماد بمؤسساتها الجامعية، مع توفير الدعم المالي الملائم وإنشاء عدد من المراكز البحثية الملحقة بالجامعات والتي استقطبت أساتذة عالميين حائزين على جوائز دولية منها نوبل وفيلدز، ولقد اشارت تجربة جامعة الملك سعود بذلك فضلا عن تحديث موقعها الإليكتروني متميزا وفق معايير تتناسب ومعايير ويبوميتريكس.

خامساً: ترتيب جامعات دول المقارنة في التصنيفات العالمية:

يرصد الجدول التالي موقع وترتيب جامعات مصر ودول المقارنة الآسيوية في تصنيف شانغهاي للعام ٢٠١٤م:

جدول (١)

الترتيب الأكاديمي للجامعات اليابانية والتايوانية والكورية الجنوبية والسعودية والمصرية في تصنيف شانغهاي العالمي للعام ٢٠١٤م.

الترتيب العالمي	أسماء الجامعات	أعلام الدول	الترتيب على مستوى البلد	الدرجة الإجمالية	درجة الأهداف
21	جامعة طوكيو		1	43.2	31.6
26	جامعة كيوتو		2	39.9	30.2
78	جامعة أوساكا		3	26.8	9.1
101-150	جامعة هوكايدو		4-6		11.8
101-150	جامعة ناغويا		4-6		22.3
101-150	جامعة تايوان الوطنية		1		11.8
101-150	جامعة سيول الوطنية		1		0
101-150	جامعة توهوكو		4-6		14.9
151-200	جامعة الملك عبد العزيز		1-2		0
151-200	جامعة الملك سعود		1-2		0
151-200	جامعة كيوشو		7-8		0
151-200	معهد طوكيو للتكنولوجيا		7-8		12.9
201-300	جامعة كوبي		9-10		14.9
201-300	معهد كوريا للعلوم والتقنية المتقدمة		2-5		0
201-300	جامعة كوريا		2-5		0
201-300	جامعة تشينغ كونغ الوطنية		2-3		0
201-300	جامعة تسينغهوا في تايوان		2-3		12.9
201-300	جامعة تسوكوبا		9-10		0
201-300	جامعة يونسي		2-5		0
301-400	جامعة تشيبا		11-14		0
301-400	جامعة كيو		11-14		0

0	6-8		جامعة كيونج هي	301-400
0	4		جامعة تشياو تونغ الوطنية	301-400
0	6-8		جامعة يوهانج للعلوم والتقنية	301-400
0	11-14		جامعة طوكيو للطب وطب الأسنان	301-400
19.7	1		جامعة القاهرة	401-500
0	9-10		جامعة كوريا الكاثوليكية	401-500
0	5-7		جامعة تشانغ غونغ	401-500
0	9-10		جامعة حواء للنساء	401-500
0	15-19		جامعة كانازاوا	401-500
0	3-4		جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	401-500
0	3-4		جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	401-500
0	5-7		جامعة الوطنية صن يات سين	401-500
0	5-7		جامعة يانغ مينغ الوطنية	401-500
0	15-19		جامعة أوكاياما	401-500
15.8	15-19		جامعة مدينة أوساكا	401-500
0	15-19		جامعة طوكيو للعلوم	401-500
0	15-19		جامعة واسيدا	401-500

المصدر: http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU-Methodology-2014.html

ويتضح من الجدول أعلاه تفوق الجامعات اليابانية ممثلا ذلك في جامعات طوكيو التي ورد ترتيبها في رقم (٢١) وكيوتو (٢٦) وأوساكا (٧٨) وهوكايدو وناغويا، تليهم جامعة تايوان الوطنية في الفئة (١٠١- ١٥٠)، ثم جامعة سيئول الوطنية وهي إحدى جامعات كوريا الجنوبية في الفئة (١٠١- ١٥٠)، ثم جامعة توهوكو اليابانية، ثم ظهور جامعتي الملك عبد العزيز والملك سعود في الفئة (١٥١- ٢٠٠) ولم تظهر من الجامعات المصرية إلا جامعة القاهرة فقط في

الفئة(٤٠١- ٥٠٠)، مما يشير إلى تدني مكانة الجامعات المصرية في هذا التصنيف كما هو الحال بغيره من التصنيفات العالمية الأخرى.

ويشير الجدول التالي إلى ترتيب الجامعات الآسيوية محور المقارنة في الدراسة الحالية التي وردت في تصنيف كيو إس كأعلى خمسين جامعة خلال خمس سنوات في تصنيف الدول الآسيوية:

جدول (٣)

الترتيب الأكاديمي للجامعات اليابانية والتايوانية والكورية الجنوبية في تصنيف كيو إس العالمي خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤م.

الجامعة	2010	2011	2012	2013	2014
معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا	13	11	7	6	2
جامعة سيول الوطنية	6	6	4	4	4
جامعة پوهانگ للعلوم والتكنولوجيا	14	12	9	7	9
جامعة طوكيو	5	4	8	9	10
جامعة طوكيو	8	7	10	10	12
جامعة اوساكا	7	8	11	15	13
معهد طوكيو للتكنولوجيا	11	9	13	13	15
جامعة يونسي	19	18	16	16	16
جامعة سونگكيونكوان	43	27	24	21	17
جامعة كوريا	29	26	21	19	18
جامعة توهوكو	9	9	14	17	18
جامعة ناگويا	10	14	18	18	20

الجامعة	2010	2011	2012	2013	2014
جامعة تايوان الوطنية	21	21	20	22	21
جامعة هوكايدو	22	20	23	24	23
جامعة كيوشو	17	18	22	20	24
جامعة هانيانگ	49	44	33	36	29
جامعة چياو تونگ	71	52	49	30	29
جامعة تسينگ هوا الوطنية	34	31	31	31	33
جامعة تسوكوبا	20	23	32	34	34
جامعة كيو	23	24	30	32	35
جامعة چنگ كونگ الوطنية	31	32	37	37	36
جامعة كيونگ هي	62	42	41	35	37
جامعة إهوا للبنات	48	45	40	40	39
جامعة كوبه	26	35	39	41	43
جامعة واسدا	39	46	42	44	44
جامعة تاي بي الطبية	na	89	64	50	46
جامعة هيروشيما	38	41	44	47	47
جامعة يانگ مينگ الوطنية	41	40	50	45	49

المصدر: تم الاعتماد على ما ورد في تصنيف كيو اس QS World University Rankings السنوي أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤م لأفضل خمسين جامعة آسيوية

"QS World University Rankings (2010), (2011), (2012), (2013), (2014).

ويتضح من الجدول أعلاه تفوق جامعات كوريا الجنوبية بعدد(٩) جامعات حيث جاء معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا في المرتبة الثانية، ثم الجامعات اليابانية ممثلا ذلك بعدد(١٣) جامعة، وعدد (٥) جامعات من دولة تايوان، في حين لم تظهر أي من الجامعات السعودية في هذا التصنيف مما يشير إلى تدني مكانة الجامعات السعودية في هذا التصنيف بالمقارنة بغيره من التصنيفات العالمية الأخرى.

ويشير الجدول التالي إلى ورود بعض جامعات اليابان وكوريا الجنوبية من بين دول المقارنة كأفضل خمسين جامعة على مستوى العالم في تصنيف كيو اس بعد جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا وفرنسا وغيرها خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥م:

جدول (٣)

ترتيب الجامعات محور المقارنة في تصنيف كيو إس Q S العالمي - أعلى (٥٠) جامعة في العالم

الجامعة	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15
جامعة طوكيو	24	25	30	32	31=
جامعة سيول الوطنية	50	42	37	35	31=
جامعة كيوتو	25	32	35	35	36

المصدر: تم الاعتماد على ما ورد في تصنيف كيو اس QS World University Rankings السنوي أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤م.

"QS World University Rankings (2010), (2011), (2012), (2013), (2014).

يشير الجدول أعلاه إلى استمرار تواجد جامعتي طوكيو و كيوتو من اليابان وكذلك جامعة سيئول الوطنية بكوريا الجنوبية كأفضل خمسين جامعة على مستوى العالم مما يشير إلى تميزها وبلوغها جامعات النخبة. والأمر كذلك بالنسبة لجامعات تايوان التي أصبحت لها مكانة تنافسية كبيرة في عالم الصناعة والتعليم، فأصبحت من النمور الآسيوية، وواكبت كذلك المملكة العربية السعودية النهضة والتقدم في التصنيف العالمي للجامعات.

المحور الرابع : التحليل المقارن ومميزات الخبرات الآسيوية

منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى الآن تزايد اليقين بأن التجربة الآسيوية حققت نتائج كبيرة في الأسواق الدولية الأساسية، مما سمح بالحديث عن التفوق الياباني والكوري والتايواني. وعند معرفة ظروف اليابان بعد دمار الحرب الرهيب وخصائص اليابان من حيث السكان والمساحة الجغرافية والموارد الطبيعية، وما حققته فإننا نكون أكثر قبولا للحديث عما يشبه المعجزة في اليابان، كما أن كل من كوريا الجنوبية وتايوان تمكنتا خلال ثلاثة عقود فقط من تكوين قوى صناعية مسجلة لمعدلات إنتاج عالمية، والمملكة العربية السعودية وكونها أصبحت أحد أعضاء المجموعة العشرين (G 20).

ولكي ندرك أبعاد هذا التفوق نشير الى أن الخبرات الآسيوية تقف الآن على قدم راسخة في المنافسة على مستوى العالم، ليصبح التعلم منها في حد ذاته صناعة تنمو بشكل مطرد وواضح. ويشير التحليل المقارن عن سياسات وإجراءات تحقيق التنافسية بالجامعات اليابانية والكورية والتايوانية والسعودية إلى ما يلي:

أولا: أوجه التشابه بين دول المقارنة:

- أطلقت كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والسعودية عدداً من المشاريع والخطط الوطنية للاستثمار في التعليم العالي والجامعات، وإنشاء عدد من المراكز البحثية المتميزة، ومواقع إليكترونية متطورة.

- توجد درجة من التنافسية لجذب الطلاب والأساتذة والباحثين والتمويل في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وكذلك الجامعات السعودية ، وبشكل رئيس بين دول ومؤسسات تتخذ من الإنجليزية لغةً للتدريس، وذلك بسبب العولمة وسعيا للاستقطاب الطلابي من مختلف دول العالم، فاليابان طرحت برنامج ٠٣٠٠) ألف طالب أجنبي وكذلك فعلت تايوان وكوريا الجنوبية.
- اعتماد اليابان وكوريا الجنوبية على برامج مستحدثة، من بينها فتح فرص التعليم والالتحاق ببرامج جامعية باللغة الإنجليزية.
- تشير التجارب في بعض الجامعات اليابانية إلى أن معهد نيسّان للدراسات اليابانية في أكسفورد، هو منشأة للدراسات الاجتماعية بنيت بتبرعات شركة يابانية. ولربما تكون هناك أمثلة مشابهة وشائعة جدا في الكثير من أفضل الجامعات في بلدان أخرى. ويشابه ذلك ما تم من إنشاء مراكز للتميز ببعض الجامعات السعودية، فيما يتعلق بالعلوم الطبية والهندسية التي تمت بالتشاركية والتحالفات مع بعض المؤسسات والجامعات الأجنبية.
- عملت الجامعات في كل من اليابان وتايوان والسعودية وكذلك كوريا الجنوبية على تدويل التعليم الجامعي بها، من خلال قيام أكثرها بتقديم منح للطلاب الأجانب من خارجها، وقد أتاح هذا النظام حرية الحركة للطلاب المحليين فيما بين الدول ذات الشراكة واتفاقيات التعاون للحصول على الدرجة العلمية وإتمام برامجها.
- تشترط جميع الجامعات في تايوان حصول الطلاب على درجة إجازة في اللغة الإنجليزية، وأن يكون وفقاً لأحد الاختبارات العالمية المعروفة قبل التخرج، وقامت داخل الجامعة باستحداث دورات تدريبية لتعزيز اللغة الإنجليزية عند الطلاب في كل من اليابان والسعودية وكوريا الجنوبية.
- دفعت استراتيجيات العولمة جامعات اليابان وتايوان وكوريا وكذلك السعودية في الوقت الحالي لتطبيق إجراءات جديدة ومستحدثة مثل زيادة

عدد الصفوف التي تُدرس باللغة الإنجليزية وتوظيف المزيد من الأساتذة و الأجانب في محاولة لتحسين التصنيف العالمي للجامعة.

- استطاعت الجامعات السعودية أن تستقطب أبرز الباحثين الدوليين الموهوبين، من خلال تقديم الحوافز المادية، بما في ذلك الأجور وظروف العمل المرنة، ولم يسهم هؤلاء الباحثون الموهوبون في تحسين تصنيف هذه الجامعة فحسب، بل ساعد أيضا في تطوير الإدارات القائمة، وإنشاء برامج جديدة بالدراسات العليا ومراكز البحوث في مجالات تكنولوجية وهندسية لها ميزة تنافسية.
- انتهجت كل من اليابان وتايوان والسعودية استراتيجية التوأمة والتعاون المشترك بين أكثر من جامعة عالمية في تقديم البرامج بإشراف مشترك.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين دول المقارنة:

- تحقق التوسع في التعليم العالي في اليابان عبر زيادة عدد الكليات الخاصة ومستوى دخل الفرد يلعب دوراً هاماً في التحاق الطلاب بالتعليم العالي، فلا يزال مقدار المنح الحكومية ملائم بالرغم من الزيادة في الرسوم الجامعية، وكذلك الحال بالنسبة لجامعات تايوان وكوريا الجنوبية، أما التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فهو بالمجان وتدعمه الحكومة بصورة متميزة في الآونة الأخيرة.
- اعتماد عدد من دول المقارنة خاصة اليابان على فتح برامج جامعية مشتركة بين أكثر من دولة في صورة من صور التدويل، مازال حتى الآن من المستحيل على الجامعات السعودية، لعدم وجود هيئة تدريس وطنية كافية.
- تميزت كوريا الجنوبية بإطلاق برنامج العقل الكوري للقرن الحادي والعشرين، وعززته بآخر أكثر شروطا وتميزاً، لتشخيص قضايا التعليم العالي والجامعات الكورية في ظل المنافسات الحادة مع مختلف جامعات دول العالم المتقدم، وهادفة إلى اختراق جامعات النخبة خلال مدة زمنية محددة

وكذلك فعلت تايوان، إلا أن اليابان والسعودية اتبعت كل منها استراتيجيات مختلفة متمثلة في إصلاحات جزئية.

- فيما يتعلق بالمقارنة بين اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والسعودية من الجامعات الناطقة بغير اللغة الإنجليزية، فمن الواضح أن الجامعات الأمريكية والبريطانية وخاصة ذات المستوى العالمي، تأتي على رأس هذا النوع من المقارنة. لكن في الدول التي لا تتحدث اللغة الإنجليزية مثل دول المقارنة في الدراسة الحالية، فانّ المنافسة لم تؤد بعد إلى تشكيل سوق حقيقية ينتقل فيها الطلاب والأساتذة الجامعيون عبر الحدود الدولية باستثناء اليابان وذلك راجع إلى السمعة التي تتمتع بها جامعات مثل طوكيو في اليابان وتايوان الوطنية وسيئول بكوريا الجنوبية.
- إنشاء برامج دراسية دولية في فصل الخريف: تشير الدراسة الحالية إلى أنه خلال فترة تأسيس جامعة طوكيو، وعلى مدار أكثر من أربعين عاماً حتى ١٩٢١م، كان دخول الجامعة وقتها يتم في شهر سبتمبر من كل عام، ولكن بعد ذلك تم تغييره ليصبح في شهر أبريل، حيث تتم دعوة عدد من المعلمين من الخارج في تلك الفترة من العام الدراسي.
- عدد الطلاب الملتحقون بكليات الدراسات العليا بالخارج كثير بدول المقارنة، ولعل طلاب الدراسات العليا العائدون لبلادهم، جلبوا معهم التدويل لعدد كبير من جامعات آسيا، كما هو الحال بجامعات تايوان وكوريا الجنوبية.
- تشير خبرات جامعة طوكيو، وجامعة سيئول وجامعة تايوان الوطنية إلى إن سبب كثرة عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تلقوا تعليم الدراسات العليا، هو بمثابة نقطة قوة لارتفاع مستوى البحث العلمي بها ولكن الجامعات السعودية تفتقر للتنوع، فنسبة الطلاب الأجانب والطلاب الذين حصول على درجات علمية من الخارج ضئيلة، وهذا بمثابة نقطة ضعف عند المقارنة بغيرها، وبالتالي فإن تغيير التقويم الدراسي وفترة الإجازات والتخرج ودخول

الجامعة في حد ذاتها هي أمور غير كافية لتتمكن من منافسة الجامعات الرائدة عالمياً.

- قامت كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان باسترداد الأدمغة المهاجرة، واعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجيات التدويل، وفي استرداد خريجيها ممن يرتقوا بوظائف قيادية ومناصب بحثية عالمية في جامعات دول العالم المتقدم أو حتى دعوتهم للحضور السنوي في زيارات فصلية للجامعات، وبث ذلك عبر البوابات الإليكترونية للجامعات، مما يؤثر في النهاية على التصنيف وفقا لمؤشر ويبوميتريكس.

ثالثا: مميزات خبرات دول المقارنة الآسيوية:

بعد أن تم تناول بعض الخبرات الآسيوية لجامعات كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، وخبرات بعض الجامعات السعودية يمكن الوقوف على بعض النتائج والمميزات التي اتسمت بها هذه الخبرات نتيجة للسياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها لبلوغ جامعات النخبة، وإعادة تحسين ترتيبها في بعض التصنيفات العالمية من أهمها:

١. **تشغل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في هذه الدول مجتمعة اهتمام الحكومات والمؤسسات والأفراد**، نظراً لأهميتها في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات، وازدادت أهميته في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات وتعززها التطورات المتسارعة لأنظمة الاتصال والمعلومات.
٢. **حدوث تحولات محورية باتجاه التكيف مع ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة العالمي**، حيث انتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وهو تنافس من نوع جديد، محوره الإبداع والتطوير.
٣. **التحول في طبيعة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي**، يحتم على أية جامعة ترغب في التنافس عالميا، إعادة التفكير في استراتيجياتها وفلسفتها وكل ما من شأنه التأثير على قدراتها، لتتمكن من الدخول إلى المنافسة

العالمية، وهي بذلك أمام مهام جديدة، تتخذ ثلاثة محاور : الأول يركز على تقييم الذات لتحديد قدراتها التنافسية، أما المحور الثاني فمضمونه تقويم المنافسين لتحديد إمكاناتهم وقدراتهم، وبموجب ما تقدم فهي تعمل على تحديد سلسلة الأنشطة والممارسات وفق تحليل نتائج المحورين الأول والثاني لكي تدخل المنافسة وتتمكن من البقاء والنمو.

٤. **التنافسية والجاهزية**: ففي وقتنا الحاضر أصبحت الجامعات مستقلة بذاتها في عمليات التخطيط والتنفيذ لسياساتها، ولإنجاز مهامها وأهدافها، في الوقت نفسه فهي مطالبة ومسئولة عن أي تقصير يحدث في مهمتها، ويجب أن تكون جاهزة في كل وقت لكي تبرهن لكل من لهم علاقة بها، بأن سياساتها الأكاديمية والإدارية والمالية سليمة، وأنها تستطيع بالفعل أن تلبي احتياجات الأفراد في الشرائح الاجتماعية المختلفة من خلال تقديم الخدمات الجامعية المختلفة.

٥. **التأكيد على الالتزام بالطرق الإدارية الجديدة** An European Policy Statementالأوروبية والفاعلة والمؤثرة في الإدارة الجامعية، مثل إدارة الجودة الشاملة، التي من خلالها تم المحافظة على الامتياز في المنافسة من جهة، وتحقيق المحاسبية التعليمية، وقياس فاعلية التكلفة والتحسين المستمر وتقويم الجودة في الأداء من جهة أخرى.

٦. **إن نجاح الجامعات في عملية التنافس في التصنيفات العالمية مقترن بالجودة والنوعية في التعليم**، أي القدرة على تحويل ما نتعلمه إلى منتجات أو خدمات يمكنها المنافسة، من خلال استجابة الجامعات لاحتياجات مجتمعاتها، بما يجعل مواقع العمل والإنتاج ميداناً لاستخدام التعليم وتطبيق المعرفة، فينعكس ذلك على قدراتها الإبداعية ونموها وتطورها، ويرتبط حجم وجودة الخدمات الجامعية بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة على طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية.

٧. **الوصول للمعلومات كشرط مسبق لتحقيق المنافسة الجادة للجامعات**: لعل ما يعرف بالشفَافِية والقدرة على المحاسبية التعليمية شرطان مهمان لجميع أنواع المؤسسات التعليمية في الوقت الحالي(Holderness, et al, 2014, p. 88). ولأن المعلومات في متناول اليد، فقد أصبح تحديد وتصنيف الجامعات أمراً سهلاً. وكَذَلِكَ التفاصيل المتعلقة – فيما إذا كانت جودة التعليم في الكليات أو الأبحاث أو الوضع المالي للكلية أو قوتها أو ضعفها في الإدارة، والتي أضحت متاحةً بشكل مفتوح لأي شخص مهتم بها. كما يسهّل الوصول للمعلومات وتشكيل إطار للقدرة التنافسية الحقيقية على المستوى الدولي، وذلك من خلال التنقل العالمي للأساتذة الجامعيين والطلاب، لاختيار مؤسسة على حساب مؤسسة أخرى، ضِمن بيئة تنافسية.

٨. **استراتيجيات تدويل التعليم العالي والجامعي**: لقد أدى نمو ظاهرة العولمة ومجتمع المعرفة إلى تغييرات مؤسسية في نظم التعليم العالي ودفعه إلى الانخراط في السياق العالمي بسرعة وكثافة .

٩. **التوجه للجامعات البحثية بكونها رائدة حركية التدويل**، وجعله يتجاوز الحدود الوطنية . كما في كل دول المقارنة الأربع . لتشكل هذه الجامعات الكبرى نقاط التقاء رئيسة لعالم متنوع ومترابط فيما بينه بشكل متنامٍ.

١٠. **تعدد استراتيجيات وآليات إنشاء جامعات النخبة**: اتبعت الحكومات التي قررت السير نحو الأمام في إنشاء جامعات النخبة (جامعات عالمية)، كما في كوريا الجنوبية والسعودية من خلال عدة استراتيجيات كالآتي:

- **استراتيجية اختيار الفائزين** Piking Winners مما أمكن الحكومات من تطوير عدد قليل من الجامعات القائمة التي لديها القدرة على النجاح والتميز.
- **استراتيجية الصيغة الهجينة** Hybrid Formula بتشجيع عدد صغير من المؤسسات الجامعية القائمة على الاندماج، وتحويل نفسها إلى جامعات

جديدة حتى تستفيد من النوع نفسه من التآزر الذي يربط عادة بين مؤسسات البحث الكبرى .

- **استراتيجية نهج السجل النظيف** Clean-Slate Approach التي تقوم من خلالها الحكومة بإنشاء من نقطة الصفر علامة تجارية جديدة لجامعة من مستوى عالمي.

١١. **تدويل الجامعات:** يمكن رصد عملية تدويل مؤسسات التعليم العالي على المستويات الآتية :

- أصبحت جامعات دول المقارنة تأخذ شيئاً فشيئاً طابعاً" مقاولاتياً"، الأمر الذي دفعها إلى توسيع نطاق نشاطاتها خارج الحدود الوطنية، كما فعلت كل من الجامعات اليابانية والكورية والتايوانية.
- تطلب التدويل استراتيجيتين متكاملتين لتعزيز الأبعاد الدولية لوظائف الجامعة والحفاظ عليها، وهما استراتيجيات البرنامج والاستراتيجيات التنظيمية، لتشمل الاستراتيجية الأولى مبادرات أكاديمية مختلفة في مجالات التدريس والبحث والخدمات الجامعية، أما الثانية فتشمل المبادرات التنظيمية لتسهيل ومَأْسَسة الأبعاد الدولية للجامعات من خلال نظم الإدارة الجامعية.
- الدور الحاسم للدولة في عملية تدويل التعليم العالي، حيث سعت معظم الحكومات الوطنية، في ظل عالم يقوم على المعرفة، لتكون لها جامعات عالمية تنافس الجامعات الأخرى في جميع أنحاء العالم وتتعاون معها.
- انتهاج التوأمة الجامعية: يعكس تنوع جنسيات الباحثين في أي جامعة مستوى تدويلها أيضاً، كما أن من ميزات جامعات النخبة العالمية استيعابها نسبة عالية من الباحثين الموهوبين الأجانب، لذا اتجهت خبرات وتجارب كل من جامعات تايوان وكوريا الجنوبية والسعودية، بتوظيف أعداداً كبيرة من الطلاب الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الموهوبين في بحوثهم، ممن يسهمون في رقي الجامعة وترتيبها في التصنيفات العالمية.

- التدويل من خلال النشر العلمي المشترك، فأصبحت أغلب الدراسات العلمية الرفيعة المستوى، ولاسيما في مجال العلوم البحتة، تنشر من باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة.
- تبنت بعض الدول الآسيوية إجراءات صارمة بشأن ترقيات أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وقامت بتطبيقها لدخول نادي جامعات النخبة العالمية، وأول هذه الإجراءات أن تربط الترقيات والاستمرار في التدريس وتجديد عقود العمل بحجم الإنتاج العلمي وجودته، وأن توضع في هذا الصدد لوائح واضحة وصارمة .
- الاستقطاب وتشجيع العلماء الذين كانوا ضحية ما يسمى" نزف العقول " أو" هجرة الأدمغة" Brain Drain على العودة إلى العمل في جامعات دولهم، مع توفير الإمكانات اللازمة لاستثمار عطائهم العلمي، وتمثل في هذا الجانب كل من اليابان و تايوان وكوريا الجنوبية أمثلة ناجحة يحتذى بها ؛ حيث دخلت منذ سنوات مرحلة ما يسمى" تداول الأدمغة Brain Circulation أو" كسب العقول Brain Gain لاستعادة عقولها التي هاجرت في فترات سابقة للدراسة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للخبرات الآسيوية فماذا عن الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لمحاولة بلوغ جامعاتها في التصنيفات العالمية.

المحور الخامس : الجهود المصرية والتصنيفات العالمية للجامعات

يسعى هذا المحور لتحديد الجهود التي بذلت والمشاكل الرئيسة التي تواجه الجامعات المصرية، كما تمعن النظر في معرفة عدم تمكن الجامعات المصرية من حل تلك المشاكل حتى الآن كما يلي:

أولا: سياسات وبرامج التعليم العالي المصري:

تزايد الاهتمام في مصر علي المستويين الحكومي والمجتمعي بتطوير مؤسسات التعليم العالي، وذلك بهدف تحسين مستوي جودة أداء هذه المؤسسات وتفعيل دورها في قيادة عمليات التنمية الشاملة. وتأكيداً لذلك تم تنفيذ

العديد من المشروعات والبرامج الهادفة لإصلاح وتطوير التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق ببناء واستمرارية النظم الداخلية لإدارة الجودة في الجامعات المصرية.(جمهورية مصر العربية، أغسطس٢٠٠٩، ص٣). ولقد بذلت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعليم العالي والمجالس الجامعية عددا من الإجراءات التي ظهرت في ممارساتها نحو بلوغ مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية منها:

١. عقد المؤتمرات وورش العمل لمراجعة منظومة التعليم العالي:

بذلت حكومات مصر جهوداً كبيرة في مجال تطوير الجامعات، تجلت بوضوح من خلال انعقاد المؤتمر القومي للتعليم العالي في الفترة من ١٣- ١٤فبراير ٢٠٠٠ م، وما سبقه من اجتماعات ودراسات تحضيرية بالاشتراك مع البنك الدولي، فضلاً عن تشكيل اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي، وانبثق عنها من لجان فرعية ست، قدمت تقارير علمية للمؤتمر المذكور وما استتبعه من إقرار الخطة القومية لتطوير التعليم العالي، والإنفاق على تنفيذ خمسة وعشرين مشروعاً فرعياً لتطوير التعليم الجامعي والعالي، تغطى كل جوانب هذه المرحلة المهمة من التعليم، ومع الإدراك الكامل لأهمية جميع هذه المشروعات ذات الأولوية في الفترة من (٢٠٠٢- ٢٠٠٧)، ومن بين تلك المشروعات مشروع توكيد الجودة والاعتماد، كما تم توفير مصادر تمويل لتنفيذ مشروعات التطوير ذات الأولوية(عابدين، ٢٠٠٣، ص ص ٣١٤- ٣١٥).

ورغم أن الإطار الاستراتيجي لوزارة التعليم العالي يهدف إلى تطوير منظومة التعلم العالي بحيث تتمكن المؤسسات الجامعية من تحقيق أعلى مستويات الجودة والبحث العلمي، فقد تمت مراجعة الخطة الاستراتيجية في منظومة التعليم العالي في ١٣ يونيو ٢٠١٣م للاتفاق على مؤشرات ومبادرات يتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠١٣- ٢٠١٥م، وتحديد المسئوليات عن مبادرات الخطة واقتراح مبادرات جديدة في اطار عام تطوير الخطة الاستراتيجية لتعزيز جودة التعليم والمناخ الجامعي الداعم للتميزوالارتقاء بالابتكار والبحث العلمي الجامعي والتعاون الدولي والحوكمة المؤسسية وتحقيق التميز المؤسسي(وزارة

التعليم العالي،٢٠١٣، ص٣) خاصة وأن الجامعات المصرية تمتلك كفاءات بشرية يمكن لو أحسن تأهيلها وتشجيعها، تحقيق نتائج علمية كبيرة، والدليل على ذلك ما يحققه العلماء والباحثين المصريين في جامعات العالم أجمع، وهذا من المفارقات المؤسفة التي يجب أن يوضع حدا لها، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة للجامعات المصرية.

٢. وزارة التعليم العالي وتطوير الأداء المؤسسي بالجامعات المصرية:

احتلت مصر المركز (١١٣) عالميا من بين(١٤٢) دولة من حيث مؤشر جودة مراكز البحث العلمي عام ٢٠١٢/٢٠١١م، أما إسرائيل فكانت على رأس قائمة دول العالم بقيمة بلغت نحو (٦,٣) نقاط، ثم سويسرا في المركز الثاني والولايات المتحدة في المركز الثالث، وتأتي المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربيا بقيمة مؤشر(٤,٥) نقاط(مجلس الوزراء، نوفمبر ٢٠١١، ص ١١).

ولذا نجد أن التصور الذي قامت به وزارة التعليم العالي مصرية لتشجيع جودة البحث العلمي في الجامعات مصرية، وتطوير الأداء المؤسسي بكل منها من خلال السعي نحو تعزيز القدرات المؤسساتية، وتحسين تصنيفها العلمي يعتمد على خمسة معايير: معيار جودة البحث (٤٠ في المائة)، ومعيار التدريب على البحث (٣٠ في المائة)، ومعيار الوسائل والتجهيزات (١٥ في المائة) ومعيار التأثير الاقتصادي (١٠ في المائة)، ومعيار التعاون الدولي (١٠ في المائة). وتتفرع هذه المعايير الخمسة إلى سبعة عشر (١٧) مؤشراً.

على سبيل المثال يتضمن معيار جودة البحث العلمي خمسة مؤشرات وهي: ١٠ في المائة للنشر في المجلات نسبة إلى مجموع ما نشر من قبل الجامعات مصرية، و١٠ في المائة لعدد الإحالات نسبة إلى عدد المقالات، و١٠ في المائة لعدد براءات الاختراع نسبة إلى عدد المقالات، و١٠ في المائة للمقالات التي نشرت بشراكة مع إحدى الجامعات المصنفة ضمن لائحة شنغهاي نسبة إلى مجموع المقالات المنشورة. وأما معيار التدريب على البحث فيتضمن أربعة مؤشرات،

وأهمها مؤشر عدد البحوث الحاصلة على جوائز وطنية ودولية من قبل مجموع الباحثين المنتمين للجامعة ووزن هذا المؤشر هو ١٥ في المائة.

ويعد المعهد المصري للإعلام العلمي والتقني (MIST) المصدر الأساسي الذي تستخلص منه المعلومات المستخدمة في هذا التصنيف، حيث كان من المفترض أن يطبق المشروع خلال الموسم الجامعي٢٠١٠ أو٢٠١١م، لكن يبدو أنه لم يجد بعد طريقه إلى حيز التنفيذ، وما تبع ذلك من قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والاضطرابات التي شهدتها البلاد، وضعف التمويل الذي تلى ذلك حتى الوقت الحالي.

٣. دعم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للجامعات:

تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ثمرة المجهودات المخططة لإصلاح وتطوير التعليم العالي في مصر. فهي الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة نظم التعليم في هذه المؤسسات وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذى يؤدى الى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة الأغراض القومية المستهدفة.

وفى ضوء ذلك تسعى الهيئة الى التطوير المستمر للتعليم العالي وضمان جودته، وفقاً لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة والحرص على معاونة تلك المؤسسات على توفيق أوضاعها وتطوير أدائها الكلى للتأهل والحصول على الاعتماد. ولتحقيق ما سبق تحرص الهيئة على توفير ونشر المعلومات الكافية والدقيقة والتي يمكن أن تساعد الجامعات على التقويم الذاتي، ومن ثم اتخاذ الخطوات اللازمة للتقدم والحصول على الاعتماد. ولقد أصدرت الهيئة أكثر من اصدار مقدم للجامعات الحكومية والخاصة وجامعة الازهر في مصر متعلق بالاعتماد، منها دليل تقويم و اعتماد الجامعات، لشرح وتفسير للإطار العام لعملية التقويم والاعتماد، ومحاور

ومعايير وعناصر التقويم والاعتماد للجامعة، وأخيراً الممارسات التطبيقية لمحاور ومعايير تقويم واعتماد الجامعات(جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠٠٩، ص ص ٣، ٤).

٤. المشروعات التنافسية لتحقيق التميز بين مؤسسات التعليم العالي:

يعتمد المشروع التنافسي على خلق بيئة تنافسية بين الأقسام العلمية والأقسام الإدارية والبرامج الأكاديمية والأنشطة البحثية والخدمية داخل المؤسسة التعليمية من جهة، وبين المؤسسات التعليمية داخل الجامعة وخارجها من جهة أخرى. وتشمل هذه المنافسة الالتزام بضم جميع أو بعض الأقسام الإدارية بالمؤسسة الجامعية كحليف استراتيجي للتطوير وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة بما يحقق رسالتها واهدافها الاستراتيجية(وزارة التعليم العالي، أبريل/ أغسطس ٢٠١٣، ص ١٣).

ويعد دعم التطوير المستمر للمجالات الأكيديمية وابحثية والخدمية والإدارية في المؤسسات الجامعية المحور الرئيسي لرفع قدرتها التنافسية للتميز على المستوى القومي والإقليمي والدولين من خلال توفير آلية لدعم التطوير الذاتي والتنمية المستدامة للقدرة المؤسسية في إطار معايير مقننة والتمية الفعالة لقدرات الكوادر الأكاديمية وتحقيق الرابط الفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع والصناعة وسوق العمل.

٥. إنشاء مواقع إليكترونية متطورة:

من بين المبادرات الوطنية لتصنيفات الجامعات على مستوى بلد واحد، يمكن ذكر مشروع وزارة التعليم العالي المصرية للتصنيف وفقا للمواقع الإليكترونية (Egyptian SITATION) الخاصة بكل جامعة.

٦. إقامة بروتوكولات علمية واتفاقيات تعاون مشترك:

لقد ساعد توجه نظم التعليم الجامعي في العديد من دول العالم المتقدم ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات تحالفات وشراكات في إحداث تطوير في أدوار وأنشطة هذه الجامعات، ولعل تجارب وخبرات الدول

الاسيوية السابقة تعطى لنا العديد من الدروس من خلال تجاربها المبدعة في التحالفات التي أقامتها جامعاتها مع الجامعات العالمية، ويمكن القول بأن تجارب علاقات الشراكة العلمية والتعاون في الممارسات التعليمية التي أقامتها كثير من الجامعات المصرية مع الجامعات الأوربية والأمريكية، تشير إلى أن علاقات الشراكة التعاونية Collaborative Partnership والتحالف Alliance تدور في الغالب حول الدور البحثي للجامعة، ومن جانب آخر كانت علاقات الشراكة في غالبيتها بالجامعات المصرية موجهة لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية ورعاية المشاريع البيئية، أي أنها أقرب لدور الجامعة وإسهامها في خدمة المجتمعات المحيطة بها.

ويتضح من ذلك أن التوجه نحو إجراء دراسات ومشاريع بحثية وتدريبية في مؤسسات أخرى محلية أو إقليمية أو عالمية، ضمن اتفاقيات مع المؤسسات الجامعية العالمية ، ففي ظل التغيرات التي تطرأ على العلاقة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المماثلة لها المحلية والعالمية تشكل بيئة كبيرة وامتداداً لخريجي المؤسسات الجامعية المصرية. ولذا كان من الضروري اعتماد الحركية والتطور في كل أجزاء وعناصر المؤسسة الجامعية المصرية، حيث لم يعد الجمود يخدم رسالة الجامعة، وهذا هو الغرض الأساسي والسبب الجوهري الذي من أجله وجدت المؤسسة وفلسفتها في العمل.

٧. السعي للنشر الدولي للدراسات والبحوث العلمية:

مع بدء تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروعات التطوير (مرحلة العولمة والتميز: ٢٠١٢/٢٠١٧) للجامعات المصرية، وإدراكاً من برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد لأهمية النشر الدولي في الارتقاء بمستوى الجامعات الحكومية المصرية علميا وعالميا وتحقيقاً لأهداف المرحلة الثالثة بمجاليها العولمة والتميز، فقد تم استحداث مكون لتمويل جوائز تنافسية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية للتميز في النشر العلمي بما يضمن رفع قدرات النشر العلمي

بالجامعات على المستوى الدولي وبما يساعد على الارتقاء بالتصنيف الدولي للجامعات المصرية.

٨. محاولة ابتكار تخصصات وتقديم قيمة مضافة باللغة الإنجليزية:

تجلىّ ذلك من خلال المحاولات التي قامت بها بعض الكليات والجامعات المصرية عن طريق استخدام طرق زهيدة الثمن، مثل تطعيم بعض التخصصات والأقسام الجامعية الدراسية باللغة الإنجليزية كما في كليات الحقوق والتجارة والصيدلة بأغلب الجامعات المصرية، من أجل محاولة خلق وبيع سلعة غالية الثمن كانت تتميز بها مصر في منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط سابقا، ألا وهي التعليم الجامعي، والمعنى المنشود من هذه الكلمة قد تحقق إلى حد ما، وبالتالي لن تكون أيضاً القيمة الإضافية لها على مستوىً عالٍ، خاصة إذا وقفنا على أعداد الملتحقين بهذه التخصصات من الطلاب الأجانب والمعدود على أصابع اليد الواحدة في كل جامعة مصرية، والغالبية العظمى منهم من الدول العربية الخليجية وفي الدراسات العليا فقط باستثناء جامعة الأزهر(مقابلة مع الإداريين والمسئولين عن وحدة العلاقات الثقافية والابتعاث بجامعة الزقازيق، وكذلك عدد من الدراسة الذاتية المقدمة لمشروع الجودة والاعتماد بأكثر من كلية بالجامعة).

وبنظرة موضوعية إلى الجامعات المصرية خلال العقود الأخيرة، يمكن القول إنها استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدفها سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين، وتقدم الفرد والمجتمع في كثير من المجالات الحياتية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وربما يرجع ذلك إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، إلا أن هذه الجامعات تأخرت كثيراً، حيث لم تعد لديها القدرة على أداء المهام والمسئوليات المناطة بها لتحقيق أهداف المجتمع وطموحات مواطنيه وأصبحت في مكانه متواضعة جداً لا تساعدها على مواكبة التحولات والتحديات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها عالم اليوم والمستقبل، وباتت في حاجة ضرورية إلى تطوير سواء في المدخلات أو المخرجات أو النواتج.(

الشخيبي،٢٠١٢، ص ص ٣٣- ٣٤) فالواقع الحالي للجامعات المصرية يؤكد أن هناك العديد من المشكلات والصعوبات، التي تمثل في مجملها معوقات تحول دون أداء الجامعات المصرية لدورها المأمول(بدوي، فبراير٢٠٠٦، ص١٩٢).

ثانيا: المعوقات والتحديات التي تجابه الجامعات المصرية:

تهدف الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التي تتطرق لبعض المشاكل التي تواجه الجامعات المصرية، في محاولة للإجابة عن سؤال: لماذا تخسر الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية ؟ وتأتي متأخرة في الترتيب بها، يشير هذا المحور من الدراسة لبعض المشاكل التي تظهر عند شرح وتحليل نظام التعليم الجامعي المصري، لاسيما فيما يتعلق بعلاقته بالتدويل والعولمة، لتستطيع الكشف عن المشاكل المرتبطة بالتصنيفات العالمية، ومن بينها ما يأتي:

١. محاولة تحقيق التعليم العالي المصري للمساواة:

باستعراض المشكلة الشائعة التي تواجه كل جامعات دول العالم النامي في معرض إيضاح المشاكل التي توثر على التعليم العالي المصري في سياق أوسع، يمكن وصف المشكلة على أنها مثلثية تشمل ثلاثة أضلاع غير متوافقة فيما بينها وناجمة عن العلاقة بين وزارة التعليم العالي والحكومة، فبالرغم من أنه يمكن الموازنة بين اثنين من الأضلاع الثلاثة لذلك المثلث إلا أن الضلع المتبقي لن ينسجم معهما.

وفيما يتعلق بعلاقة الحكومة المصرية بالتعليم العالي والجامعات، فإن العوامل الثلاثة المتناقضة للمثلث مؤلفة من العناصر التالية: محاولة المحافظة على المعايير، والتساوي بالفرص كعامل رئيس للتوسع في التعليم العالي، وإبقاء الأعباء المالية ملقاة على عاتق الحكومة إلى حد لا يمكن تحمله. ويمكن طرح الأمثلة التالية حول أضلاع المثلث ذات العوامل المتناقضة. فالجهود المبذولة للمساواة في الفرص التعليمية، مع المحافظة على مستوى عالٍ من التعليم أفضت إلى زيادة الأعباء المالية بشكل أكبر على الحكومة، نظراً لازدياد

الاستثمارات العامة المطلوبة للتعليم الجامعي لتحقيق الجودة والتميز في مؤسساته وبرامجه.

٢. قلة التمويل اللازم لتحقيق المنافسة العالمية:

مع نقص التمويل الأساسي تصعُب المحافظة على معايير جودة الأداء التعليمية والبحثية وبالتالي عند المحافظة على المعايير يكون من الصعب زيادةَ فرص الاستيعاب في التعليم العالي. وهكذا فإن الأخذ بزيادة الاستيعاب مع تحديد الأعباء المالية في نفس الوقت، يجعل من المحافظة على نوعية التعليم وجودته أمراً صعباً. فكلما حاولت الحكومات المصرية المتعاقبة، العمل لتحقيق هدفين اثنين من الأهداف الثلاثة، كلما ازداد تحقيق الهدف الثالث صعوبةً وتعقيداً، وهذه هي المعضلة الكبرى للتعليم العالي في مصر. فقد أصبحت مشكلة قلة التمويل أكثر وضوحاً في جامعات مصر على نحو خاص في السنوات الأخيرة.

ويرجع ذلك إلى أن تنمية الموارد البشرية وتحقيق مهارات ذات مستويات عالمية، هو ما جعل من توسعة التعليم الجامعي ذي النوعية العالية من الأمور الأكثر صعوبة عما كانت عليه في الماضي. لكن هذا الأمر يتطلب مزيداً من الانفاق، في الوقت الذي يعاني فيه اقتصاد مصر من أزمات مالية خانقة بعد ثورتي ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١م و٣٠ يونيه لسنة ٢٠١٣م. وهكذا فإن على الدولة أن تجد حلاً لهذه المشكلة قبل التفكير في سعي الجامعات المصرية نحو المنافسة مع غيرها في التصنيفات العالمية.

٣. التوسع في القبول مقابل الجودة (غلبة الكم على الكيف):

إن طريقة التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية المصرية، نجحت في توسيع نظام التعليم العالي المصري بشكل سريع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وفتحت الفرص أيضاً لعدد كبير من المواطنين لاستكمال دراساتهم العليا. لا يتناسب مع الاحصاءات العالمية لليونسكو .. ولكن نظراً لأن التوسع تحقق عبر زيادة عدد الكليات والجامعات، فإن مستوى دخل الفرد يلعب دوراً هاماً

في التحاق الطلاب بالدراسات العليا. كما لا يزال مقدار القبول عبر مكتب التنسيق غير ملائم بالرغم من الزيادة في الرسوم الجامعية، وفشلت مصر في معالجة القيود الاقتصادية لاسيما تلك المتعلقة بنسب الالتحاق بالتعليم العالي. وبالرغم من الزيادة الإجمالية في الالتحاق بالتعليم العالي بالمعنى المطلق للشريحة العمرية المماثلة، إلا أن عدم التساوي بالفرص لا يزال قائماً بشكل كبير حيث يعتمد في الغالب على مجموع الطالب في المرحلة الثانوية. وبالرغم من هذا فقد ترافقت زيادة الاستيعاب في التعليم العالي مع انخفاض في نوعية التعليم الجامعي، والذي تفاقم مع التركيز على الجامعات الخاصة.

٤. حاجز اللغة العربية وضعف النشر الدولي للدراسات والبحوث:

في سياق المنافسة الحقيقية تُعاني الجامعات المصرية من نقاط ضعف كثيرة، وببساطة لا توجد أية طريقة تتمكن من خلالها مصر من المنافسة في مجالات التعليم العالي، مع دول لغتها الوطنية تعتبر من أكثر اللغات المُستعملة في حوض البحر المتوسط، وعلى قدر كبير من الأهمية في العالم، ولا حتى مع بعض الجامعات التي تدرس جميع أو بعض صفوفها باللغة الإنجليزية، وذلك عائد إلى أن اللغة العربية واحدة من أصعب اللغات تعلماً مقارنة مع لغات أوروبا الغربية. وما لم يكن هناك موضوع يجب أن يُدرس أو يُبحث عنه لسبب ما في دولة ما على وجه الخصوص، وبغض النظر عن القيمة المضافة للدراسة، فمن الواضح وفقاً للمعايير العالمية أن الجامعات من خارج الدول التي تتحدث الإنجليزية ليست في وضعٍ يُمَكّنُها من الفوز ببساطة في المنافسة.

والجامعات المصرية بحاجة لمزيد من الوعي، فيما يجعلها مختلفة عن الجامعات في الدول التي تتحدث اللغة الإنجليزية، والدول الأخرى التي تدرس صفوفاً بلغات قريبة من لغات أوروبا الغربية كما هو الحال بالجامعات الآسيوية، لا سيما وأن التركيز على التعليم ذو القيمة المضافة يمكن أن يكون استراتيجية أكثر واقعية.

وفي هذا السياق، يمكن أن يكون تدريس بعض التخصصات باللغة الإنجليزية ذو معنى أَكبَر. ولكن يشير الوضع الحالي إلى أنّ الجامعات المصرية غير قادرة على التمييز بين المنافسة الحقيقية التي تُجبر على مواجهتها وبين المنافسة غير الحقيقية وغير الضرورية.

وربما يعد سوء الفهم هذا أصل الخلط والالتباس الذي نراه اليوم في نظام التعليم العالي والجامعي في مصر، ونسبة التخصيص غير الفعال للموارد التي تنتج عن ذلك(عمار، ٢٠١٤، ص ص ٩١٩- ٩٢٠).

٥. ضعف ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية:

تجلت كل نواحي القصور في تواضع مكانة الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات وغيابها في أخرى، وذلك بما أظهرته بعض التقارير الدولية والتي أكدت على استبعاد الجامعات المصرية عن قائمة الجامعات المتقدمة، وفقاً لمعايير مختلفة اعتمدت عليها هذه التقارير في تصنيفاتها، أو ظهورها في مراكز متأخرة جداً، ومن هذه التقارير:

- تصنيف معهد التعليم العالي بجامعة دياتوتونج بشنغهاي: Shanghai Ranking: تم استبعاد الجامعات المصرية عن قائمة الجامعات المتقدمة، وظهرت جامعة القاهرة لأول مرة في عام ٢٠٠٧م، ووصلت للفئة (٤٠٣- ٥١٠)، ثم تحسن الوضع في عام ٢٠١١م حين وصلت إلى الفئة (٤٠١- ٥٠٠)، وفى عام ٢٠١٢ ظهرت جامعة القاهرة حيث وصلت للفئة(٤٠١- ٥٠٠)، واستقر مركز جامعة القاهرة عند هذه الفئة حتى عام ٢٠١٤م، وتم استبعاد باقي جامعات الجمهورية من هذا التصنيف.

http://www.shanghairanking.com/ar/World-University-)
(Rankings/Cairo-University.html

- تصنيف الحضور العلمي الافتراضي Webometrics: حصلت جامعة القاهرة على تصنيف ٣٨٥، وجامعة المنصورة على التصنيف٩١١، وجامعة الإسكندرية على التصنيف ١٢٢٣، جامعة بنها على التصنيف ١٤٩٣، وحصلت جامعة

الزقازيق على التصنيف ١٧٢٩، وجامعة أسيوط على التصنيف ٢١٩٥، وبذلك تتقدم أيضا جامعة الملك سعود على الجامعات المصرية حيث وصلت للتصنيف٣٥٦، وإفريقياً تقدمت جامعة Cape Town على الجامعات المصرية حيث وصلت للتصنيف ٣٥٠ للعام ٢٠١٣(http://www.webometrics.info/en/Ranking_africa).

- أظهرت نتائج "التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم لعام ٢٠١٤ " والمعروف اختصارا بـ(ARWU)، وهو ترتيب يصدر عن مركز بحث الجامعات العالية العالمية التابع لجامعة شنغهاي في الصين، ويعرف أيضا "بتقييم شنغهاي"، تأخر ترتيب جامعة القاهرة ست درجات عن موقعها في الترتيب ذاته العام الماضي، حيث حصلت على المركز (٤١٠) عالميا، بينما كانت في المركز ٤٠٤ خلال العام ٢٠١٣. وفي الإطار الإقليمي، ولكي نعرف أين نحن وأين نقيضنا، حازت إسرائيل على ٦ مراكز ضمن هذا التصنيف، تتصدرها الجامعة العبرية في القدس المحتلة، في المركز(٧٠).
- في تصنيف المجلة البريطانية "تايمز للتعليم العالي"، الذي يشمل أفضل ٤٠٠ جامعة عالمية، غابت مصر عن الصورة كليا، بينما تصدرت جامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا قائمة الدول الأفريقية في المركز ١٢٤ عالميا.

٦. تنافسية جامعة القاهرة في التصنيفات العالمية بين الحقيقة والوهم:

جاءت جامعة القاهرة في المرتبة ٤٠٩ نظراً لحصول بعض خريجيها على جوائز نوبل في تصنيف شانغهاي ٢٠٠٧م إذ حصلت على درجة ٢٤.٣ في المؤشر الخاص بالخريجين الحاصلين على جوائز نوبل وميداليات فليدز، بينما حصلت على درجات أقل في المؤشرات الثلاث الأخرى التي تعكس أساسا جودة هيئة التدريس وجودة مخرجات البحث العلمي، والمؤشر الخاص بالباحثين الأكثر استشهاداً بهم في واحد وعشرين تخصصاً علمياً ومؤشر المقالات المنشورة في

الطبيعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية من بين النتائج اللافتة في تصنيف العام 2007.

وكانت جامعة القاهرة قد دخلت قرنا جديدا مع بداية العام ٢٠٠٩ م، بعد بمرور مائة عام على إنشائها عام ١٩٠٨م، تنافس فيه الجامعة كبرى الجامعات العالمية في تصنيفات عديدة يضعها عدد من المؤسسات المهتمة بالتعليم المتميز في جامعات العالم. وإذا كانت جامعة القاهرة قد استطاعت أن تحصل على إحدى مراتب هذه التصنيفات خلال العامين الماضيين، فإنه يبقى أمامها العديد من التصنيفات التي يجب أن تحصل فيها على مراتب جديدة تميزها عن غيرها في بداية قرن جديد من عمرها .

والسؤال: أين تقع جامعة القاهرة حاليا بين جامعات العالم، خاصة بعد مرور مائة عام على إنشائها؟ فهي مثلا جاءت في للفئة(٤٠١- ٥٠٠) واستقر مركزها عند هذه الفئة عام ٢٠١٤م وفقا لتصنيف شانغهاي، وفي المرتبة ٤١٣ في تصنيف(QS). ولكي تحافظ الجامعة على هذا المركز، لابد من زيادة مخرجات البحث العلمي بنسبة ١٠٪، وهو أمر غير سهل، لأننا في موقف تنافسي أسوأ من الجامعات التي تتكلم اللغة الإنجليزية، لأنها تدرس العلوم والإنسانيات باللغة نفسها، على عكس الجامعات المصرية التي تنشر وتدرس العلوم والإنسانيات باللغة العربية، وبالتالي لا يقرأها أحد ولا تدخل في التصنيفات الدولية، الأمر الذي يجعل دخول منافسات التصنيف العالمي يتم بنصف القوة من أبحاث الكليات العلمية.

وهذه المشكلة تعانى منها جامعات العديد من الدول كاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والسعودية أيضا، لكن يكفى أن جامعة القاهرة أحد ثلاث جامعات عربية ممن تم إدراج اسمها في هذه التصنيفات. ولكن لن نستطيع الحفاظ على هذه المراتب، إلا من خلال تشجيع النشر الدولي، الذي يقوم في الأساس على تشجيع البحث العلمي داخل أسوار الجامعة.

أي أن من معايير اختيار الجامعات في أي تصنيف البحث العلمي، تقريبا يعتمد على البحث العلمي بشكل أساسي في عملية اختيار الجامعات ضمن التصنيف، فيما عدا التصنيف جامعة شانغهاي الصيني، الذي يتم وفقا للبحث العلمي مضافاً إليه حصول خريجي الجامعة على جائزة نوبل، ومدى استخدام «الإنترنت» في نشر الأبحاث والدراسات، وعدد التعليقات المكتوبة عليها.

ويتضح مما سبق أنه وعلى الرغم من الاهتمام الجاد والمستمر بالجامعات المصرية خلال السنوات الأخيرة، وتحقيقها لبعض أهدافها، فإنها مازالت تعانى من تواضع مخرجاتها مقارنة بما يبذل من جهد، كما أن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى وجود جوانب قصور في الأداء الجامعي متفشية في كل وظائف الجامعة وأدوارها، فهناك مؤشرات كثيرة تؤكد على أن الجامعات المصرية لم تعد قادرة على التمسك بضوابط ومعايير الجودة في العملية التعليمية، حيث جاءت نسبة غير قليلة من خريقيها دون المستوى المطلوب من الكفاءة العلمية والفنية وبحد أدنى من المعرفة التقليدية، لتملأ الفراغ في مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى(منصور، ٢٠٠٦، ص٣).

ثالثا: سلبيات تجارب الجامعات المصرية:

كانت مصر وعلى امتداد فترات زمنية طويلة تعد منارة للتعليم في الشرق الأوسط والعالم العربي، سواء من حيث مساهمتها في بناء الجامعات والمؤسسات العلمية في المنطقة، بالدعم المادي والمعرفي وبالخبرات. أو من ناحية من تتلمذ على يد أساتذتها، وهم كثيرون من مشاهير ورموز المنطقة وقادتها وشخصياتها الفاعلة. كما قدمت جامعات مصر للعالم نخبة من العلماء في مختلف المجالات. إلا أن العديد من المؤشرات الأكاديمية العالمية توضح مستوى المؤسسات العلمية والجامعات، تشير إلى تراجع مكانة ومستوى الجامعات المصرية. وكذلك في السياق نفسه، يمكن تلمس النزيف المستمر للكفاءات من مصر إلى خارجها، أي هجرة العقول، بفعل الظروف السياسية التي تمر فيها مصر بشكل

عام، وكذلك ظروف كوادر الجامعات، وما يعانونه من ضعف في مستوى الدخل.

وكلما بدأ الحديث عن مشاكل البحث العلمي والجامعات المصرية، تصدرت مشاكل "الدعم المادي" الصورة. وكأن زيادة الميزانية المخصصة للجامعات والبحث العلمي هي العصا السحرية لإصلاح كل الإشكالات والعقبات أمام مستقبل الجامعات المصرية وتطويرها، مع أن زيادة نسبة الدعم المادي هي إحدى الخطوات المهمة، حيث يتوقع أن تصل إلى ١٪ من الموازنة العامة، إلا أن الكثير من الإشكالات في الإدارة والتنظيم تستحق النظر، والكثير من الاستراتيجيات المتبعة بحاجة إلى تغيير ملح وجذري. إن غياب الأبحاث العلمية الجادة والمتخصصة، هو أيضا عائق كبير، حيث أصبحت أغلب الأبحاث في الجامعات تتم بهدف تحصيل ترقيات لأعضاء هيئة التدريس، وحيازة مرتبات أو مكافآت مالية، من ثم توضع على الرف ليطويها النسيان، في ظل غياب انتقاء وتوظيف حقيقي للكفاءات.

ترتكز مشاكل المناهج الأكاديمية بالجامعات المصرية على جانبين، أولها " التطوير"، على الرغم من أن المناهج تمر بتحديث كل ثلاث أو خمس سنوات، إلا أن المعلومات والأبحاث المضافة لا تقدم للطلبة بطريقة حديثة ونقدية، والحل ما زال يكمن في وضع استراتيجية تعليمية ترقى بمستوى الطالب معرفيا ونقديا، لتصنع منه باحثا قادرا على المشاركة والإسهام في المسؤوليات العلمية تجاه مجتمعه وما تطلبه مشاكل هذا المجتمع والعقبات التي يواجهها من حلول. والعائق الثاني، وهو الأكبر، يكمن في الفجوة بين المناهج الجامعية وما يتطلبه سوق العمل، حيث تواجه تلك المشكلة أغلب الخريجين من الجامعات المصرية، ليتخرج الطالب من الجامعة مصطدما بمتطلبات ومهارات لم يعلم بها أثناء دراسته.

إن عمليات تطوير وتحديث البرامج التعليمية الجامعية ومناهجها بالجامعات المصرية، ولأسباب متنوعة ومتعددة لا تسير كما ينبغي لها، وتتطلب

في مجملها مراجعة وتحديث شاملين، لتواكب الجامعة بها مستويات ومعايير أداء المؤسسات الجامعية والبحثية العالمية، ولتعاود استرداد زمام المبادرة، والاهتمام بإعداد الخريجين وتخريج باحثين قادرين على مواكبة ما يستجد في مجالهم ويبدعون فيه(بدوي، ٢٠٠٦، ص ٢١٢).

وإن كان كل ما سبق يعبر عن قصور مرتبط بأداء الجامعات المصرية لدورها التعليمي، فهناك قصور أيضا مرتبط بأداء الجامعات لدورها البحثي، من أهم مظاهر هذا القصور ضعف ميزانية الجامعات المصرية الخاصة بالبحوث بالقياس إلى ما تخصصه العديد من الدول النامية، وبالقياس إلى الاحتياج الفعلي للجامعات المصرية من ميزانيات تساعدها على أداء دورها البحثي بكفاءة على(عابدين، ٢٠٠٣، ص ٢٨٠).

ولذا تشير سلبيات التجربة المصرية إلى أنه لا يوجد هناك من لديه أي تحفظات بشأن القياس أو الاستفسار عن القدرة التنافسية للجامعات المصرية على المستوى الدولي، من حيث إنتاجية الجامعات من خريجين أو مشاريع وبحوث دولية وعالمية عبر الإنترنت وبواباتها الإليكترونية، أو النفوذ المعلوماتي، أو القوة الناعمة التي كانت تتمتع بها من قبل حتى على المستوى العربي، أو المعايير الخاصة بعلومها وتقنياتها. والسبب في ذلك يرجع الى إنه ليس هناك بتنافسية حقيقية على المستوى الدولي في كل من هذه المجالات.

وعَلى سبيل المثال في مجال التعليم أو البحث أو الحراك الدولي للطلاب، فمن هذا المنظور يبدو من الواضح أن الجامعات المصرية تقف في موقع ضعيف حالياً كنتيجة مباشرة لاستجابتها المتثاقلة والبطيئة تجاه المنافسة والتصنيفات العالمية، بالمقارنة مع نظيراتها في دول العالم المختلفة وخاصة الآسيوية. وليس الهدف هنا إعادة التأكيد ببساطة على الحقيقة التي تشير أن للجامعات المصرية نقاط ضعف كبيرة. وإنّما وما تهتم به الدراسة الحالية هو الاتجاه الذي من خلاله تكون أو لا تكون القدرة التنافسية على المستوى الدولي

بين الجامعات المصرية، والتي تُشَكلُ بدورها مُعضِلَةّ ذات صلة بطبيعة الجامعات المصرية ضمن السياق الذي أوضحته الدراسة الحالية آنفاً.

المحور السادس : سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية بالتصنيفات العالمية للجامعات

إن إصلاح التعليم العالي في الدول الآسيوية لم يثر الاهتمام بالتفوق المادي الآسيوي، بقدر ما أثار الاهتمام بالتفوق في العوامل الإدارية والتنظيمية بالجامعات الآسيوية، وانعكاس ذلك على السياسات والممارسات بها، وهذه العوامل بالتأكيد يمكن الاستفادة منها وإظهار قدر الإمكان عوامل نجاح الجامعات الآسيوية، ومحاولة استخلاص أهم النقاط الإيجابية التي يمكن أن تكون عاملا إيجابيا يسهم في تكييف الجامعات المصرية على أثر التغيرات التي فرضتها الظروف الاقتصادية الحالية، ولكن لا يمكن نقل عوامل النجاح هذه واستنساخها، بل الاستفادة منها تكون بإذكائها وتوجيهها في ظروف مصر وليس بالخضوع لها.

والآن وبعد إيضاح لسياق النقاش، وما قامت به الدراسة الحالية من إجراء مقارنة بين القدرة على المنافسة على المستوى الدولي بين الجامعات اليابانية والتايوانية والكورية والسعودية والمصرية، نرى أن الجواب أصبح واضحاً. حيث يشير واقع حال الجامعات المصرية أنها بدَورها لا تتنافس مع بعضها البعض للحصول على أفضل المواهب، ومِن هذا المُنطلق، فإن وضعَ التعليم الجامعي مماثلٌ لوضع التعليم الإلزامي في جميع أنحاء مصر، حيث يجري ضمن حيز مغلق أكثر أو أقل قليلاً، وإن لم يكن بنفس القدر تماماً كما هو الحال في التعليم الإلزامي.

وتشير الدراسة المقارنة الحالية إلى أنه بهذه الطرق المتبعة في الجامعات المصرية، ما تزال العالمية بمعنى استيفاء المعايير العالمية تُعّد قضية مهمة للتعليم الجامعي المصري. ومن الإنصاف القول إن هيكله الذي يتعرض لانتقادات شديدة

من قبل الباحثين في الدراسات والبحوث المتعلقة بالتصنيفات العالمية وترتيب الجامعات المصرية فيها، ووصفه بأنه غير قادر على استيفاء الأهداف التعليمية المطلوبة لبلوغ متطلبات ومؤشرات هذه التصنيفات، فهو لم يتغير بعد. وحيث تعاني مصر من مجتمع كهل في مواجهة الضعف الاقتصادي الحالي. وبالرغم من تزايد الحصص التي تخصصها الحكومة المصرية للإنفاق على التعليم العالي والجامعات في جميع الأوقات، فإن الإنفاق على الجامعات المصرية متدني بالفعل وفق المعايير الدولية، ولهذا لم تفشل فقط في الارتفاع وتحقيق مراكز متقدمة بالتصنيفات العالمية، ولكنها تخضع لضغوط متزايدة ناجمة عن قيود وتقشفات إضافية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، هناك إمكانية كبيرة بأن يؤدي منهج الحرية والمنافسة للتعليم العالي إلى عدم مساواة أكبر في القدرة التنافسية بين الجامعات المصرية، وبشكل خاص في مجال الأبحاث. لكن من المرجح أن ينتج النظام عددا أقل من الجامعات القوية وعدداً كبيراً من الجامعات الضعيفة. في غضون ذلك، تشعر مؤسسات الجامعات المصرية بالقلق، ولطالما وجهت انتقادات لقدرتها على القيام بإدارة شؤنها بشكل مستقل. وفي ظل ظروف يكون فيها رأس المال الاستثماري محدودا، فإن ''التحرير والمنافسة'' لن تكونا كافيتين لإصلاح نظام هرمي صلب من القاعدة إلى القمة وأن يجعلانه مرنا ومتنوعا. إلا أنه من المرجح أن يتم فقط إنتاج نسخة أكثر هرمية من النظام الراهن وإنتاج هرم أكثر حِدَّةً من النظام الحالي. ولكن كم سيكون إلغاء القوانين المعيقة، ناجحا في إصلاح الجامعات المصرية وتحويل نظامها إلى نظامٍ قادر على تلبية الاحتياجات المتنوعة في المستقبل لمجتمع تنشد مصر كلها أن يكون متقدم وعالي التقنية ومؤسس على المعرفة والتعلم المستمر مدى الحياة، ولعّل اتجاه ومصير الإصلاحات الحالية يتطلبان المزيد من المراقبة عن كثب خلال الأعوام القادمة.

وبُغية التأكد من هذا حتى في تلك الجامعات المصرية العريقة (مثل القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط وغيرهم)، هناك نوع من القدرة التنافسية المتوهمة على المستوى المحلي أو الدولي على شكل تصنيف دولي للجامعات أو شيء من هذا القبيل. لكن خارج إطار الدول التي تتكلم اللغة الإنجليزية (بشكل خاص خارج الدول الغربية) فإن نتائج هذه التصنيفات لا تتمتع بأي تأثير جوهري على السوق المحلية للتعليم الجامعي. ومهما كانت صورة المنافسة موجودة إلا أنها تبقى محدودة في الساحة المحلية. فهي لا تنطوي على أية عناصر دولية.

إن الترتيب الإقليمي والدولي للجامعات قضية مثيرة لكثير من الجدل والخلاف، فلكل ترتيب منتقدوه من مؤيدين ومعارضين، إذ أن لكلّ ترتيب مزايا وعيوب ؛ حيث يمكن أن يعتمد على صفات أو عناصر غير موضوعية للجودة، أو على دراسات مسحية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب السابقين والحاليين وغيرهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن دليل الترتيب الدولي للجامعات هو أداة قيمة لبيان ما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في الوضع الإقليمي والدولي لكل جامعة، وأداة لمساعدة واضعي السياسات التعليمية الجامعية في تحديد نقاط الضعف والقيود والمعوقات التي تواجهها الجامعات من ناحية الجودة والكفاءة، وتحديد أفضل الطرق والممارسات لتطوير مستوى التنافسية من خلال الاقتداء بأفضل جامعات العالم.

وتسعى الجامعات المصرية لتكون من أفضل جامعات العالم، وتكون مهيّأة للمنافسة العالمية في مجال الإبداع والابتكار، وقادرة على إقامة اقتصاد معرفي يسهم في تنمية مجتمعية مستدامة. ومع أن المعايير العلمية المستخدمة غير دقيقة وذات أهداف بحثية خاصة إلا أنه يجب على جامعاتنا الاستفادة من تلك المعايير، إذا ما أردنا أن نجد لنا مكانا بين تلك الجامعات، وأن لا نكتفي بتبادل التهم دون أن يكون هناك رغبة حقيقية في الإصلاح. ولا يمكننا أن نعزو تأخر

جامعاتنا المصرية إلى جهة دون أخرى فالجميع يتحمل المسؤولية والجميع مطالب بالمشاركة في عملية الإصلاح والتطوير.

وتساعد الدراسات المستقبلية وخاصة الاستهدافية على صنع مستقبل أفضل للجامعات، وذلك بفضل ما تؤمن به من منافع متعددة، وإذا سار الأمر على هذا النحو، فإن تقنية السيناريوهات تسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الجامعية بشأن محاولة تحقيق القدرة التنافسية والتقدم في التصنيف العالمي للجامعات من جانبين:

١. **الجانب الأول:** هو باب توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطط وصانع القرار الجامعي، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة، وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل.
٢. **الجانب الثاني:** هو باب ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار جامعي على مستوى القيادات الجامعية وعلى مستوى أعضاء هيئة التدريس والإداريين، بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات.

أولا: مستقبل الجامعات المصرية والتصنيفات العالمية:

مما لاشك فيه أن الجامعة التي لا تمتلك خريطة واضحة المعالم والتضاريس لهذا العالم سريع التغير شديد التعقيد، والتي لا تمتلك بوصلة دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي جامعة تعرض مستقبلها لمخاطر كبيرة. ذلك أن مستقبل هذه الجامعة لن يخرج في هذه الظروف عن أحد احتمالين:

١. **الاحتمال الأول،** أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أنه يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة، لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية.

٢. **والاحتمال الثاني:** أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهمها من مستقبل هذه الجامعة إلا أن يخدم مصالحها هي، سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الناس في هذه الجامعة أم لم تكن.

وفى الحالتين، يصبح مستقبل الجامعة مرهوناً بمقادير خارجية أو مصالح شخصية، أي أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة المواطنين في هذه الأمة في تشكيلها أو التأثير فيها. وهذا بالقطع وضع بائس. وما أتعس الجامعة التي تجد نفسها فيه.

ولذا فإن الجامعات الآسيوية المتميزة كما وضح من الدراسة والتحليل المقارن هي الجامعات المدركة لما يحيط بها من تغيرات، والواعية بما يزخر به عالم التعليم العالي من تدويل وحراك وتنافسية، وهى بالتالي الجامعات التي تسعى لصنع مستقبلها، أو على الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه. أما الجامعات الضعيفة فهي الجامعات الغافلة عما يجرى حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات. فعندما لا تبادر الجامعات إلى صنع مستقبلها ينشىء فراغ.

وإذا أرادت الجامعات المصرية أن تشارك بفاعلية في صنع مستقبلها في عالم التصنيف ومحاولة حجز مكان لها بين جامعات النخبة العالمية، عليها إذن أن تمتلك الخريطة الواضحة لهذا العالم الجديد، وأن تمتلك البوصلة التي تهتدى بها في التعرف على الطريق إلى المستقبل الذى تريده - وهو ما يفترض ضمناً تحديد ملامح هذا المستقبل المرغوب فيه من جانب هذه الجامعات. وهنا يصبح السؤال: وما الطريق إلى امتلاك تلك الخريطة وتلك البوصلة؟ وما السبيل إلى اختيار الطريق الذى يفضى إلى المستقبل الذى تطمح إليه كل جامعة لتحقق مرتبة متقدمة في عالم التصنيف والترتيب العالمي للجامعات؟ وكيف يمكن اكتشاف ملامح هذا المستقبل المنشود؟ والجواب عن كل هذه الأسئلة يكمن في عبارة واحدة: السيناريوهات المستقبلية، أو رؤى استشراف المستقبل.

ومن المهم إدراك أمرين أساسيين فيما يتعلق بالتصنيفات العالمية:

١. **الأول**، أن التصنيفات العالمية للجامعات باتت من الحتميات، أي أنها صارت تنافسية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. وهى لا تجرى (كما كان يظن في فترة سابقة) من باب الرفاهية الثقافية أو التسلية الذهنية في جامعات النخبة بدول العالم الغنية وحدها. بل إنها ضرورية لجامعات الدول كافة على اختلافها من التقدم أو التخلف، وذلك لما يحفل به العالم الجديد للجامعات من تغير سريع ومتزايد، فضلاً عن أهميتها لترشيد عملية صناعة القرارات الجامعية. إذ يندر أن نجد جامعة كبرى، وبخاصة إذا كانت تنتمى إلى فصيلة الجامعات المتميزة وجامعات النخبة، لا يشتمل بنيانها التنظيمي على مركز أو قسم للدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي. وإذا كان الأمر كذلك عند جامعات النخبة، فإن جامعات الدول النامية التي لم تزل تسعى إلى بناء نفسها وتنمية برامجها، والعثور على موقع أفضل لها على خريطة التصنيفات العالمية في حاجة أشد إلى القيام بطرح عدد من السيناريوهات والدراسات المستقبلية.

٢. أما **الثاني**، الذى يتعين إدراكه في شأن سيناريوهات تحقيق التنافسية بالتصنيفات العالمية، فهو أن هذه السيناريوهات وإن كانت تتطلب بالضرورة قدراً من المثابرة والقدرة الذاتية على التصور المسبق لما هو غير موجود أو غير معروف الآن لبعض الجامعات المصرية، إلا أن أنشطتها تختلف نوعياً عن الأنشطة التي تقع في حقل التصنيفات المحلية ومعاييرها التنافسية ومؤشراتها.

خاصة وأن ما يطلق عليه اليوم التصنيفات العالمية للجامعات إنما يتمثل - على العموم - في دراسات جادة تقوم على مناهج بحث وأدوات درس وفحص مقننة أو شبه مقننة، وتحظى بقدر عال من الاحترام في الأوساط العلمية، وتنهض بها معاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية ذات سمعة راقية. بل إن هذه التصنيفات قد بلغت من النمو والرقى حداً يسمح بالحديث عن بروز ترتيب

قياسي جديد في التصنيفات العالمية. فالأمر جد لا هزل فيه، وعلى من يريد الخوض فيه أن يتخذ له ما يلزم من عدة وعتاد.

ثانيا: أهداف السيناريوهات المقترحة:

فيما يتعلق بالسيناريوهات أو استشراف المستقبل للجامعات المصرية، يجب التأكيد على أن الهدف المباشر للسيناريوهات المستقبلية المطروحة مع نهاية الدراسة الحالية ليس التخطيط أو وضع الاستراتيجيات، بل إن هذه السيناريوهات استشرافية تفيد دون شك في إعداد العدة لوضع الخطط أو رسم الاستراتيجيات. إذ أنها توفر لأهل التخطيط والاستراتيجيات جانباً مهماً من القاعدة المعرفية التي تلزم لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط، فكل عمل تخطيطي جاد غالباً ما يكون مسبوقاً بنوع ما وبقدر ما من العمل الاستشرافي (طرح بدائل أولية غالبا لمعدلات مختلفة للنمو والتراكم). ولكن شتان بين أن يأتي العمل الاستشرافي كمقدمة سريعة للعمل التخطيطي، وبين أن تتاح الفرصة لكى ينمو كعمل قائم بذاته، يأخذ وقته اللازم ويستعمل المنهجيات المتعارف عليها، وتستوفى مقوماته التي سيتم عرضها في كل سيناريو.

وليس الهدف من السيناريوهات هنا هو الإنباء بالمستقبل، بمعنى تقديم أي تنبؤات غير شرطية وغير احتمالية بالأحداث المستقبلية. فكل ما تقدمه السيناريوهات من مقولات حول المستقبل إنما هي مقولات شرطية واحتمالية. ولذا تتعدد المقولات أو الرؤى أو السيناريوهات المستقبلية التي يقدمها الاستشراف في الدراسة الحالية، نظراً لتعدد الشروط والاحتمالات التي تحيط بالتصنيفات العالمية للجامعات موضع الاهتمام.

أي أنه ليس من أهداف التصور المقترح للدراسة الحالية رسم مستقبل بذاته، ولا وضع استراتيجية أو خطة بعينها للجامعات المصرية لبلوغ مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية. وإنما يهدف التصور إلى تقديم قاعدة معرفية تساعد الجامعات ومتخذي القرارات على اختيار المستقبل الأفضل لهذه الجامعات، وذلك في ضوء موازناتها بين منافع وتكاليف الصور المستقبلية المتعددة التي

يمكن أن يأخذها مستقبل جامعات مصر على امتداد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وبشكل أكثر تحديداً يسعى التصور المقترح إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

١. **صياغة عدد من السيناريوهات**، أي التصورات المستقبلية البديلة لحركة الجامعات المصرية، مع تحديد ما ينطوي عليه كل مسار مستقبلي من مزايا وأعباء، وكذلك استقصاء قدرة كل سيناريو على الوفاء بأهداف معينة يمكن أن تكون موضع اتفاق عريض بين سائر المهتمين بمستقبل الجامعات المصرية، أو يمكن أن تؤدى في مجموعها إلى تحقيق التقدم طبقا لمعايير يمكن أن تكون محل قبول عام.

٢. **بلورة منهج جديد في إدارة شئون الجامعات**، وذلك بتوفير أدوات علمية لمتخذ القرار تمكنه من تأسيس عمليات اتخاذ القرار على ركائز متينة من المعرفة بالواقع واستشراف المستقبل. ومن المأمول فيه أن يساعد توافر هذه الأدوات العلمية في تمكين صناع القرارات من الربط بين المتغيرات المختلفة والتخلص من الانقياد إلى الاستجابات الجزئية لكل منها على حدة، ومن ثم التسلح بنظرة شاملة توظف الارتباطات فيما بين مختلف المتغيرات في الإدارة الرشيدة لشئون الجامعة، وفى إعادة ترتيب الأولويات لصالح التنافسية مع الجامعات الأخرى على المدى البعيد.

٣. **تنمية رأى عام جامعي مهتم بالتصنيفات العالمية للجامعات**، شغوف بالتعرف على ما قد تحمله المستقبلات البديلة من فرص ومخاطر، ومتحفز لمواجهة التحديات المستقبلية مواجهة مستنيرة. ويعنى ذلك استثارة الاهتمام الجامعي الجاد بقضايا المستقبل، ورفع مستوى الوعى بالقضايا والتحديات التي يحملها التنافس مع الآخرين في طياته، والنهوض بمستوى الحوار الجامعي حولها، وشحذ الهمم لمواجهة المشكلات المستقبلية والاستعداد للمستقبل من جانب كل الأطراف القيادية والأكاديمية والإدارية والطلابية وغيرها من أهل الرأي والفكر والعلم وصناعة القرارات.

فقد أصبحت كل هذه الأمور من الضروريات لتأمين مستقبل جامعي أفضل، بعد أن كاد الانشغال بهموم الحاضر ومشكلات الحياة اليومية داخل المؤسسات الجامعية يطغى على كل اهتمام آخر لدى معظم العاملين بالجامعة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إنجاز أهداف فرعية كما يلي:

١. **إقامة شبكة بحثية من الأفراد والمراكز الجامعية المشتغلين بالبحث العلمي والنشر الدولي**، يتم من خلالها تنفيذ السيناريو ونشاطاته العلمية المختلفة على النحو الذى يكفل للعمل الشمول والتفاعل بين مختلف حقول المعرفة من جهة، والذى يكفل التعبئة البحثية للأقسام ومراكز الأبحاث والمراكز العلمية بالجامعات المصرية من جهة أخرى.

٢. **تقديم إسهامات إدارية**، لا سيما في تطوير الفكر الإداري بالجامعة، وفى صياغة أدوات تحليل ومنهجيات ملائمة لدراسة المستقبلات البديلة، لمواجهة تحديات التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها ومعاييرها.

٣. **تنمية المهارات الإدارية الجامعية** في التعامل مع المشكلات المعقدة، وبخاصة مهارات التفكير الإبداعي والتصور المستقبلي للجامعة. وينطبق ذلك على المشتغلين في الجامعة، وكذلك على من يتصلون بنشاطاتها من خلال الندوات وورشات العمل، وما يصدر من مطبوعات، وتنظيم برامج تدريبية وتوعوية بأهمية التصنيفات العالمية.

٤. **نشر أعمال السيناريو الواحد على نطاق واسع**، بالوسائل التقليدية والوسائل الإلكترونية، والتداول حولها كلما أمكن في ورشات عمل وندوات ومؤتمرات، وكذلك إتاحتها لأكبر عدد ممكن من المشتغلين في مجال الإعلام لتوفير معلومات ونقاط انطلاق فكرية.

ويتضح من العرض المتقدم لأهداف السيناريوهات المقترحة، أنها سيناريوهات تتسم بالطموح، والانفتاح العقلي دون تحيز مسبق لتوجه بعينه. كما تسعى إلى الارتباط بالفعل الاجتماعي من خلال الانفتاح على المجتمع

الجامعي للتعرف على رؤى أعضاء هيئة التدريس والإداريين للواقع والمستقبل، وللتعرف على آرائهم فيما تتوصل إليه السيناريوهات من نتائج وسيطة ونهائية، وترشيد حواراتهم حول الخيارات المستقبلية، والارتفاع بالمستوى والمحتوى العلمي لعمليات التخطيط واتخاذ القرارات بجامعاتنا المصرية.

ثالثا: منطلقات أساسية للسيناريوهات المقترحة:

لم يكن اهتمام الأكاديميين وخاصة بحاث التربية المقارنة، بموضوع تصنيف الجامعات العالمية، بسبب مصداقية معايير المؤسسات العلمية والبحثية التي قامت بكتابة تلك التقارير، بقدر ما هو محاولة منهم لإصلاح الوضع القائم لجامعاتنا المصرية، والذي لا يختلف اثنان على أنه بحاجة إلى تطوير وإصلاح. فاحتلال الجامعات الأمريكية والأوروبية واليابانية لقائمة الصدارة لا يشكل صدمة أو خيبة أمل لأكثر المتفائلين في عالمنا العربي والمصري، وخاصة إذا ما علمنا أن ما تنفقه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على البحث والتطوير يتجاوز ثلاثة أرباع الإنفاق العالمي بأسره على هذا المجال. وكذلك الحال تفعل الآن كلة من تايوان وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ولذا ثمة مسلمات أساسية قبل وضع السيناريوهات المقترحة لتحقيق ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية، كما يأتي:

- ليست هناك وصفة سحرية جاهزة لإنشاء جامعة مصرية من الطراز العالمي، بل تتضافر عوامل مختلفة في تحقيق هذا الحلم العلمي واختراق جامعات النخبة، وعلى رأسها وجود رؤية استراتيجية طموحة، وتمويل وافر كما فعلت أغلب دول المقارنة في الدراسة الحالية، وقيادة أكاديمية ملهمة، ودعم حكومي مادي ومعنوي.
- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجامعات ليست أيضا هي العصا السحرية لمشاكل الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.

- تدشين مشروع لتصنيف الجامعات المصرية، يشرف عليه هيئة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، أي وضع نظام للتصنيف قائم على معايير ومؤشرات واضحة بالاستفادة من التجارب العالمية الرائدة، بحيث تراعي هذه المعايير خصوصية واقع الجامعات المصرية، وتدفعها نحو المزيد من التطوير ومواكبة المستجدات في مختلف المجالات المعرفية والبحثية والخدمية.
- من الخطأ محاولة تعميم تجارب عالمية معينة أو استنساخ خططا أجنبية ناجحة، ذلك أن أي قصة نجاح هي مدينة بالدرجة الأولى لبيئاتها المحلية، أما العنصر الخارجي فهو محفز وداعم.
- الجامعات المصرية الطامحة للريادة والتميز والانتماء إلى نادي النخبة العالمية لا تحتاج لتكرار ما تفعله أفضل الجامعات العالمية أو الآسيوية الحالية، بل عليها أن تبدع بأساليبها الخاصة وفي ظل محيطها المحلي والوطني.
- النجاح المستدام للبحث العلمي يتوقف على مدى توطين المعرفة، وإيجاد مجتمع معرفة، وإجراء إصلاحات هيكلية وجوهرية في نظام التعليم على مختلف المستويات وخاصة الجامعي، فهذه العناصر وغيرها تشكل محضنا مهما لأي مشروع لإنشاء جامعة أو جامعات نخبة عالمية.
- المال وحده ليس كافيا، وتوفير مزيد من التمويل لا يشكل بالضرورة ضمانة على النجاح والجودة في التعليم والبحث العلمي، حيث أننا لا نستطيع بالمال وحده إيجاد جامعة من الطراز العالمي بين عشية وضحاها، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة (الصديق، ٢٠١٤، والفيصل، ٢٠١١، عمار ٢٠١٤).
- إن قياس الأداء منهج استراتيجي يهدف إلى زيادة كفاءة أداء المؤسسات الجامعية من خلال تطوير أداء العاملين وفرق العمل وزيادة قدراتهم. وتعد مؤشرات الأداء الجزء الأهم من القياس المعياري لأداء الجامعات المصرية، ووسيلة لمساعدة إدارات هذه الجامعات على التعرف على واقعها الأكاديمي

والتدريسي والبحثي، ومدى إمكانية رفع مستوى الجودة فيها، وتحديد الفرص ذات الأهمية الاستراتيجية لها.

- أن الباحثين في الجامعات المصرية الذين يطمحون إلى وضع جامعاتهم على خريطة الجامعات الكبرى في العالم وتعزيز تأثيرهم العلمي، ليس لهم خيار آخر غير استعمال اللغة الإنجليزية باعتبارها أداة للتواصل العلمي والأكاديمي، وليست وسيلة للهيمنة الثقافية أو سمو هوية على أخرى، حتى تستعيد اللغة العربية مكانتها العالمية، وهذا لن يتم إلا إذا وصلت الدول العربية إلى الريادة العالمية في مجالي العلم والمعرفة.

رابعا: محاذير يجب مراعاتها:

بالرغم من أن معظم، إن لم يكن كل مؤسسات الجامعات المصرية وصلت إلى مرحلة النضج في إعداد خططها الاستراتيجية، إلا أن تنفيذ هذه الخطط وقياس الأداء في تنفيذها يعتبر في بداياته ويحظى حالياً بمركز الاهتمام من صناع القرار ، لما يمثله ذلك من قدرة هذه المؤسسات على تقويم الممارسات لحالية ومدى ارتباطها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لها.

وإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون مقبولاً من وجهة نظر التنافسية بين الجامعات المحلية والدولية، فعلى القائمين على شئون كل جامعة اتخاذ قرارات اليوم آخذين في الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمنى طويل، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط. وهنا تساعد هذه السيناريوهات بكونها دراسات مستقبلية في استطلاع هذه النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية. فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم في تشكيل المستقبل المرغوب فيه، فبها ونعمت. وإذا لم تكن تسهم في ذلك، يجب السعي لتعديل هذه القرارات حتى تأتى نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل الذى تريده الجامعات لنفسها.

وقد يقول البعض أن هذه التصنيفات ليس لها أي معنى. كيف يمكن لجامعاتنا المصرية أن تنافس الجامعات الغربية أو الآسيوية، ومعظم الطلاب

المصريين المتميزين يلتحقون بالجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية، لإتمام دراستهم وكل أبحاثهم ومنجزاتهم تحسب لصالح تلك الجامعات ؟ ثم بعد ذلك يحتفظون بالكثير منهم، ويجنسونهم ليزيدوا في ازدهار البلدان التي تستقبلهم. وقد يقول آخرون أن العالم أصبح قرية صغيرة متشابكة المصالح فلا داعي لمثل هذه المقارنات. ومن المعلوم أنه لا يمكن قياس ما لا يمكن توثيقه، ولا يمكن تجويد ما لا يمكن قياسه، وفي هذا الشأن يجب مراعاة الآتي:.

- البعد عن السيناريو المرجعي. وهو يمثل الامتداد المنطقي للتطورات الراهنة، وذلك فيما لو استمر النمط الحالي لردود فعل الإدارة الجامعية الحاكمة وفواعلها السلوكية الراهنة تجاه التصنيفات المحلية والإقليمية والعالمية، وتمت تسميته بـ " السيناريو المرجعي " أو الاتجاهي، الذى يعبر عما قد تؤول إليه الأوضاع على امتداد السنوات القادمة للجامعات المصرية، إذا ما استمر المنطق الحالي في التعامل مع مشكلات عدم مواكبة التصنيفات العالمية، وليس بالضرورة استمرار نفس الآليات أو نفس السياسات التفصيلية، مما يجعل جامعاتنا خارج حلبة السباق.
- تفعيل سيناريو القوى الإدارية. وهو يمثل التصور المتولد عن استطلاع رؤى القوى الجامعية والتشكيلات الإدارية القائمة للمستقبل المرغوب فيه من جانبهم، التي ترى أن مستقبل الجامعات المصرية والسبيل لبقائها على خريطة العالم بفعالية في عالم التصنيفات الجديد القائم على التنافسية، وذلك بغض النظر عن مدى تكامل أو تناسق هذا التصور حول التصنيفات العالمية وأولويات الاهتمام والتركيز خلال الفترات الزمنية القادمة.
- تجنب السيناريو الوسيط. ويمثل هذا السيناريو مسار الجامعات المصرية، فيما لو طرأت تعديلات إصلاحية غير جذرية على مجموعة السياسات والبرامج المطبقة بها حالياً تجاه معايير التصنيفات العالمية ومؤشراتها، وفيما لو حدثت بعض التعديلات غير الجوهرية في تركيبة الأولويات الجامعية، ويمكن أن يعد هذا السيناريو صورة منقحة من السيناريو الإداري،

حيث يتم إزالة أوجه عدم التناسق المرتبطة باختلاف رؤى الفئات الأكاديمية والإدارية والطلابية المختلفة والتفاوت في أفقها المستقبلي وغير ذلك من مصادر عدم التناسق.

- التأكيد على انتهاج السيناريو الابتكاري. ويصور هذا السيناريو المسار الذى يمكن أن تسلكه الجامعات المصرية لسرعة بلوغ مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية، وذلك فيما لو أطلقت طاقات الإبداع والابتكار الكامنة في الجامعة من خلال تغيير جوهري في التركيبة الإدارية، وفى توزيع المهام والواجبات والمسئوليات، وفى نسق القيم السلوكية السائدة حالياً، وفى مستويات البحث والتدريب والتكنولوجيا المطبقة في جامعاتنا، ومن ثم تغيير جوهري في السياسات الجامعية والترتيبات المؤسساتية، ونمط العلاقات الإقليمية والدولية للجامعات.

ومن هنا جاءت ضرورة وأهمية عقد مؤتمرات علمية بصفة دورية لمناقشة موضوع القياس ومؤشرات الأداء، ودورها في تعزيز الجودة بمختلف مؤسسات الجامعات المصرية، وتحقيق القدرة التنافسية في التصنيفات العالمية باتباع سيناريوهات مستقبلية مناسبة لجامعاتنا المصرية، حيث أن تعدد الدراسات المستقبلية، وتنوع معايير اختيار السيناريوهات، هو أمر مستحب، وذلك لما فيه من إثراء لمعارفنا بشأن المستقبل، وما ينطوي عليه من فرص ومخاطر.

خامسا: تحديات السيناريوهات المستقبلية ومعيقاتها:

تشير الخبرات المختلفة في إنجاز الجامعات المصرية لمراتب متقدمة بالتصنيفات العالمية للجامعات، إلى أن هذه السيناريوهات قد تواجه صعوبات جمة كثيراً مما يحول دون اكتمالها، أو تحول دون خروجها بمستوى جيد في حالة اكتمالها. وفيما يلى عدد من الصعوبات التي يجب التنبيه المبكر عليها، ولتوجيه نظر كل من يهمه الأمر إلى أهمية العمل على معالجة هذه المصاعب حتى تكثر الإجراءات ويرتفع مستواها، وحتى تتحول من أعمال طارئة إلى نشاط مستمر (شأنها في ذلك شأن التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به أغلب

الجامعات المصرية الآن)، وحتى يتحقق بالتالي ما يرتجى من ورائها من منافع في مجال البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع على السواء. ومن أهم هذه المصاعب التي واجهت - ولم تزل تواجه – تحقق اي من هذه السيناريوهات في أغلب الجامعات المصرية ما يأتي:

١. **المصاعب المنهجية:** فالسمات المرغوب توافرها في منهجية العمل المستقبلي ليس من اليسير تحقيقها، خاصة في ظل الأوضاع غير المواتية للبحث العلمي في الجامعات المصرية، وما تؤدى إليه من تشتيت للطاقات، وبعثرة للجهود فيما لا طائل وراءه، والنهوض بالبحوث والنشر الدولي لها على نحو جاد في مثل هذه الظروف يتطلب الكثير من الوقت والكثير من المال، والكثير من العناصر البشرية ذات التأهيل العلمي المرتفع. ومعنى ذلك أن بلوغ مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، تتطلب إجراء دراسات وبحوث عالمية ومشاريع مشتركة مع جامعات عالمية أخرى وخاصة جامعات النخبة، وهذه عملية مكلفة ولا يتوقع إنجازها في فترات قصيرة في جامعاتنا.

٢. **المصاعب المعلوماتية:** فقواعد المعلومات كانت في الماضي القريب هشة للغاية، وتعانى من الكثير من الفجوات والتناقضات في معظم الأحيان. وإذا كانت المعلومات عن الماضي والحاضر ضعيفة، فإن المعلومات حول المستقبل - التي هي بطبيعتها ناقصة - أكثر ضعفاً. ولكن في ظروف التقدم التكنولوجي الراهن والذي تم بأغلب الجامعات المصرية، قد يكون من الميسور النهوض بها صوب الاتجاهات الحاضرة والتوجهات المستقبلية. حتى لا تقل مصداقية المعلومات التي يتم بثها عبر مواقع الجامعات المصرية وبواباتها الإليكترونية، لأسباب معروفة يمكن التغلب عليها في زمن يسير مما يحقق سرعة التقدم في تصنيف ويبوميتريكس الإسباني.

٣. **المصاعب الثقافية السائدة:** ويقصد بها غياب الثقافة المستقبلية في مجتمع الجامعة لدى البعض، وغياب عادة التفكير المستقبلي لدى الكثيرين، وتجذر النزعات التقليدية. فإذا طلبت من عضو هيئة تدريس أو إداري بالجامعة رفع

وتجويد معدل الأداء وفقا لمعايير الجودة والاعتماد، ففي أحسن الظروف لن تظفر بأكثر من ١٠٪ من هذا التحسين المرجو وفقا لمعايير الجودة، بينما الـ ٩٠٪ الباقية منها يستمر معدل الأداء كما هو في العديد من المهام والواجبات دون إبداع أو تجديد كما هو الحال بالحاضر وما كان يتم في الماضي. ويلاحظ ذلك في الكثير من أمور الجودة وتطبيقات الاعتماد في أغلب المؤسسات الجامعية المصرية، غير أن ذلك يتم على حساب إطالة فترة تنفيذ الدراسات التعاقدية للفرق البحثية، وبالتالي تأخير موعد استفادة مراحل العمل التالية في مشاريع الجودة، واضطراب الجدول الزمنى لبرامجها.

٤. **المصاعب التنظيمية (المناخ العام)**: ويقصد بهذا النوع من المصاعب شيوع مناخ فكرى عام مناوئ للتخطيط والتفكير المستقبلي بعيد المدى. فالمناخ الفكري السائد هو مناخ تسيطر عليه " عقيدة السوق "، ويشيع فيه وهم أن المؤسسات قادرة على التطوير فقط لو ابتعدت الإدارة الجامعية عن التدخل في مجرياتها، وأن عجلة القيادة يجب أن تُترك لمبادرات الإداريين بالجامعة دون قلق كبير على ما يصدر منهم من تصرفات تبدو فاسدة. وثمة اعتقاد شائع بأن التصنيفات العالمية للجامعات لا حيلة للجامعات المصرية إزاءها، فالمناخ السائد يشجع على السلبية والاستسلام للواقع ن ففي مناخ كهذا تهدر الإدارة الذاتية للجامعات وتضعف الثقة بالنفس.

٥. **المصاعب الإجرائية.** ويمكن رصد عدة مصاعب مهمة تدفع في اتجاه إطالة فترة تخطيط وتنفيذ السيناريوهات المستقبلية وخفض مستوى أدائها:

- طول فترة البحث عن السيناريو المناسب والأسرع، ثم طول فترة إعدادهم لخطط إجرائية لهذه السيناريوهات.
- عدم التزام معظم الجامعات بالجداول الزمنية لتنفيذ السيناريوهات المتفق عليها بين الإداريين والأكاديميين.

- عدم التزام كثير من القيادات الجامعية بخطط السيناريو المتفق عليه معهم.
- بالرغم من أن أحد أسباب إصرار إدارة الجامعة على تكليف فرق بحثية، لا باحثين فرديين، بالسيناريوهات المطلوبة لتحقيق التقدم في المراتب بالتصنيفات العالمية، هو ما يؤمل من أداء أفضل من خلال العمل الجماعي للفرق، إلا أن التجربة بينت أن العمل بروح الفريق كان غائبا في كثير من الحالات، وأن عمل الفرق البحثية يتم بتوزيع تكليفات جزئية على أحاد الإداريين وحتى الباحثين، ينجزها كل منهم في استقلال عن الآخر، وأنه نادراً ما تجرى مناقشة جماعية لهذه الأعمال، أو كتابة جماعية للسيناريوهات.

٦. **المصاعب المالية.** تتعدد أسباب ارتفاع التكلفة منها:

- اتساع نطاق التصنيفات العالمية وتعدد التخصصات فيها. وهو ما يؤدى إلى حجم كبير يتطلب إنجازه قوة عمل وقيادات كثيرة العدد.
- تعقد منهجية العمل اللازمة لتحقيق مؤشرات التصنيفات، مما يستلزم توافر خبرات بشرية على مستوى عال. وهذه نادرة، وكثيراً ما يتطلب اجتذابها توفير حوافز مالية مرتفعة.
- احتياج بلوغ معايير التصنيفات إلى خدمات وتسهيلات علمية كثيرة مثل المعلومات والحاسبات والبرمجيات، والندوات وورشات العمل، والاستشارات والمقابلات، والتصوير والطباعة والمراسلات وتوزيع المطبوعات. وهذه أيضاً من الأمور التي تستنفد نسبة عالية من الموارد المالية بالجامعات.

ولهذا تتطلب التنافسية في عالم التصنيفات العالمية ميزانيات ضخمة، قد يتعذر تدبيرها عادةً من مصدر واحد (ميزانية الجامعة السنوية) وحتى عندما تتعدد مصادر التمويل، فقد تظل الصعوبة قائمة، إذ لا تحظى التنافسية لدى البعض بأولوية متقدمة لدى الكثير من جهات التمويل المحلية والدولية، ومن ثم يصعب إقناعها بتأمين المساهمات المالية المطلوبة.

ويتضح مما سبق أن هذه الصعوبات تفسر جانباً من قلة إقبال العديد من الجامعات المصرية على التنافسية بهذه التصنيفات العالمية. ولا عجب أن ما أجرى في بعض الجامعات المصرية من معظم الدراسات المستقبلية قد تم بمبادرات أجنبية، دون حماس يستحق الذكر من جانب إدارات الجامعات، والتي قد لا تتحمس عادة لدعم المبادرات التنافسية محلياً، فما بالنا إذا كانت عالميا، ليس فقط لما تحتاجه من مال كثير قد ترى أن من الصعب تدبيره، ولما تتطلبه من وقت طويل قد ترى أنه من غير العملي الصبر عليه، بل وكذلك لأنها تعتقد أن ما تقوم به هو الأفضل، ومن ثم فلا معنى للبحث في بدائل أخرى تطرحها قوى أكاديمية وبحثية منافسة أو معارضة. كما أن الأفق الزمنى للإدارات الجامعية وقياداتها في مصر محدود بفترات زمنية، تتغير بتغير القيادة الجامعية، ومن ثم فالخوض في أمور المدى البعيد ليس مما يستثير حماسها.

سادسا: السيناريوهات المستقبلية المقترحة:

لقد خضع اختيار السيناريوهات، استجابة للدراسة المقارنة والتحليل للخبرات المتراكمة لجامعات بعض الدول الآسيوية التي استطاعت أن تحقق لها مكانة متقدمة في هذه التصنيفات. ولقد تم تحديد عدة سيناريوهات استهدافية على النحو التالي:

السيناريو الأول: (سيناريو الاستقطاب)، ويتم هذا السيناريو وفقا للمحاور التالية:

١. الاستقطاب لأعضاء هيئة التدريس المصريين من الحائزين على جوائز عالمية ويعملون بالجامعات الأجنبية، بمعنى عودة العقول المهاجرة لفترات محددة على مدار العام الدراسي سنوياً، كما هو الحال ببرامج كوريا الجنوبية في استقطاب علمائها العاملين بالجامعات الأجنبية.

٢. قيام عدد من العلماء المصريين الحاصلين على جوائز عالمية من القائمين على رأس العمل بجامعات أجنبية – قيامهم – بإجراء زيارات سنوية لبعض الجامعات المصرية التي تخرجوا منها، ونشر ذلك عبر البوابات الإليكترونية

لكل جامعة مما يسهم في تحقيق مركز متقدم بتصنيف ويبوميتريكس، أي إذاعة أنشطتهم عبر موقع الجامعة.

٣. تشجيع العلماء المصريين الذين كانوا ضحية ما يسمى" نزف العقول "أو "هجرة الأدمغة" Brain Drain على العودة إلى العمل في الجامعات المصرية، مع توفير الإمكانات اللازمة لاستثمار عطائهم العلمي، كما هو الحال بكل من تايوان وكوريا الجنوبية، التي هي أمثلة ناجحة يحتذى بها. خاصة وأن العقول المصرية المهاجرة التي تبدع في الخارج في مختلف الفروع العلمية، وتعتلي أرقى المناصب العلمية هي بمنزلة" أصول قابلة للاسترداد" من قبل بعض جامعات مصر خاصة إذا أوجدت لها بيئة معرفية وبحثية حاضنة لها.

٤. محاولة استقطاب بعض العلماء الأجانب للجامعات المصرية – كما فعلت الجامعات اليابانية التي حققت مركزا متقدما - ولو لفترات محدودة عبر برامج التبادل العلمي والثقافي.

السيناريو الثاني: (سيناريو دعم تميز البوابات الإليكترونية للجامعات المصرية)

ويتم هذا السيناريو وفقا لمعايير مقياس ويبومتريكس الإسباني، كما يلي:

١. تطوير البوابات الإليكترونية الخاصة بكل جامعة مصرية وتحديثها من آن لآخر، وتحديثها بالبيانات والمعلومات حول البرامج والبحوث والمشاريع الدولية الناجحة بهذه أو تلك من الجامعات، وهذا يعد أحد سرع السيناريوهات مما يحقق تصنيفاً عالميا جيدا واستثمارا لتصنيف (Web Sites, Egyptian SITIATION) المصري المعمول به محلياً.

٢. يجب وضع تنقيط لإنتاج البحوث والدراسات والمشاريع المشتركة مع الجامعات المتقدمة، وتحفيز الأساتذة على انتاجهم العلمي ومكافأتهم في حالة خدمة الوطن وارتباطها بعمليات النهوض المجتمعي، ورفعها عبر موقع الجامعة الإليكتروني مترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

٣. توفير معلومات ميسرة لكل جامعة عبر موقعها الإليكتروني، لتسهم في التعرف على مكانة مؤسساتها بين مؤسسات التعليم العالي، وتسهم في

تعريف الجودة في مؤسسات الجامعة، وهذا الأمر يتطلب قبل ذلك الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذاتها، ثم البحث عن الوسائل التي تضعها في الترتيب الذي تستحقه، مع مراعاة أن المسائل اللغوية ومهارات تسويق الموقع، والاعتبارات الفنية، ومسائل الشكل والمضمون تبقى ذات أثر في ارتفاع درجة التصنيف أو انحدارها في سلم الترتيب.

السيناريو الثالث: (سيناريو التوأمة) ،ويتم هذا السيناريو وفقا للمحاور التالية:

١. التوأمة مع بعض الجامعات الدولية كما فعلت المملكة العربية السعودية وكذلك اليابان.
٢. تطوير الاتفاقيات العلمية الأجنبية، المبرمة أساساً بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات العالمية، واجراء بحوث ومشاريع مشتركة بينها، أي تفعيلها على أرض الواقع لاجتذاب عدد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين عالميا من خلال بروتكولات التعاون المشترك واتفاقيات التبادل العلمي.
٣. محاولة التغلب بأساليب متطورة على أن البحث العلمي في مصر ليس سوى اعادة الانتاج لما هو موجود سلفا بطرق أخرى – إلى حد ما – حيث تبرز مشكلة الاقتباس والتي تؤثر على مكانة الجامعة المصرية وفقا لمقياس ويبوميتريكس.

السيناريو الرابع: (سيناريو التدويل) ، إن الطريقة الوحيدة لتسريع التحول إلى جامعة نخبة عالمية، هي استخدام استراتيجيات التدويل بشكل فعال، لأن تدفق الطلاب العرب الوافدين والطلاب الأجانب المتفوقين يمكن أن يكون مفيداً في تطوير المستوى الأكاديمي، وإثراء نوعية تجربة التعلم من خلال بعد التعددية الثقافية كما في خبرة جامعات اليابان، وذلك من خلال:

١. استقطاب وجذب الأساتذة والباحثين الأجانب حيث يعد محدداً أساسياً للتميز وإحدى سماته، وذلك بالاستفادة من خبرة جامعات اليابان وتايوان، وهذا يستلزم التوسع في البرامج المقدمة باللغة الإنجليزية واستحداث أخرى باللغة الفرنسية.
٢. التوسع في الحراك الدولي للطلاب الأجانب صوب الجامعات المصرية وجذب نسب سنوية بالاستفادة من تجربة اليابان التي أعلنت عن قبول ٣٠٠ ألف طالب أجنبي في جامعاتها في أفق مدة زمنية محددة.
٣. الرفع من شأن المراكز البحثية الملحقة بالجامعات المصرية، بما يعمل على تطويرها كمراكز تميز لجذب الباحثين والطلاب الدوليين لها، كما فعلت جامعات المملكة العربية السعودية.
٤. تقديم برامج أكاديمية ودورات تدريبية باللغة الإنجليزية تنافسية لاجتذاب أكبر عدد من الطلاب الأجانب قبل المصريين، ودعوة بعض العلماء المتميزين للتدريس بها لفترات زمنية متقطعة، وخاصة بالنسبة للعلماء المصريين الذين يتربعون على بعض الكراسي العلمية في جامعات دول العالم المتقدم.

السيناريو الخامس: (سيناريو التمويل الذاتي للجامعات)، ويتم هذا السيناريو بالاستفادة من خبرة المملكة العربية السعودية وتايوان، وفقا للمحاور التالية:

١. إنشاء برامج مستحدثة ودولية، مثل برامج التعليم باللغة الإنجليزية.
٢. تدويل الجامعات والتركيز على جذب الطلاب الأجانب من جنسيات متعددة، وإتاحة عدد من التسهيلات الجاذبة لهم.
٣. زيادة المخصصات المالية اللازمة لتعزيز البحوث العلمية.
٤. تشجيع البحوث والمشاريع البحثية المشتركة مع جامعات أجنبية.
٥. محاولة استقطاب باحثين مؤهلين تأهيلا عاليا بدعوى السياحة في مصر.

٦. مراعاة ربط الترقيات والاستمرار في التدريس وتجديد عقود العمل بالجامعات بحجم الإنتاج العلمي وجودته.
٧. ضرورة وضع لوائح واضحة وصارمة تحفز على النهوض بالواقع البحثي مما ينعكس على الترتيب بتصنيف جامعة شنغهاي والتايمز QS البريطاني.
٨. إنشاء عدد من الكراسي البحثية يقوم بدعمها عدد من منظمات الأعمال في شراكة مجتمعية جامعية رصينة وبنود اتفاقيات وبروتوكولات محددة.

المراجع وهوامش الدراسة

١. إبراهيم العيسوي(يوليو ١٩٩٨): أوراق مصر ٢٠٢٠، السيناريوهات، بحث مقدم في مفهوم السناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠، منتدي العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ع (١).
٢. إبراهيم العيسوي(٢٠٠٠): الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٣. ابن منظور(د. ت): عبد الله على الكبير وآخرون، لسان العرب، دار المعارف.
٤. أحمد إسماعيل حجي(٢٠١٢): التعليم والتقدم في آسيا وأستراليا، مؤتمر التعليم والتقدم في دول آسيا وأستراليا، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٧ يوليو ٢٠١٢، دار الضيافة ، جامعة عين شمس.
٥. إسماعيل صبرى عبد الله (يناير ١٩٩٩): توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، الورقة (٣) من أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة.
٦. أمنية الجميل(٢٠١٢): ماهية الدراسات المستقبلية، أوراق AWARK، ع (٥)، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.
٧. إيغاوا ماساكو (٢٧ يناير ٢٠١٤) جامعة طوكيو: المنافسة العالمية والحفاظ على التميز (المقالة الأصلية باللغة اليابانية، الترجمة من الإنجليزية،،

الصورة الرئيسية: كلية أوريل، أوكسفورد) راجع موقع نيبون الإليكتروني: http://www.Nippon.com، تم التصفح في ٢٠١٥/٢/٢٥.

٨. إيمان حمدي محمد عمار (٢٠١٤): معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، الفترة ١- ٣ / ٤ ٢٠١٤م.

٩. بسمان الفيصل (١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م): التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية منها، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع (٥)، يونيو ٢٠١١ / رجب ١٤٣٢ هـ، الرياض.

١٠. جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(أغسطس ٢٠٠٩): دليل تقويم واعتماد الجامعات، الإصدار الثاني.

١١. حسين بوقارة (يونيو ٢٠٠٤): الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(٢١).

١٢. حيدر نعمة بخيت(٢٠١١): التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (٧)، ع (٢٠).

١٣. رمضان أحمد الصباغ(٢٠٠٩/١٤٣٠هـ): سيناريوهات المستقبل التربوي: الاستطلاع أم الاستهداف الإمكانية أم الاحتمال؟! مجلة المعرفة، ع (١٧٥).

١٤. سعيد الصديقي (أبريل ٢٠١٤): الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد (٢)، العدد(٢).

١٥. سعيد الصديقي (٢٠١٤): الجامعات العربية وجودة البحث العلمي قراءة في المعايير العالمية، جامعة سيدى محمد بن عبدالله، فاس.

١٦. جون أ. ماتيوس ومي و تشيه هو: الجامعات ومؤسسات البحث العامة ودورها في التنمية الاقتصادية، في: شهيد يوسف و كورونا بشيما" محرران"(٢٠٠٧):

اتجاهات في التنمية " دور الجامعات في التنمية الاقتصادية "، البنك الدولي، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧. ضياء الدين زاهر(٢٠٠٤): مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، سلسلة مستقبليات، الكتاب الأول، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، الطبعة الأولى.

١٨. عادل عوده الهاشم و أمال ياسين المجالي و فراس الشبلي(يناير ٢٠١٢): نظام ويبوميتريكس لترتيب الجامعات على الإنترنت، تحليل وصفي نقدي لترتيب الجامعات العربية، مجلة آفاق جديدة، العدد (١)، الأردن.

١٩. على سيد الشخيبى(٢٠١٢): أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٠. علي عبد الرازق جلبي(٢٠١١): استراتيجيات دراسة المستقبل، الأسس المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٢١. فاروق عبده فليه و أحمد عبد الفتاح الزكي(١٤٢٤هـ /٢٠٠٣): الدراسات المستقبلية: منظور تربوي. عمان دار المسيرة.

٢٢. فيليب ألتباخ (٢٠١١): التصنيفات الدولية للجامعات، إطلالة موسم التصنيف، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع (٥)، يونيو ٢٠١١ / رجب ١٤٣٢ هـ، الرياض.

٢٣. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(نوفمبر ٢٠١١): تقارير معلوماتية عن البحث العلمي في مصر.. هل يكفل التقدم المنشود، س (٥)، ع (٥٩).

٢٤. محمد صالح أحمد نبيه(١٤٢٣هـ/٢٠٠٢): المستقبليات والتعليم، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٢٥. محمد إبراهيم منصور(٢٠٠٦): الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، ملخص تنفيذي للإطار العام، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة.

٢٦. محمد البشري(٢٠١٠): جامعة الملك عبدالله للعلوم " المعادلة الأصعب " في الاقتصاد المعرفي السعودي، جريدة المدينة، الأربعاء ٢٠١٠/٠٩/٢٢.

٢٧. محمد فالح الجهني (٢٠١٢) : الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج، مجلة المعرفة، العدد(١٧٥).

٢٨. محمود عبد الفضيل (مارس ١٩٨٨): الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل، عالم الفكر، مج (١٨)، ع (٤).

٢٩. منير محمود بدوى (٢٠٠٦): دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية، في: مؤتمر التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،١٤- ١٧ فبراير ٢٠٠٦.

٣٠. نوال بن عمارة و عبد الحق بن تفات و العربي عطية (٢٠١٤): تصنيف المؤسسات الجامعية العربية بالتركيز على تقرير ARWU لعام ٢٠١٣م،، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، الفترة ١- ٣ / ٤ ٢٠١٤م.

٣١. وديع محمد عدنان(٢١/١٩ جوان ٢٠٠١): محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس.

٣٢. وديع محمد عدنان(ديسمبر ٢٠٠٣): القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (٢٤)،، السنة (٢) ديسمبر ٢٠٠٣م.

٣٣. وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات(أبريل/ أغسطس ٢٠١٣): النشرة الدورية الربع سنوية لوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، ع (٢)، القاهرة.

٣٤. وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للإحصاء(١٤٣٤هـ/٢٠١٣م): الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، ط (٤)، الرياض.

٣٥. وزارة التعليم العالي (١٤٣٢هـ/ ٢٠١٣م): حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض.

36. Acosta, Felicitas & Centeno, Cristian G. Perez (2011): Re-bordering Comparative Education in Latin America: Between Global Limits and Local Characteristics, International Review Education, V. 57, p.p. 477–496.
37. Alogehgr, Oguzhaan (Septemper2010): University Ranking by Academic Performance, Science -to -metrics Study for Ranking World University, Thesis Submitted for Master Degree, Informatics School, The Middle East Technical University, Available at:
38. td.lib.metu.edu.tr/upload/12612484/index.pdf, Retrieved on 9/3/2015.
39. Altbach, Philip G. (2012): The Globalization of College and University Rankings, Change, v (28), Jan/Feb2012.
40. Baty, Phil (2011): Are There Global Lessons to Learn? The Future of University rankings, in: Coiffat, Louis (2011): New Thinking about the Future of Higher Education, Pearson Ltd, London.
41. Casal.Gualberto Buelo and et.al; Comparative Study International Academic Rankings of University of Granda, Madrid, 2007. Available at:
42. www.ugr.es/~aepc/articulo/ranking.pdf, Retrieved on 25/3/2015.
43. Curus, Kamal (2011): Higher Education and International Student Mobility in the Global Knowledge Economy, State University of New York, May 2011.
44. Delgado, Blanca I. et al (July 2011): Internationalization of Higher Education: Theoretical and Empirical Investigation of its Influence on University Institution Rankings, Reviste De Universidady Socieded Del Conocimiento, v. (8), n. (2).
45. Dill, David D. And Ms. Maarja Soo : Is There a Global Definition of Academic Quality?:A Cross-National Analysis of University Ranking Systems, University of North Carolina ,Chapel Hill, Department of Public Policy, January, 2004.
46. Dodani, Sunita and LaPorte, Ronald E. (2005): Brain Drain from Developing Countries: How Can Brain Drain is converted into Wisdom Gain? Journal of the Royal Society of Medicine, v. (98), n. (11), November 2005.

47. Guruz, Kamal(May 2011): Higher Education and International Student Mobility in the Global Knowledge Economy, State University of New York Publish.
48. Hazelkorn, Ellen (2009): Impact of Global Rankings on Higher Education Research and the Production of Knowledge, UNESCO Forum on Higher Education, Research Knowledge Occasional, Paper N15, Paris.
49. Hazelkorn, Ellen (2013):World-Class Universities or World Class Systems? Rankings and Higher Education Policy Choices" in Hazelkorn, E., Wells, P. and Marope M. (eds.) "Rankings and Accountability in Higher Education: Uses and Misuses, UNESCO, Paris.
50. http://www.shanghairanking.com/ar/World-University-Rankings/Cairo-University.html
51. http://www.shanghairanking.com/ar/World-University-Rankings/University-of-the-Witwatersrand.html
52. http://www.webometrics.info/en/Ranking_africa
53. http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2014-15/world-ranking
54. http://www..leidenranking.com
55. http://nturanking.lis.ntu.edu.tw/DataPage/OverallRanking.aspx?query=OverallRanking&y=2014
56. http://nturanking.lis.ntu.edu.tw/DataPage/OverallRanking_Countries.aspx?query=&country=SouthAfrica&y=2014
57. http://nturanking.lis.ntu.edu.tw/DataPage/OverallRanking_Countries.aspx?query=&country=SaudiArabia&y=2014.
58. Huang, Mu-Hsuan: A Comparison of Three Major Academic Rankings for the World Universities from Aresea: A Research Evaluation Perspectives, Journal of Library and Information Studies, V. (9), N. (1).
59.)Ikuo, Amano(2014): Globalization and Higher Education Reforms in Japan: The Obstacles to Greater International Competitiveness, Originally published in Japanese on January 28, 2014; Title photograph: The world university rankings on the Times Higher Education website.
60. Institute for Higher Education Policy (IHEP), College and University Ranking Systems: Global Perspectives and American Challenges ,Institute for Higher Education Policy, Washington, April2007.

61. Institute for Higher Education Policy: Impact of College Rankings on Institutional Decision Making: Four Country Case Studies, Washington, May 2009. Available at: www.ihep.org/sites/.../ impactofcollegerankings.pdf, Retrieved on 15/2/2015.

62. Ikuo, Amano (2014): Globalization and Higher Education Reforms in Japan: The Obstacles to Greater International Competitiveness Originally published in Japanese on January 28, 2014; Title photograph: The world university rankings on the Times Higher Education website, 2014.03.11.
63. J., Sadlak, and Cai, L.N.: The World-Class University and Ranking: Aiming Beyond Status, UNESCO-CEPES, Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University, China, Cluj University Press, Shanghai, 2007, P.1. Available at: www.nottingham.ac.uk/.../The_World - Class_Uni_and, Retrieved on 12/9/2014.
64. Jambor, Paul A. (2011): English Language Influence on THE_Reuters 2010 University Rankings, The Evidence: A South Korean Model in a Global Context, Online Submission, ERIC, ED528167, May 2011.
65. Kaycheng, Soh (Oct. 2012): World University Rankings: What Is in for Top Ten East Asian Universities, New Horizons in Education, v. (60), and n. (2).
66. Khosorowjerdi, Mahmood (December 2013): Asian Top Universities in Six World Country Ranking Systems, Webology, V (10), N (2).
67. Kip Holderness, Jr. et al (Feb. 2014): Accounting Education Research: Ranking Institutions and Individual Scholars, Issues in accounting Education, v. (29), Issue (1).
68. M. Sait, Sadic: Policies on Building World-Class, Universities in Saudi Arabia: An impact study with KFUPM's Example, King Fahad University of Petroleum and Minerals, Saudi Arabia, 31 October 2011.
69. Mahassen, Nadim: A Quantitative Approach to World University Rankings, Center for World University Rankings, Jeddah.
70. Minister of Education, Department of Higher Education (2012): Higher Education in Taiwan, 2012-2013, Taipei City.

71. Nobuo, Hayakawa (2012): A Return to Basics for Japanese Education Policy.
72. OECD (2015): Lessons from PISA for Korea, Strong Performers and Successful Reformers in Education, 20014, OECD Publishing, Available at:
73. http://dx.doi.org/10.1787/9789264190672-en, Retrieved on; 17 March 2015.
74. OECD: Singapore Rapid Movement Followed by Strong Performance: Strong Performers and Successful Reformers in Education: Lessons from PISA for the United States, 2011, P156. Available at: ww.oecd.org/countries/Singapore /46581101.pdf, Retrieved on, 13 /2/ 2015.
75. P.T.Wells , P.T.M Marope and H.zolkom (Eds): Ranking in Higher Education: Uses and Misuses, UNESCO, Paris, 2013, Available at: nesdoc.unesco.org/images/0022/002207/220789e.pdf, Retrieved on 23/12/2014.
76. Park, Sang- June and Geo-Suk: The Korean Government's Policies and Strategies to Foster World – Class Universities, in: Y.Cheng et.al (Eds), How World Class Universities Affect Global Higher Education; Influences and Responses, Sense Publisher, Netherland, 2014.
77. Rauhvargers, Andrjes: Global University Rankings and Their Impact, European University Association, Brussels, 2011.
78. Salmi, Jamil. "From Zero to Hero: Building World-Class Universities," Times Higher Education, May 31, 2012. <http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2012/one-hundredunder-fifty/analysis/world-class-university, Retrieved on 11/11/2015.
79. The International Council of Scientists(2010): World Wide Professional University Ranking , The First Global Programmed ,Global World Communicator , The International Council of Scientists, ICD group LTD, Available at: www.lse.ac.uk/.../resgroups/.../LSE_Impact_Handbook, Retrieved on 13/4/2015.
80. Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013): Higher Education in Saudi Arabia: Achievements, Challenges and Opportunities, Springer.
81. The Global Competitiveness Index 2014–2015 Rankings, Covering 144 economies, The Global Competitiveness Index

2014–2015 Measures National Competitiveness—Defined as The Set of Institutions, Policies and Factors that Determine The Level of Productivity.

82. UNESCO-WTA (2013): Creative Gardens and Knowledge Economy and The Role of Universities, 2-3 June 2013, Seoul, South Korea.
83. Wildavsky, Ben (2010): The Great Brain Race: How Global Universities are Reshaping the World, Princton& Oxford, Princton University Press.
84. Wendell, Bell (2007): Foundations of Futures Studies, Transaction Publishers, 3rd Ed., New Jersey.
85. World Competitiveness Report (1999), World Economic Forum, Geneva, 1999.
86. Yat Wai Lo, William (2015): University Ranking, Implications for Higher Education in Taiwan, Springer Science + Business Media, 2014, Available at: www.springer.com, Retrieved on, Retrieved on 11 /1/ 2015.
87. Yonezawa, Akiyoshi et al (2002): University Rankings in Japan, Higher Education in Europe, vol. xxvii, no. 4.
88. Yonezawa, Akiyoshi and Yung Chihou, Angela (2015): Continuity and Transformation: Continuous Challenges for World - Class Status among Universities in Taiwan and Japan as Ageing Societies: In Y.Cheng et.al (Eds): How World Class Universities Affect Global Higher Education; Influences and Responses, Sense Publisher, Netherland, 2014, P.89, Available at: sensepublishers.com/.../2067-how-world-cl. Retrieved on, 20 Feb. 2015.
89. Yūki, Akio (March 6, 2012): University Reform and the New Basic Act on Education, http://www.Nippon.com, retrieved on 16 March, 2015.